د. عصام علي حسين العبيدي
خبير استراتيجي في الشؤون الدولية

آلية صنع القرار الأوروبي
تجاه الشرق الأوسط



دار المنهل اللبناني

آلية صنع القرار الأوروبي
تجاه الشرق الأوسط

د. عصام علي حسين العبيدي

آلية صنع القرار الأوروبي

تجاه الشرق الأوسط

دار المنهل اللبناني

آلية صنع القرار الأوروبي
تجاه الشرق الأوسط

عصام علي حسين العبيدي

◆

الطبعة الأولى

2016م ـ 1437هـ

ISBN 978-9953-557-97-7

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن
رأي المؤلف ولا تُلزم الدار بأيّة مسؤولية

دار المنهل اللبناني

الناشر: دار المنهل اللبناني
بيروت ـ النويري، سنتر حمادي ـ ط6 ـ Bloc-B
هاتف: 631654 (01) - خليوي: 920930 (70)
بريد إلكتروني: dar-almanhal@hotmail.com
الموقع الإلكتروني: manhal-alubnani.com

التوزيع: مكتبة رأس النبع
بيروت ـ رأس النبع ـ شارع محمد الحوت
هاتف: 631654 (01) ـ 920930 (70) ـ تلفاكس: 633432 (01)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ
وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾

[الرُّوم: 2-3]

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

إلى روح والدي ووالدتي رحمة الله عليهما...

اللهم برد تربة قبرهما ونورها وعطرها وطيّب ثراها

إلى توأم روحي زوجتي الحبيبة د. مها.

وإلى مملكتي الصغيرة أطفالي ونور عيوني يمامة وملاك ويزن

إلى كلّ أعدائي الذين أدين لهم بما أنا فيه الآن

وأهدي جهدي المتواضع لكل أبناء العلم

هذا مع التقدير

عصام

الشكر والعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للسيد الأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب الأستاذ الدكتور **محمد جاسم المشهداني** للرعاية الأخوية والعلمية المفعمة بالطابع الإنساني النبيل وفقه الله لخدمة العلم والعلماء، كذلك أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لجميع أساتذة المعهد بدون استثناء للجهود المضنية المبذولة معنا كطلبة علم ومعرفة جزاهم الله عني خير الجزاء.

وشكري الموسوم لكل أمناء وموظفي المكتبات العلمية الذين قدموا لي مساعدات خيِّرة لإخراج هذه الأطروحة بالشكل النهائي، وأخص بالذكر مكتبة مركز دراسات الوحدة العربية ورئيسها الأستاذ **خير الدين حسيب**، ولا يفوتني أن أقدم عظيم شكري وامتناني للرعاية الأخوية والعلمية التي أبداها الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور **عبد المجيد كامل** ولمست فيه طيلة مدة الدراسة إخلاصه وتفانيه من أجل العلم والمعرفة، أسأل الله له دوام الصحة والموفقية وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بشكري وعرفاني لزوجتي العزيزة الغالية الدكتورة مها لتحملها وتحمل فلذات أكبادي أطفالي من خلالها وبصبر مميز طيلة فترة كتابتي للأطروحة، وفقهم الله خير توفيق.

وقبل أن أختتم هذا الشكر والامتنان بما تقدم من أساتذة أفاضل أصحاب معرفة وعلم، كذلك أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان للجنة المناقشة والتي بالتأكيد ستبذل جهداً في قراءتها وتعميقها من الناحية العلمية والشكلية وسأستدرك وألتزم بكل توصياتها وملاحظاتها ونصائحها السديدة والعلمية.

وفقهم الله وجزاهم عني وعن طلبة المعهد خير الجزاء.

الباحث

المقدمة

كانت الساحة الدولية قد شهدت حالة غير مسبوقة من التغيير المستمر وبوتائر متصاعدة، ونستطيع أن نحدد التسعينات من القرن الماضي بداية حقيقة لها، تمثلت بأحداث الكويت ومن ثم تفكك الاتحاد السوفيتي وما استتبع ذلك من تداعيات متلاحقة زادت من حجم التفاعلات الدولية ونسب تأثيرها في الوحدات المتفاعلة تلك- دول ومؤسسات ومنظمات دولية مختلفة- والتي سعت جاهدة إلى مواكبة تلك التطورات والتعامل معها وفق الآليات والمناهج المناسبة التي تتوافر عليها- وفق قدراتها وإمكاناتها المتاحة- تأتي دول أوروبا في مقدمة تلك الوحدات الدولية الفاعلة من حيث نسب التأثر بتلك التغيرات فضلاً عن كونه يعيش حالة غير مسبوقة من التبدل والتغيير والتوسع على مستواه الداخلي، وفي حالة عدها الكثيرون نتاجاً مباشراً للتفاعلات الدولية فضلاً عن الحراك المجتمعي والهيكلي السياسي والاقتصادي الداخلي، وبالمستويين الأفقي والعامودي، فمن حيث التوسع الأفقي أخذ ينضم اليوم العديد من دول القارة الأوروبية خاصة التي كانت منضوية تحت المنظومة السوفيتية (بولندا والتشيك) إلى دول أوروبا لتجعل من ساحة عملياتها الاستراتيجية أكثر توسعاً وتعقيداً ومن ثم أكثر ارتباطاً بالأحداث العالمية، وهو ما يدفعها إلى التعامل مع تلك الأحداث بما يتواءم وأمنها القومي (الجديد) الآخذ بالاتساع ومصالحها المتنامية.

أما من حيث المنهج العمودي: فإن مؤسسات دول أوروبا التي انبثقت بواسطة عقد اتفاقيات نستطيع أن نصفها -من حيث المنشأ- بـ(البسيطة)، تحولت مع مرور الوقت وفي إطار صيغ تفاعلية تتصف بالثبات ووضوح

الهدف وتكامل استراتيجية العمل، إذ أخذت تلك المؤسسات تدير العديد من الشؤون الهامة والمشتركة داخل دول القارة الأوروبية وتباشر الكثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك، هذا ما أهلّها لأن تشرك في - بل وتتولى في بعض الأحيان- بعض المهام والواجبات التي اتفق عبر مدد زمنية سابقة على كونها من اختصاصات حكومات الدول حصراً، ومن تلك القضايا أو المهام مسألة العلاقات الخارجية لأوروبا بتفاصيلها المتشعبة والمهمة والخطيرة، ولا سيما حينما تكون موجهة اتجاه منطقة معينة ذات أهمية استراتيجية عالية مثل المنطقة العربية، والتي تمثل اليوم أهم مناطق الاستقطاب الدولي ومنطقة تحتوي على قدر كبير من تقاطع المصالح الدولية في ما بين دول العالم الكبرى وأقطابه المتصارعة.

أما أهمية موضوع الدراسة فتكمن في الأهمية التي تمثلها سياسة أوروبا تجاه قضايا المنطقة العربية المصيرية والتي استحوذت على مساحات واسعة من النشاط الفكري والعلمي من قبل صناع القرار في مؤسسات أوروبا، في الوقت الذي أصبحت فيه المنطقة- المنطقة العربية- تشغل حيزاً كبيراً ومميزاً في الخطاب الأوروبي السياسي وعلى مستوياته المختلفة، فضلاً عن الأهمية الفائقة التي أولتها -ولا زالت- مراكز الأبحاث الأوروبية المختصة في هذا المجال لهذه المنطقة لما تنطوي عليه من متغيرات عديدة جعلت سياسة أوروبا تواجه الكثير من العقبات والتحديات، إلى جانب الفرص المتاحة والتي فرضت عليه اللجوء أحياناً إلى محاور وعلاقات جانبية أثرت بشكل مباشر في مسارات تلك السياسة الأوروبية وقللت في أحيان أخرى من إيجابياتها، لا بل انه انعطف بها نحو مسارات سلبية، إلا أن عمق المصالح المتبادلة وامتداد العلاقات الثقافية والروابط التاريخية والجغرافية وعموم حالة التجسير الحضاري، حتمت على الطرفين اجتياز تلك المنعطفات السلبية وتجاوزها بشكل أو بآخر، وقد كان من الأمور الهامة تتبع السياسات التي اعتمدتها أوروبا خاصة، ومحاولة استقصاء طبيعة تلك السياسات وخلفياتها والآثار التي تركتها في مجمل العلاقات ما بينه والمنطقة العربية.

تتركز مشكلة الدراسة على سياسة (أوروبا تجاه قضايا العرب المصيرية) محددة في المدة (1963-1982) كون عام 1963 يمثل بداية مرحلة التكتل الأوروبي وعام 1982 يمثل بداية مرحلة جديدة للاحتلال الإسرائيلي للمنطقة العربية وهي نهاية المرحلة التي تناولتها الأطروحة، ومحاولة كشف جوانب تلك السياسة الخارجية التي اعتمدتها دول أوروبا تجاه دول المنطقة العربية وآثارها على تلك الدول، فإننا من خلال هذه الإشكالية نعمل للوصول إلى دراسة شاملة لمختلف نواحي هذه السياسة ومستوياتها المتعددة.

ومن خلال تلك الرؤية التحليلية، نستطيع أن نصوغ الفرضية العلمية التي ستقوم عليها هذه الأطروحة بكونها المنطلق العلمي والأساس الافتراضي لها، ومفاد هذه الفرضية هو: (إن سياسة أوروبا امتازت بتطور فاعليتها بشكل تدريجي، وعلى المستويات المختلفة لكنها وعلى العموم - لم تستطع أن تخرج بمديات كبيرة عن إطار سياسات الدول الأعضاء في أوروبا أو المحاور الرئيسة فيه، وهو ما ترك آثاراً سلبية على سياساتها المؤسسة نحو المنطقة العربية، وبسبب كون الموضوع من المواضيع التي تحتاج إلى عدد من المناهج لتطبيقها.

ولأجل التعامل مع كل من الإشكالية والفرضية التي ذكرناها مسبقاً وما تم اعتماده من أسئلة محورية حول موضوع الأطروحة والإشكالات العديدة التي قد تثار أو تطرح جراء تلك الأسئلة، فقد تم اعتماد هيكلية علمية هدفت إلى تقسيم الأطروحة إلى فصول ومباحث أساسية استأثر كل منها بجزء أساس من أجزاء الموضوع لغرض التعامل علمياً وفق الهيكلية الآتية المقدمة وأربعة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: سيركز على عملية صنع القرار الأوروبي تجاه القضايا العربية، حيث سيركز المبحث الأول على الإطار النظري لصياغة صنع القرار في أوروبا، والمبحث الثاني على العوامل المؤثرة في مؤسسات صنع القرار.

أما الفصل الثاني: والذي سيتناول مواقف أوروبا الاقتصادية والسياسية تجاه العرب: يتناول المبحث الأول العوامل الاقتصادية، ثم المبحث الثاني الذي سيتناول العوامل السياسية والاستراتيجية.

أما الفصل الثالث: فسيتمحور حول السياسة الخارجية لأوروبا تجاه قضية فلسطين، وسيتناول المبحث الأول النزاع العربي - الإسرائيلي، والمبحث الثاني الحوار العربي- الأوروبي.

أما الفصل الرابع: فسيتمحور هذا الفصل حول الموقف الأوروبي والعربي من النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، وسيناقش المبحث الأول دور الدول العربية وموقفها من هذا النزاع، بينما سيبحث المبحث الثاني دور الدول الأوروبية وموقفها من النزاع الفلسطيني- (الإسرائيلي) وكذلك من الدول العربية أجمع.

اعتمدت الأطروحة على مجموعة من المصادر تنوعت ما بين وثيقة وكتاب باللغة العربية، وكتب مترجمة إلى اللغة العربية، وكتب أجنبية وأطروحات، فضلاً عن البحوث والمجلات والصحف وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ونشرات خاصة لمراكز البحوث.

وعززت الوثائق المسحوبة من شبكة المعلومات التي نقلتها الأخبار وتناولتها الكتب والمصادر الأخرى، ولا سيما أن تلك الوثائق كانت عبارة عن تصريحات رسمية صدرت عن مسؤولين كان لهم دور في صنع القرار.

تنوعت مصادر الكتب العربية والمعربة وتعددت اتجاهاتها، ولذلك فإن نقل الخبر من تلك المصادر كان يقابله رأي آخر في مصدر آخر عملاً بمبدأ - تعدد الآراء للوصول أو للتقرب من الحقيقة- وقد وردت عناوين لمؤلفين كانت أكثر قرباً إلى عنوان الأطروحة، ولذلك تم التأكيد عليها في متن الرسالة، وبخاصة كتاب أحمد رفعت، العلاقات العربية- الأوروبية، وكتاب أحمد صدقي الدجان، رؤية مستقبلية لعلاقة العالم بأوروبا حضارياً،

وكتاب بشارة خصر، أوروبا والوطن العربي، وكتاب حامد ربيع، سلاح البترول والصراع العربي - (الإسرائيلي)، وكتاب الحوار العربي الأوروبي ومنطق التعامل الدولي، وكتاب حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، وكتاب علي الحاج سياسات دول الاتحاد الأوروبي.

أما الكتب الأجنبية فكان لها مكان واضح في ثنايا الأطروحة لتعزيز الأحداث التاريخية، كون مؤلفيها قد عاصروا الأحداث واطلعوا عليها عن كثب وكتبوا عنها بما لمسوه وأحسوه وسمعوه.

ونظراً لعدم تمكني من الحصول على الأطروحات بسبب التقييد الشديد من قبل المكتبات، فقد اكتفيت بأطروحة صباح صاحب العريض، مشروع الشراكة الأورومتوسطية، وأطروحة محمود عبد الرحمن إبراهيم، اتفاقيات السلام بين مصر و(إسرائيل)، لتعزيز بعض الأحداث التاريخية التي وردت في الأطروحة.

كان للبحوث المنشورة في المجلات المعتمدة مكان واضح في ثنايا هذه الأطروحة لا سيما وأن كاتبي البحوث هم أساتذة أجلّاء على مستوى مرموق من الدراية والعلم، كذلك تعززت الأطروحة وتأطرت بما نشر من آراء وأفكار حول العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية في عدد من المجلات والصحف.

أما شبكة المعلومات الدولية - الإنترنت- فقد تم التعامل معها وعما تنقله من معلومات وأخبار وما تنشره من بحوث ومقالات بحذر إلا بعد التأكد من مصدر المعلومة الحقيقي.

لقد كان من الأمور التي توجبها علينا خطوات البحث العلمي في هذا السياق، اعتماد منهجية بحثية علمية تكون قادرة على استيفاء تلك الأمور والعمل على منهجة هذه الأطروحة وفق خطوات علمية منطقية توصل الباحث إلى مبتغاه العلمي.

ولذلك فسيتم اعتماد (**المنهج التاريخي**) في دراسة السياسة الأوروبية الخارجية امتداداً من 1963 وصولاً إلى عام (1982) خاصة تجاه بعض القضايا الهامة لتلك المرحلة، كذلك سيتم اعتماد (**المنهج الوصفي**) في الفصل الثاني من الأطروحة وذلك من أجل توصيف الأهمية الاستراتيجية التي امتازت بها المنطقة العربية بما تتوافر عليه من ثروات ومصادر طاقة مختلفة، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي المتميز.

لكن المنهج الأساس الذي سيعتمد في هذه الأطروحة هو (**منهج التحليل النظمي**) الذي سيعمد إلى تجميع المعلومات والحقائق المختلفة حول موضوع الأطروحة (**المدخلات**)، ومن ثم إخضاعها لوسائل وأدوات البحث العلمي المتعددة التي يلجأ إليها هذا المنهج (**العمليات**) وبعد ذلك - ونتيجة له- الوصول إلى نتائج وحقائق علمية (**المخرجات**) التي من المفترض أن تكون جزءاً من المدخلات الجديدة لدورة المعلومات تلك (**التغذية العكسية**).

إن أبرز مشكلة لاقت الباحث خلال مدة بحثه هو أن المصادر المسجلة في سجل المكتبات الحكومية لا نجدها في خزانات المكتبة. ولذلك أجبرت على السفر إلى دول الجوار للاستفادة من مكتباتهم أو لشراء الكتب التي لها علاقة بموضوع الأطروحة، مما كان لذلك مردوده السلبي على الناحيتين الزمنية والمادية.

ويفرض الواجب العلمي والأدبي أن أتقدم بوافر الشكر للسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تجشمهم عناء الوصول إلى قاعة المناقشة وقبولهم مسبقاً مناقشة هذه الأطروحة، كما إني أثمن وأقدّر توجيهاتهم السديدة وملاحظاتهم العلمية التي سيكون لها مكاناً مميزاً في هذه الأطروحة.

دعائي للجميع بالموفقية والسلام

الفصل الأول

عملية صنع القرار الأوروبي

المبحث الأول
الإطار النظري لصياغة صنع القرار في أوروبا

لا تزال معاهدة روما (1957) تؤلف أساساً للتعاون بين دول أوروبا وصلاحياتها، وتعتبر الغالبية بوصفها معاهدة من النمط الكونفدرالي من حيث دورها في إرساء آليات التحكم، وهي ذات نطاق محدود، إذ لا تزال صلاحيات الاتحاد مخولة له من جانب الدول الأعضاء (فهي صلاحيات ممنوحة)، وأن ذلك كله يؤلف مجموعة معقدة من أبعاد صنع القرار، لكنها فدرالية من حيث الشكل إلى حد بعيد، وأن هذه الصلاحيات لا تؤلف دولة كونفدرالية بأي حال، وأن الاتحاد الأوروبي يتسم بخصائص معينة مماثلة لخصائص الدولة، ولكن وصفها هو القول أنها تمثل تشكيل "سلطة عمومية كونفدرالية"، وهي ذات قرابة مع مفهوم "التوحيد الكونفدرالي" الرائج مناقشة آليات التحكم في دول أوروبا، والمقصود به عمل هيئات عمومية مركبة على المستوى الأوروبي، وهي خاضعة لأشكال عدة من المحاسبة والسيطرة شبه الديمقراطية، لكنها تفتقر إلى الأساس والحقوق الدستورية، أو إلى الشرعية من كل المواطنين[1].

وترتبط قرارات دول أوروبا في التحكم الاقتصادي الفعال ارتباطاً وثيقاً بالتطور اللاحق لمؤسساته السياسية، ويواجه هذا التطور صعوبتين مهمتين:

أولاهما: أن مشروع دول أوروبا الجديد قد لا يفيد النماذج السياسية السابقة بشيء في إرشاده وارتقائه.

---

(1) بول هرست وجراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم، ترجمة: د. فالح عبد الجبار، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 273، سبتمبر 2001، ص242-244.

وثانيهما: أن هناك فوارق كبيرة في الأداء الاقتصادي والمعايير الاجتماعية، وبالتالي في المصالح السياسية بين البلدان المكونة له(2).

وسيعمد هذا المبحث إلى تناول أجهزة صياغة السياسة الخارجية في دول أوروبا وفق مستويين إثنين، يركز الأول على الأجهزة المعنية بصنع وصياغة السياسة الخارجية لدول أوروبا، بينما يركز الثاني على الآليات التي تعتمدها تلك الأجهزة في عملها ذاك(3).

المستوى الأول: أجهزة ومؤسسات صياغة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

تنقسم هذه الأجهزة والمؤسسات إلى قسمين؛ القسم الأول: وهي المؤسسات الرئيسة التي تسهم في عملية صنع القرار في دول أوروبا، وهي ست مؤسسات. والقسم الثاني: هي المؤسسات التي تؤدي دوراً أقل أهمية، وسنتناول كُلاً منها بحسب الحجم التأثيري لها في تلك العملية.

أولاً: المجلس الأوروبي

إن المجلس الأوروبي ليس مؤسسة قائمة بذاتها، ولكنه عبارة عن اجتماعات قمة لرؤساء وحكومات أوروبا، والواقع أن معاهدة روما المنشئة للجماعة الأوروبية لم تتضمن أي نصوص عن اجتماعات المجلس الأوروبي، وفي هذا الإطار لم يجتمع قادة الجماعة في السنوات العشر الأولى من نشأتها إلا ثلاث مرات.

---

(2) Josef Joff, European- American Relations: The Enduring Crisis, Foreign Affairs, Vol.59, No.4, 1995, P. 62.

(3) من المهم الإشارة هنا إلى مسألة غاية في الأهمية تتعلق بطبيعة صناعة القرار السياسية الأوروبي- وخاصة الخارجي- داخل المؤسسات الأوروبية، فليس من الطبيعي مقارنة تلك الآلية مع الآليات المتعارف عليها في صناعة القرار السياسي سواء على مستوى الدول أم التجمعات الدولية الأخرى. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص20.

ولكن بدأت تظهر الحاجة إلى وجود إطار منظم لتبادل وجهات النظر على مستوى القمة وحل المشكلات التي لا تستطيع مؤسسات الجماعة الأخرى حلها، لذا تم الاتفاق في قمة كانون الأول/ ديسمبر 1974 في باريس على عقد اجتماعات لرؤساء الدول والحكومات ثلاث مرات سنوياً تحت اسم (المجلس الأوروبي)، وعقد بالفعل أول اجتماع في هذا الإطار في دبلن في آذار/ مارس 1975، واستمرت الاجتماعات على هذا المنوال حتى تم الاتفاق في كانون الأول/ ديسمبر عام 1985، على قصر تلك الاجتماعات على مرتين سنوياً مع إمكانية عقد اجتماعات أخرى في الظروف الخاصة[4].

إن التعقيدات المختلفة والمهام الملحة التي أصبحت تتزايد بشكل واضح أمام الجماعة الأوروبية- آنذاك- والتي احتاجت إلى مواجهتها على أعلى المستويات لصنع القرار في كل دولة على حدة ومن ثم القيام بعملية تنسيقية بالنسبة للقرار الأوروبي الموحد، كل ذلك دفع بالأوروبيين إلى إصدار تشريع بهذا الخصوص عام 1986 سمي بـ (القانون الأوروبي الموحد)، وهو يعد مكملاً لاتفاقية روما، والذي نص على عدّ المجلس الأوروبي ضمن المؤسسات الرسمية للجماعة[5].

إن التقييمات الأوروبية الخاصة بـ (المجلس الأوروبي) تعده جهة رئيسة لاتخاذ القرارات في نطاق دول أوروبا، ولا تقل أهميته عن أهمية البرلمان الأوروبي مثلاً، ويحضر اجتماعاته رؤساء حكومات الدول الأعضاء ما عدا فرنسا التي يشارك فيها رئيس الدولة ورئيس الحكومة معاً- ومن هنا النص على عبارة رؤساء حكومات الدول- وعادة يحضر معهم

(4) محمد مصطفى كمال ود. فؤاد نهرو، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 2001، ص41.

(5) عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران 1986، ص63.

وزراء الخارجية فضلاً عن رئيس المفوضية الأوروبية، والهدف من ذلك مناقشة العديد من القضايا الهامة والمصيرية التي تجابه أوروبا والتي لا يمكن أن تجد حلاً لها إلا إذا ما تم تناولها على مستوى القمة بالنسبة للدول الأوروبية المشتركة في الاتحاد الأوروبي[6].

لقد ازداد الدور الذي يمكن أن يؤديه المجلس الأوروبي في مجال السياسة الخارجية بعد معاهدة (ماستريخت) التي أعطت للمجلس سلطات لاتخاذ عمل مشترك تجاه القضايا التي يختارها وتصبح بعد ذلك ملزمة للدول الأعضاء، ولكن القرار الخاص بعد مسألة ما مجالاً لعمل مشترك لا بد أن تتم الموافقة عليه بالإجماع، وإن كان المجلس ما زال من حقه إصدار بيانات تجاه قضايا معينة مثل إعلان البندقية بشأن النزاع العربي - الصهيوني، وتلك البيانات ما تزال لها قيمة معنوية إذ أن الدول غير ملزمة بها[7]، كما تعد مساهمة المجلس الأوروبي هذا واضحة في عدد من قضايا منطقة المشرق العربي، وخاصة القضية الفلسطينية والنزاع العربي - الصهيوني، فقد أكد دعمه لعملية التسوية الجارية في المنطقة وذكر بالمبادئ الأساسية التي تهدف إلى تطبيق (سلام عادل ودائم) وخصوصاً (في ما يتعلق بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم).

ونتيجة لطبيعة المجلس هذه، والتي تقتصر على إصدار التوجيهات العامة من دون التدخل المباشر في إدارة دول أوروبا، فإنه عادة ما يتم وصف المجلس الأوروبي بأنه مؤسسة بين الحكومات (Intergovernmental Institution) وليس مؤسسة فوق الحكومات أو فوق قومية (Supranational Institution). بمعنى أنه مجال يظهر فيه دور الدول الأعضاء، ولا يعد مؤسسة ذات سلطات فوق سلطات الدول الأعضاء كما هو الحال في بعض

(6) الشبكة العالمية للمعلومات: تاريخ الدخول إلى الموقع 15/ كانون الأول/ 2008 http://www.europou.org

(7) محمد مصطفة كمال ود. فؤاد نهرا، مصدر سابق، ص42.

المؤسسات الأخرى من مؤسسات دول أوروبا، وتتولى رئاسة المجلس إحدى الدول الأعضاء لمدة ستة شهور، تمارس فيها عملية التنسيق والإعداد للاجتماعات، ويكون رئيس حكومتها أو دولتها المتحدث باسم المجلس خلال تلك المدة وعادة ما تعقد اجتماعات المجلس في إحدى مدن الدولة التي تتولى الرئاسة[8].

وتتحدد وظائف المجلس أو واجباته بعدد من المهام التي لا تقترب بشكل مباشر من عملية الإدارة اليومية للاتحاد الأوروبي، ولكن الوظيفة الأساسية له هي وضع الخطوط العامة لسياسات الاندماج، وإعطاء التوجيهات العامة لباقي مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار أدى المجلس دوراً مهماً في مجال توجيه المسائل المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والنقدية، والتنسيق في مجال السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء، كما تم اللجوء إليه أيضاً بعد إخفاق مؤسسات الاتحاد الأخرى في التوصل إلى قرار بالنسبة لقضايا معينة مثل مساهمة بريطانيا في الميزانية، وقبول عضوية كل من إسبانيا والبرتغال[9].

ثانياً: مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري)

تشير البحوث الخاصة بمؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى (مجلس دول أوروبا) أو (المجلس الوزاري) بوصفه المؤسسة التي تأتي على قمة عملية صنع القرار سواء في فترة الجماعة الأوروبية أم في الوقت الراهن[10]، وقد كان يطلق عليه من قبل (مجلس الجماعات الأوروبية)، ونستطيع تعريفه:

---

(8) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص183.

(9) بخصوص التوسع في التفاصيل "المجلس الأوروبي" موقع الاتحاد الأوروبي الرسمية على شبكة المعلومات العالمية: تاريخ الدخول إلى الموقع 20/تشرين الأول/ 2008:
http://www.europou.org

(10) عبد المنعم سعيد، مصدر سابق، ص63.

بكونه الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في التخصصات المختلفة بحيث يطلق عليه أيضاً مجلس الوزراء أو المجلس الوزاري، وعضوية هذا المجلس متغيرة حسب الموضوع محل البحث، فإذا كان الموضوع يتعلق بالبيئة اجتمع وزراء البيئة، وفي حالة الميزانية يجتمع وزراء المالية. .. الخ، أما وزراء الخارجية فيتمتعون بوضع خاص ويجتمعون مرة على الأقل شهرياً في ما عدا شهر آب/ أغسطس، فضلاً عن مناقشة المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، فإنهم يقومون أيضاً بعملية التنسيق العام لاجتماعات الوزراء في القطاعات الأخرى، ويعقد المجلس ما بين (80) إلى (90) اجتماعاً في العام وتمتد الاجتماعات ليوم أو أكثر، وعادة ما يكون هناك أكثر من اجتماع في الوقت نفسه حيث يمكن أم يجتمع وزراء أكثر من اختصاص كل على حدة[11].

وهناك جملة من المسؤوليات الرئيسة التي أوردتها التشريعات القانونية الخاصة بمؤسسات دول أوروبا والتي لخصت بست مسؤوليات رئيسة هي[12]:

1 - تشريع القوانين في العديد من الحقول، والتي تشرع بالتنسيق مع لجان البرلمان المختصة.

2 - تنسيق السياسات الاقتصادية الواسعة للدول الأعضاء.

3 - إبرام الاتفاقيات الدولية بين الاتحاد الأوروبي ودولة (أو أكثر من دولة) خارج نطاق أوروبا أو مع المنظمات الدولية.

4 - التصديق على ميزانية أوروبا بالاتفاق مع البرلمان الأوروبي.

5 - تطوير العلاقات الخارجية المشتركة لأوروبا وسياساته الأمنية.

6 - تنسيق التعاون بين المحاكم وأجهزة الأمن الوطنية في ما يتعلق بشؤون الإجرام الداخلي.

---

(11) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مصدر سابق، ص42.

(12) الموقع على شبكة المعلومات العالمية: تاريخ الدخول إلى الموقع 18/ أيلول/ 2008: http://www.bloomberg.com

إن مجلس المؤسسة الرئيسة تعبر فيها كل دولة عن مصالحها الخاصة وتعمل على مواءمة مصالح الاتحاد ككل معها، وتقوم كل دولة بعرض وجهة نظرها عن طريق الوزير المختص أو من خلال ما يعرف بلجنة الممثلين الدائمين والمعروفة بالاختصار الفرنسي لها وهو (Coreper)، وتضم هذه اللجنة وفوداً من الدول الأعضاء مكونة من دبلوماسيين وخبراء من الوزارات المختلفة ويرأسها (ممثل دائم) بدرجة سفير، ويجتمع الممثلون الدائمون مرة واحدة أسبوعياً على الأقل ويقومون بمناقشة المسائل التي ستعرض على المجلس الوزاري، فإذا وافقت لجنة الممثلين الدائمين على مسألة أو تشريع معين فإنها توضع على جدول أعمال المجلس الوزاري على إنها مسألة (A)، ويقوم المجلس بالموافقة عليها من دون مناقشات، أما إذا لم يتم الاتفاق في إطار لجنة الممثلين الدائمين فتعرض في جدول الأعمال على أنها مسألة (B) مما يعني أنها تتطلب مناقشات أكبر في المجلس الوزاري قبل التصويت عليها[13].

ويأخذ المجلس على عاتقه الاهتمام والمباشرة في الحقول الرئيسة في ما يخص شؤون الاتحاد، وهي:

1. الحقل التشريعي:

يتم تبني التشريعات الأوروبية المختلفة بشكل مشترك مع البرلمان، حيث أن وظيفته الرئيسة هي إقرار التشريعات المختلفة الصادرة عن دول أوروبا، أي أنه يؤدي إلى حدٍّ بعيد دور البرلمانات الوطنية في الدول الأعضاء، ولكن دوره يقتصر في هذا الصدد على الرفض أو الموافقة على التشريعات من دون القيام بإعدادها، حيث تتولى (المفوضية الأوروبية) القيام بهذا الدور.

(13) محمد مصطفى كمال ود. فؤاد نهرا، مصدر سابق، ص43.

2. حقل تنسيق السياسات الاقتصادية:

يهتم المجلس بعملية تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بشكل كبير، حيث أدركت البلدان الأوروبية حاجتها الماسة إلى سياسة اقتصادية عامة تستند بشكل رئيس على تنسيق دقيق ومتوازن بين سياستها الاقتصادية والمالية الوطنية، بل وشؤونها الاقتصادية عامة، وهذا التنسيق هو ما يهتم به بشكل أساسي كلٌ من وزراء المالية والاقتصاد، الذين يشكلون مجلس الـ (Ecofin) بشكل جماعي[14].

3. حقل الاتفاقيات الدولية الختامية:

يهتم المجلس بإتمام العديد من الاتفاقيات التي تتم ما بين الاتحاد الأوروبي وباقي الدول من خارجه، بالإضافة إلى المنظمات الدولية، وهذه الاتفاقيات قد تغطي حقولاً واسعة من الاختصاصات، مثل التجارة والاستثمارات والتطوير الزراعي والثروات الطبيعية والتعاون التكنولوجي والعلمي وغيرها من الحقول المختلفة.

4. حقل تصديق الميزانية الأوروبية:

للاتحاد الأوروبي ميزانية سنوية تتم عملية المصادقة عليها بشكل مشترك ما بين المجلس الوزاري والبرلمان الأوروبي، ولكن التشريعات المالية الخاصة بهذا الشأن تسمح للمجلس الوزاري باتخاذ القرار النهائي في ما يتعلق بحقل خاص سمي بـ(الإنفاق الإلزامي)، وهو ما يختص بالإنفاق الزراعي بشكل رئيس والنفقات التي تنشأ عن الاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد مع غيره من بلدان الاتحاد الأوروبي، بينما البرلمان

(14) قسم مجلس الاتحاد الأوروبي في موقع الاتحاد الأوروبي الرسمي على شبكة المعلومات العالمية: تاريخ الدخول إلى الموقع 2/ تشرين الأول/ 2008:

http://www.eurunion.org.

الأوروبي له الكلمة الأخيرة في ما يخص حقل (الإنفاق غير الإلزامي) والموافقة النهائية على الميزانية ككل[15].

5. حقل السياسة الخارجية وسياسة الأمن:

أما في ما يتعلق بالسياسة الخارجية تحاول مؤسسات دول أوروبا، وبشكل رئيس (المجلس الأوروبي) أن توجد نوعاً من التوازن في السياسة الخارجية لدول أوروبا، حيث كان العمل جار على تطوير تلك السياسة الخارجية من خلال تقوية الأدوار التي تقوم بها مؤسساتها، على اعتبار (المجلس الوزاري) المنتدى الرئيس الذي يحدث فيه هكذا تعاون بين الحكومات الوطنية وباقي مؤسسات الاتحاد لتمكين هذا الأخير من الرد عملياً على الأزمات الدولية والحالات الطارئة المختلفة التي تواجهه[16].

أما في ما يتعلق بعملية التصويت داخل المجلس، فإن نظام التصويت، الذي يعود إلى أيام التجمع الأوروبي للحديد والفهم الذي كان مكوناً من ست دول سبق وأن شهد الكثير من الجدل، فالدول الأعضاء لا تكون لها أصوات متساوية، حيث أن كل دولة لها عدد من الأصوات يتناسب مع حجمها.

أما بالنسبة إلى رئاسة المجلس، فإنها تتغير كل ستة أشهر وبشكل دوري، حيث تترأس كل دولة من دول الاتحاد المجلس لمدة ستة اشهر تباعاً، حيث تعقد الاجتماعات برئاستها ويطلق على كل فترة اسم الدولة التي ترأسها مثل فترة الرئاسة الفرنسية أو الألمانية... الخ، وتتولى وزارة الخارجية الدولة التي تحتل مقعد الرئاسة مساعدة سكرتارية المجلس في

(15) أحمد رفعت، العلاقات العربية ـ الأوروبية، أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية- الأوروبية، باريس، مركز الدراسات العربية- الأوروبية، 1997، ص76.

(16) حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص43-47.

إدارة أعماله والتنسيق بين الدول الأعضاء في إطار المجلس، وقد ساهم المجلس الوزاري هذا وبنسبة كبيرة في تعزيز السياسة الخارجية حيال دول منطقة المشرق العربي، فعلى سبيل المثال كان له دور أساسي في مسألة إيجاد وتطوير منظمات وجمعيات الصداقة ما بين دول أوروبا وبعض دول المشرق العربي، مثل منظمة الصداقة اللبنانية مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك جمعية الصداقة ما بين سوريا وأوروبا[17].

ثالثاً: المفوضية الأوروبية

هي تجسيد لفكرة الاندماج الأوروبي، فالمفوضية الأوروبية () تمثل إطاراً للتعبير عن مصالح دول أوروبا ككل، في حين كان المجلس الوزاري يعد إطاراً لتمثيل مصالح الدول الأعضاء، وعلى الرغم من أن أعضاء المفوضية يتم تعيينهم بوساطة الدول الأعضاء إلا أن ولاءهم الكامل يجب أن يكون لصالح أوروبا، وللمفوضية مجموعة من المهام التي نصت عليها المادة (155) من معاهدة روما، والتي هي[18]:

1 - اقتراح التشريعات الجديدة:

إذ تعد المسؤولة عن طرح الاقتراحات بشأن التشريعات الأوروبية، فهي التي تمتلك (حق المبادرة)، وتقدم تلك الاقتراحات إلى كل من البرلمان والمجلس الأوروبيين، ويجب أن تهدف تلك التشريعات المقترحة إلى الدفاع عن مصالح أوروبا ومواطنيها وليس بلدان أوروبا أو صناعات أو قطاعات معينة، ولذلك هناك لجنتان يجب استشارتهما بهذا الخصوص، هما كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (وتتكون من ارباب الأعمال

(17) قسم (منظمات وجمعيات الصداقة الأوروبية) في الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي: تاريخ الدخول إلى الموقع 5/ تشرين الثاني/ 2008: http://www.eurunion.org

(18) حامد ربيع، الحوار العربي - الأوروبي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي، بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1983، ص55.

وممثلي اتحادات العمال)، ولجنة المناطق (وتتكون من ممثلي السلطات المحلية والإقليمية)، إضافة إلى البرلمانات الوطنية وحكومات الدول كذلك.

2 - تطبيق السياسات الأوروبية والميزانية:

بوصفها جهاز الاتحاد الأوروبي التنفيذي، فإنها تكون مسؤولة عن إدارة وتطبيق ميزانية الاتحاد الأوروبي والسياسات والبرامج التي تم تبنيها من قبل البرلمان والمجلس الوزاري، إذ تباشر مختلف السياسات والبرامج الخاصة بمختلف الصناعات والاحتكارات والمنافسة والاندماج الاقتصادي، وبرامج تطوير المناطق وخاصة الحدودية منها وغيرها من البرامج، كما انها تباشر الميزانية تحت مراقبة محكمة المدققين، بهدف ضمان الإدارة المالية الجيدة.

3 - فرض القانون الأوروبي:

من واجبات المفوضية الأوروبية التأكيد على تطبيق القانون الأوروبي بشكل صحيح في الدول الأعضاء كافة، وإذا ما تم ضبط مخالفة من قبل إحدى الدول الأعضاء فسوف تقوم المفوضية بعدة إجراءات ضمن إجراء قانوني يدعى بـ(إجراء الانتهاك)، يتضمن توجيه خطاب رسمي للمساءلة وتحديد موعد نهائي للتعديل، وإذا ما أخفقت المفوضية- من خلال تلك الخطوات- في تصحيح تلك المخالفة، فسوف توضع المسألة أمام محكمة العدل الأوروبية والتي لها قوة فرض العقوبات والأحكام الملزمة للدول الأعضاء والمؤسسات الأوروبية المختلفة.

4 - تمثيل الاتحاد دولياً:

تعد المفوضية الأوروبية إحدى أهم واجهات الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، حيث توحد كلمة الدول الأعضاء ومواقفهم في مختلف المواقف والأزمات وخاصة في المنتديات الدولية- مثل منظمة التجارة

العالمية، كما تتحمل المفوضية مسؤولية التفاوض لعقد الاتفاقيات الدولية نيابة عن دول أوروبا بعرض الشروط والنقاط الهامة لكل اتفاقية.

تجتمع المفوضية بشكل دوري مرة كل أسبوع، عادة يوم الأربعاء في بروكسل لأجل مناقشة جدول الأعمال المقدم من قبل المفوض المسؤول عن كل حقل أو اختصاص، وتعمد المفوضية إلى الاتفاق على قرار جماعي بشأن تلك المواضيع، وينقسم موظفوها إلى عدد من الأقسام والمعروفة بـ (الإدارات العامة) (D.G.S) ويكون كل (مدير إدارة) مسؤولاً عن الحقل أو الاختصاص الموكل إلى دائرته والسياسات الخاصة بها، وهذه الإدارات (D.G.S) تعمل على الابتكار وصياغة المقترحات المختلفة والتي تقدم اللجنة التشريعية الخاصة بالمفوضية، ولكن تبقى تلك الابتكارات والمشاريع مجرد مقترحات حتى يتم تبنيها من قبل المفوضية خلال اجتماعاتها الأسبوعية، وقد كان عدد أعضاء المفوضية (20) عضواً[19].

ويعمل بالمفوضية أكثر من عشرة آلاف موظف موزعين بين مقر المفوضية في بروكسل ومكاتبها في لوكسمبورغ، وعدد من مشاريع البحث العلمي التي تشرف عليها، وأن ثلث هذا العدد تقريباً يقوم بأعمال الترجمة إلى اللغات الرسمية للاتحاد، أما الموظفون الإداريون فهم موزعون على (22) إدارة عامة وهي وفقاً لترتيبها التسلسلي[20]:

1 - العلاقات الخارجية.
2 - الشؤون الإقتصادية والمالية.
3 - السوق الداخلية والعلاقات الصناعية.
4 - المنافسة.

---

(19) الموقع على شبكة المعلومات العالمية: تاريخ الدخول إلى الموقع 20/ تشرين الأول/ 2008:

(20) محمد مصطفى كمال وفؤاد النهرا، مصدر سابق، ص47-48.

5 - التوظيف والشؤون الاجتماعية والتعليم.
6 - الزراعة.
7 - المواصلات.
8 - التنمية.
9 - الشؤون الإدارية.
10 - المعلومات والاتصالات والثقافة.
11 - البيئة وحماية المستهلك والأمن النووي.
12 - العلوم والبحث والتنمية ومراكز الأبحاث المشتركة.
13 - الابتكار وصناعة المعلومات والاتصالات.
14 - الصيد.
15 - المؤسسات المالية وقانون الشركات.
16 - السياسة الإقليمية.
17 - الطاقة.
18 - الاعتماد والاستثمار.
19 - الميزانية.
20 - التحكم المالي.
21 - الاتحاد الجمركي والضرائب غير المباشرة.
22 - التنسيق في الآليات الهيكلية.

رابعاً: البرلمان الأوروبي

البرلمان الأوروبي هو الواجهة الديمقراطية لدول أوروبا، والهدف الأساس منه هو توسيع عملية المشاركة في صنع القرار الأوروبي، ولكن على الرغم من هذه الفلسفة فإن البرلمان ما تزال سلطاته محدودة، وتقل كثيراً عن سلطة البرلمانات الوطنية، فهو ليس بمثابة سلطة تشريعية حقيقية

للاتحاد، إذ أن سلطة إقرار التشريعات تقع ضمن سلطات المجلس (الوزاري)، كما أن إعداد هذه التشريعات هو من حق المفوضية الأوروبية بشكل رئيس[21].

يتصور العديد من الباحثين في هذا المجال أن ارتقاء أوروبا سياسياً إنما يعتمد على تطوير ذلك البناء المركب - الذي يمثل البرلمان الأوروبي فيه المؤسسة الأهم- لأجل أن يغدو بالشكل المطلوب، فمن الضروري حسب تلك التصورات توسيع البرلمان ليغدو جهازاً تشريعياً أعلى، بينما هو في الواقع الحالي ليس هيئة سيادة كلية الصلاحية، إنما هو يفتقر إلى الشرعية المشتركة من أجل ممارسة مثل تلك الوظائف المرتقبة منه أو التي تتطلبها المراحل القادمة الأكثر تعقيداً وأهمية، وهو ما دفع أعضاء البرلمان الأوروبي (MEPs) ومستشارهم إلى طرح أشعار (نقص الديمقراطية) في مركز أوروبا، ودعوتهم الدائمة إلى توسيع صلاحية البرلمان الأوروبي وتطوير دوره في رسم مستقبل الاتحاد وسياساته[22]، وخلال فترة تمتد إلى (20) عاماً (منذ تأسيس الوحدة الأوروبية حتى بداية الثمانينات) لم يكن البرلمان الأوروبي يمارس دوره كما يجب أن يكون، بصفته مؤسسة دستورية، تضم ممثلين عن شعوب الدول المنظمة بصورة غير مباشرة، وكان السبب الأساسي في ذلك القوة المتزايدة، والنفوذ المتعاظم للمجلس الوزاري الأوروبي، الذي يعبر في حقيقته عن حرص الدول الأعضاء، على عدم التخلي عن سلطة اتخاذ القرارات التي تمسها لأية سلطة فوق القومية وما قد ينتج عنه من حساسية سياسية، وقد كان وضع البرلمان الأوروبي في هذا المجال، يتفق إلى حد كبير، ووضع اللجنة التنفيذية للسوق الأوروبية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية)[23]، لكن ذلك الوضع قد تغير بالنسبة للبرلمان الأوروبي تدريجياً.

---

(21) محمد مصطفى كمال ود. فؤاد نهرا، مصدر سابق، ص48.

(22) بول هيرست وجراهام طومبسون، مصدر سابق، ص249.

(23) نزيرة الأفندي، الإطار البرلماني للسوق الأوروبية المشتركة، مجلة السياسة الدولية، العدد 58، أكتوبر 1979، ص44.

ويقوم البرلمان الأوروبي بعدة وظائف نستطيع أن نحدد أهمها بما يأتي[24]:

1 - وظيفة تشريعية:

إن طبيعة الدور التشريعي للبرلمان إنما تنطلق من دور استشاري (Advisory) يقوم به البرلمان، حيث يجب استشارته بخصوص مختلف الاقتراحات للتشريعات والقرارات المختلفة، كما يحفز البرلمان الوظيفة التشريعية للمفوضية الأوروبية من خلال المراجعة والفحص السنوي لبرامج عملها، ليحدد القوانين الجديدة التي من الملائم طرحها للإقرار كما يطالبها بتقديم المقترحات الجديدة في هذا المضمار، كما أن معاهدة روما سبق وأن حددت عدداً من المجالات التي لا يستطيع المجلس (الوزاري) أن يتخذ قراراً بشأنها دون استشارة البرلمان وهو ما يطلق عليه استشارة إجبارية (Mandatory Consultation) فضلاً عن أخذ رأي البرلمان في أي تشريع تضعه المفوضية.

2 - وظيفة إشرافية (الإشراف الديمقراطي):

يمارس البرلمان الأوروبي عملية الإشراف الديمقراطي على المؤسسات الأوروبية الأخرى، وتتم تلك العملية بعدة طرق ومن خلال لجنة خاصة بذلك يتم تعيين أعضائها ورئيسها من قبل البرلمان نفسه بعد أن تتم عملية ترشيحهم من قبل الدول الأعضاء، ويقوم البرلمان- سواء بشكل مباشر أو من خلال هذه اللجنة- بعملية الإشراف على أداء المفوضية لوظيفتها، وتتم ممارسة ذلك عن طريق قيام أعضاء البرلمان بتقديم أسئلة شفوية ومكتوبة للمفوضية، كذلك يخضع كل من رئيس المفوضية وأعضائها إلى عملية تقييم من قبل

(24) الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي على الشبكة العالمية للمعلومات: تاريخ الدخول إلى الموقع 19/ آب/ 2008:

European parliament section http://europa.eu.int

البرلمان عند تعيينهم، وإذا اتخذ البرلمان قراراً بإلقاء اللوم على المفوضية ككل (Motion Of Censure)، فلا بد من أن تقدم استقالتها.

3 - وظيفة مالية:

للاتحاد الأوروبي ميزانية سنوية دقيقة تتم عملية إقرارها بشكل مشترك ما بين البرلمان الأوروبي من جهة ومجلس الاتحاد من جهة أخرى، والبرلمان يناقشها في قراءتين متعاقبتين، ولا تدخل في حيّز التنفيذ إلا بعد إقرارها والتوقيع عليها من قبل رئيس البرلمان، وللبرلمان لجنة لمراقبة الميزانية تعمل على مراجعة وتصديق ميزانية السنة السابقة ومراقبة آلية صرف الميزانية الحالية، ولكنه يؤدي دوراً تشريعياً مهماً في إقرار الميزانية، حيث له الكلمة الأخيرة في ما يتعلق بالاتفاق غير الإلزامي- أي غير المنصوص عليه في المعاهدة- مثل موارد صناديق المعونة المختلفة وغيرها.

أما بخصوص كيفية عمل البرلمان، فتنقسم إلى مرحلتين رئيسيتين، الأولى هي الاستعداد للجلسة البرلمانية، حيث يعمل أعضاء البرلمان في اللجان البرلمانية المختلفة للاستعداد للجلسات البرلمانية ذاتها، حيث تتم عملية تهيئة الملفات الخاصة بكل موضوع أو مشكلة مطروحة للنقاش، ثم تبدأ الجلسات محظورة من قبل أعضاء البرلمان والتي تعقد في مقره في (ستراسبورغ) بفرنسا، أما اللجان فتجتمع في بروكسل، وفي تلك الجلسات يقوم البرلمان بمناقشة التشريعات المقترحة وفحصها ثم يقرر التصويت عليها، ثم يتناول المواد الأخرى الموضوعة على جدول أعماله المقرر في جلسته المنعقدة[25].

ويتكون البرلمان الآن من (19) لجنة وهي[26]:

(25) الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي على شبكة المعلومات العالمية:
تاريخ الدخول إلى الموقع 17/ كانون الأول/ 2008: http://www.europa.eu.int
(26) محمد مصطفى كمال ود. فؤاد نهرا، مصدر سابق، ص52.

1 - لجنة الشؤون الخارجية والأمن.
2 - لجنة الزراعة والصيد والتنمية الريفية.
3 - لجنة الميزانية.
4 - لجنة الشؤون الاقتصادية والنقدية.
5 - لجنة الطاقة والبحث والتكنولوجيا.
6 - لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية.
7 - لجنة الشؤون القانونية وحقوق المواطنين.
8 - لجنة الشؤون الاجتماعية والتوظيف ومناخ العمل.
9 - لجنة الشؤون الإقليمية والعلاقات مع السلطات الإقليمية والمحلية.
10 - لجنة المواصلات والسياحة.
11 - لجنة البيئة والصحة العامة وحماية المستهلك.
12 - لجنة الثقافة والشباب والتعليم والإعلام.
13 - لجنة التنمية والتعاون.
14 - لجنة الحريات المدنية والشؤون الداخلية.
15 - لجنة التحكم في الميزانية.
16 - لجنة الشؤون المؤسسية.
17 - لجنة القواعد الإجرائية والتحقق من أوراق الاعتماد والحصانات.
18 - لجنة حقوق المرأة.
19 - لجنة الشكاوى.

وقد وسعت معاهدة (ماستريخت) من وظائف البرلمان الأوروبي، فقد أعطت له حق إنشاء لجان للتحقيق في حالات سوء الإدارة أو انتهاك قوانين الاتحاد الأوروبي بشرط ألا تكون تلك الحالات خاضعة في الوقت نفسه لإجراءات قضائية، وأعطت له المعاهدة أيضاً حق تعيين مدعي عام (الامبودسمان Ombudsman) يتلقى شكاوى المواطنين والمقيمين في الاتحاد بشأن المخالفات في الاتحاد، وكذلك فإن البرلمان لا بد وأن يوافق على اتفاقية الإرتباط والتعاون مع الدول والتجمعات الأخرى، وعلى

المفوضية إبلاغه بالتطورات في المفاوضات بشأن هذه الاتفاقيات.

مدت معاهدة ماستريخت المجالات التي تتطلب موافقة البرلمان أيضاً إلى المسائل المتعلقة بالوحدة النقدية مثل إنشاء سلطات بنك مركزي أوروبي، كما أن المجلس له حق عقد جلسات نقاش في المواضع المختلفة مثل العلاقات مع دول معنية أو انتهاكات حقوق الإنسان[27].

يتم اختيار رئيس البرلمان بطريقة الاقتراع السري، والمرشح لذلك المنصب يتطلب أغلبية مطلقة من الأصوات التي يتم الإدلاء بها في واحدة من أول ثلاث جولات وإذا لم يتم حسم الأمر، فيتم اللجوء إلى حصر التنافس ما بين المرشحين اللذين حصلا على أكثر الأصوات ليتم الاختيار في الجولة الرابعة بالنسبة للمرشح الذي يحصل على أكثر تلك الأصوات، وقد حصل رئيس البرلمان الحالي (جوزيب بوريل) على (388) صوتاً من أصل (700) صوتاً في حين كانت الأغلبية المطلقة تتطلب (324) فكان فوزه من الجولة الأولى[28].

خامساً: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بدور استشاري قريب من الدور الذي يقوم به البرلمان الأوروبي، حيث حددت معاهدة روما عدداً من المسائل تتطلب قيام المجلس (الوزاري) والمفوضية باستشارة اللجنة قبل إصدار تشريعات بشأنها، ولكن رأي اللجنة غير ملزم لأي من المجلس أو المفوضية، وإذا كان البرلمان يعد إطاراً لتمثيل الشعوب الأوروبية ككل، فإن اللجنة تعد إطاراً لتمثيل المصالح في دول أوروبا، حيث تنقسم عضوية

---

(27) Bouchardt, The ABC of Community Law, P. 40.

قلاً عن محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مصدر سابق، ص50.

(28) الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي على شبكة المعلومات العالمية:

http://www.europa.eu.int تاريخ الدخول إلى الموقع 22/ كانون الأول/ 2008:

اللجنة إلى ثلاث مجموعات رئيسة:

- المجموعة الأولى تمثل أرباب الأعمال.
- المجموعة الثانية تمثل العمال.
- المجموعة الثالثة تمثل مصالح جماعات مختلفة، منها المستهلكون والمزارعون والأكاديميون وغيرهم[29].
- ويتم تعيين الأعضاء بوساطة المجلس (الوزاري) بناء على ترشيحات الحكومات التي تقوم عادة باستشارة جماعات المصالح المعنية في بلادها قبل اختيار الأعضاء، وقبل انضمام كل من السويد وفنلندا والنمسا إلى أوروبا كان عدد أعضاء اللجنة مكوناً من (189) عضواً موزعين على دول أوروبا، ويتم تعيين الأعضاء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ويقوم أعضاء اللجنة باختيار رئيس لها يشغل منصبه لمدة عامين، وعادة ما يتم تبادل مقعد الرئاسة بين المجموعات الثلاث، ومقر اللجنة هو بروكسل وتجتمع ثلاث مرات شهرياً، ولكن العمل التفصيلي يتم في إطار أقسام متخصصة تقوم بصياغة الآراء التي تعرض على اللجنة، وهذه الأقسام هي[30]:

1 - الزراعة.
2 - المواصلات.
3 - الطاقة والمسائل النووية.
4 - المسائل الاقتصادية والمالية.
5 - الصناعة والتجارة والخدمات.
6 - المسائل الاجتماعية.
7 - العلاقات الخارجية.

(29) Leonard, Pocket Guide to the European Community, PP. 45-46.
نقلاً عن: محمد مصطفى كمال ود. فؤاد نهرا، المصدر السابق، ص53.

(30) المصدر نفسه، ص53-54.

8 - التنمية الإقليمية.

9 - حماية البيئة وشؤون المستهلك.

وعلى الرغم من أن رأي اللجنة غير ملزم لمؤسسات الاتحاد الأخرى، إلا أن تأثيرها الرئيس يتضح في التشريعات الفنية الكبيرة لأعضائها[31].

سادساً: محكمة العدل الأوروبية

أسست عام 1952، بحسب معاهدة باريس (ضمن المجموعة الأوروبية للفحم والصلب)، وهي تمثل الجهاز القضائي لدول أوروبا، وتتكون من قاضٍ من كل دولة عضو ممن يشهد لهم بالكفاءة والخبرة في المجالات القانونية، والهدف من ذلك هو الرغبة في تمثيل كافة الأنظمة القانونية الوطنية للاتحاد الأوروبي، وحتى بعد التوسيع سيكون هناك قاضٍ واحد لكل دولة عضو، ويقوم المجلس (الوزاري) باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول، وللمحكمة عدد من المدعين العامين يبلغ عددهم ثمانية، مهمتهم تقديم آراء بخصوص الحالات التي يتم وضعها أمام المحكمة، وكافة أعضاء المحكمة (القضاة والمدعين) يجب أن يكونوا من القضاة السابقين في المحاكم العليا لبلدانهم أو من المحامين ذوي الكفاءة والخبرة العالية والنزاهة والسمعة الجيدة، ومدة تعيينهم ست سنوات وقد يعاد تعيينهم لمدة ثانية[32]، ويختار القضاة واحداً منهم ليكون رئيس المحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، القضايا المهمة تنظر فيها المحكمة ككل، ولكن في قضايا أخرى يمكن أن ينظر فيها عدد من القضاة (من ثلاثة إلى خمسة قضاة)، وتتولى المحكمة النظر في المسائل التالية[33]:

(31) مجلة الأرض، العدد 14 في 7/ 4/ 1985، مؤسسة الأرض، دمشق.

(32) الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي على شبكة المعلومات العالمية:
تاريخ الدخول إلى الموقع 28/ تشرين الأول/ 2008: http://www.europa.eu.int

(33) Leonard, Op. Cit, P.47.

أ - الخلاف بين الدول الأعضاء.

ب - الخلاف بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

ج - الخلاف بين مؤسسات الاتحاد.

د - الخلاف بين الأفراد أو الشركات من ناحية، والاتحاد من ناحية أخرى.

هـ - إعطاء آراء بخصوص الاتفاقيات الدولية للاتحاد.

و - إصدار أحكام أولية في المسائل التي تحال عليها من المحاكم الوطنية، وهي الحالات المتعلقة بتفسير قوانين الاتحاد.

وقرارات المحكمة ملزمة لكل دول ومؤسسات الاتحاد، ويقع مقرها في اللوكسمبورغ.

سابعاً: مؤسسات أخرى

تشارك في عملية صنع القرار الأوروبي مجموعة مؤسسات أخرى إضافة إلى المؤسسات الرئيسة السابقة، ولكنها تؤدي دوراً أقل أهمية من تلك، وأهم هذه المؤسسات:

1 - محكمة المراجعين الأوروبية:

أسست المحكمة في عام (1977)، ومقرها في اللوكسمبورغ، وهي تمثل هيئة المراجعين والمدققين أكثر من كونها محكمة تقليدية، ولها عضو واحد من كل دول الاتحاد الأوروبي، وحتى مع التوسيع يبقى هذا النظام، ولكن لأجل الكفاءة، يمكن للمحكمة أن تبدأ اجتماعاتها أو نقاشاتها ببضعة أعضاء فقط لأجل صياغة وتبني بعض التقارير أو بعض الآراء في ما يتعلق بموضوع البحث، حيث تركز المحكمة على مراجعة الحسابات المالية

= نقلاً عن: محمد مصطفى كمال ود. فؤاد نهرا، المصدر السابق، ص60.
نازلي معوض أحمد، مصدر سابق، ص160-162.

لمؤسسات الاتحاد من حيث الإنفاق والإيرادات والتأكد من أن تلك العمليات تتم بشكل قانوني، وأسس سليمة[34].

ولذلك يكون أعضاؤها من ذوي الخبرة بالأعمال المحاسبية، وتتم عملية تعيينهم بواسطة المجلس (الوزاري) لمدة ست سنوات لكي تقدم تلك الهيئة تقريرها في نهاية السنة الحالية، وقد تقدم تقارير أخرى بناء على طلب من مؤسسات الاتحاد أو بمبادرة منها، وكثيراً ما انتقدت حالات يتم فيها الإنفاق بشكل غير رشيد مثل السياسة الزراعية، أو حالات سوء الإدارة المالية على نحو أدى إلى إحكام التصرفات المالية للاتحاد[35].

2 - المحقق الأوروبي:

وقد أنشئ هذا المنصب حسب اتفاقية (ماستريخت)، إذ يعمل المحقق الأوروبي كوسيط بين المواطنين والسلطات الأوروبية، إذ لديه الحق في استلام وتحرير الشكاوى من المواطنين والمؤسسات والمنظمات المختلفة، ومن كل شخص (حقيقي كان أم معنوي) تنطبق عليه شروط المواطنة في أحد البلدان الأوروبية، وهو منتخب من قبل البرلمان الأوروبي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويساعد المحقق الأوروبي على كشف "سوء الإدارة" في المؤسسات الأوروبية ومختلف الهيئات والمنظمات الأخرى، كما يهتم بمسائل أخرى مثل: التمييز، التأخير غير الضروري، الإجراءات الخاطئة، ويعمل المحقق بشكل مستقل ونزيه ولا يقبل الأوامر والتعليمات من أي منظمة أو حكومة[36].

---

(34) الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي على شبكة المعلومات العالمية:
تاريخ الدخول إلى الموقع 26/ أيلول/ 2008: http://www.europa.eu.int

(35) Leonard, Op. Cit, P.47.

(36) موقع الاتحاد الأوروبي على شبكة المعلومات العالمية: تاريخ الدخول إلى الموقع 12/ تشرين الأول/ 2008: http://www.europa.eu.int

3 - محكمة الدرجة الأولى أو المحكمة الابتدائية:

الهدف منها هو النظر في عدد محدود من القضايا ولا سيما تلك المتعلقة بالنزاعات الإدارية داخل مؤسسات الاتحاد وبالموظفين، وقد تم توسيع نطاق عملها لتشمل كل التصرفات المباشرة التي يقوم بها الأفراد أو الشركات ضد مؤسسات أوروبا في ما عدا المسائل المتعلقة بالإجراءات المضادة للإغراق[37].

4 - لجنة الأقاليم:

وقد أنشأتها معاهدة الاتحاد الأوروبي، وهي مكونة من ممثلين للأقاليم والسلطات المحلية في الدول الأعضاء، ويجب على المجلس (الوزاري) والمفوضية استشارتها في عدد من المجالات هي: التعليم، الثقافة، الصحة العامة، التماسك الاجتماعي، القواعد المتعلقة بصناديق التمويل الهيكلية، والقواعد التنفيذية المتعلقة بالصندوق الإقليمي، ولكن رأيها يعد رأياً استشارياً قد لا تأخذ به مؤسسات أوروبا الأخرى[38].

5 - المؤسسات المالية:

ويقصد بها المؤسسات المالية المختلفة وصناديق التمويل التي يديرها الاتحاد مثل بنك الاتحاد الأوروبي، وصندوق التنمية الأوروبية، وصناديق التمويل العديدة، وهي تقوم بتقديم قروض ومساعدات لتمويل عدد من سياسات الاتحاد المختلفة[39].

---

(37) Lasok and Lasok, Law and Institution of the Eurpean Union, PP. 277-278.

(38) ندوة: العلاقات العربية ـ الأوروبية، حاضرها ومستقبلها، باريس، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1997.

(39) عبد المنعم سعيد، مصدر سابق، ص75-80؛ صفاء موسى، قمة اتجاهات الوحدة الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، أكتوبر 1993، ص239-241؛ وثناء فؤاد عبد الله، مشروع الولايات المتحدة الأوروبية، السياسة الدولية، العدد97، يوليو 1989، ص185-190.

المستوى الثاني: آلية صياغة القرار الأوروبي

نستطيع القول أن هناك أكثر من آلية لصناعة القرار الأوروبي، وهي تختلف باختلاف طبيعة التشريع أو القرار، ولكن أهم تلك الآليات هي الآلية الرئيسة التي سيتم تناولها بشكل مفصل والإشارة إلى آليتي (التعاون والمشاركة).

أولاً: الآلية الرئيسية[40]

وهي الآلية التي يتم بها في أغلب الأحوال صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وتتعلق عادة بالتشريعات العامة مثل التعليمات والتوجيهات، وأحياناً ما يطلق على هذه الآلية أيضاً اسم آلية الاقتراح (Proposal) أو آلية التشاور (Consultation)، ويتم صنع القرار في هذه الآلية وفقاً لعدة مراحل:

1 - مرحلة الإعداد (Formation):

وتبدأ هذه المرحلة في المفوضية الأوروبية التي تقوم بإعداد التشريع، ويقوم بذلك عادة المفوض المختص، بالتعاون مع الإدارات العامة التي قد تستعين بخبراء في هذا الأمر، ويعرض المشروع بعد إعادته على المفوضية بكامل هيئتها، وتكفي في هذه الحالة أغلبية بسيطة للموافقة عليه، ويحمل اسم اقتراح من المفوضية، ويذهب المشروع بعد ذلك إلى المجلس (الوزاري) للنظر فيه.

2 - مرحلة الاستشارة (Consultation):

يقوم المجلس (الوزاري) بالبحث في ما إذا كان عليه استشارة

(40) Archer and Butler, The European Community: Structure and Process, P. 39;
محمد مصطفى كمال ود. فؤاد نهرا، مصدر سابق، ص56-58.

مؤسسات معينة أم لا قبل اتخاذ قرار بشأن المشروع، وفي الغالب يتم إرسال المشروع إلى كل من البرلمان الأوروبي، واللجنة الإقتصادية والاجتماعية لاستطلاع رأيهما في المشروع، ولكن المجلس غير ملزم به في أغلب الأحيان[41].

3 - مرحلة الإقرار (Enactment):

بعد مشورة البرلمان واللجنة الإقتصادية والاجتماعية فإن المشروع يعرض مرة أخرة على المجلس (الوزاري)، وفي البداية تتم مناقشته في لجنة الممثلين الدائمين حيث تعرض كل دولة وجهة نظرها في المشروع من خلال ممثليها، فإذا حدث اتفاق على المشروع بين أعضاء اللجنة فإنه يعرض في جدول أعمال المجلس (الوزاري) على أنه موضوع من الدرجة (أ) (Item A) وفي هذه الحالة فإن المجلس (الوزاري) يقوم بإقراره من دون المزيد من المناقشات، أما إذا لم يحدث اتفاق في اللجنة فإنه يعرض في جدول الأعمال على أنه موضوع (ب) (Item B)، ويعني ذلك أن الموضوع يحتاج مناقشة أكبر من الوزراء المعنيين، وأن الوزراء تكون لهم الكلمة الأخيرة في هذا المشروع، وعادة ما تستخدم الأغلبية الموصوفة للتصويت على المشروع، فإذا ما تمت الموافقة عليه فإنه يصبح قانوناً، وينشر في الجريدة الرسمية للاتحاد.

وهذه الآلية هي الوسيلة الرئيسة التي يتم عن طريقها صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي، إلا في حالات نادرة حيث تعطلت بسبب قيام إحدى الدول بالادعاء بأن مصالحها الحيوية قد تتعرض للخطر نتيجة لأحد التشريعات، واستناداً لتسوية اللوكسمبورغ، فإن من حقها المطالبة بالتصويت بالإجماع على المشروع وبالتالي يكون لها ما يشبه حق الفيتو، والواقع أنه في مثل هذه الحالات عادة ما يتم تجميد المشروع في المجلس

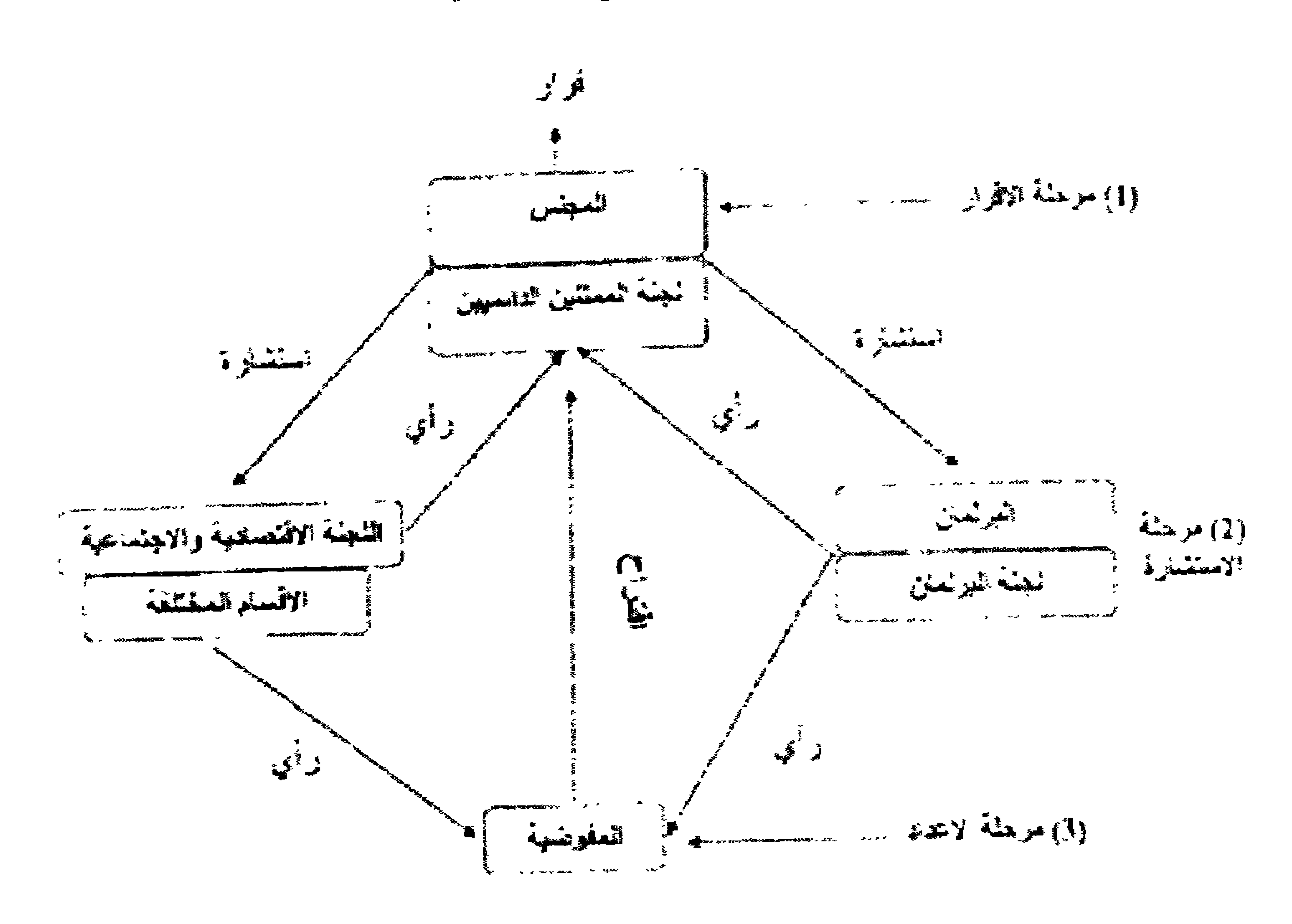
(41) صحيفة دافار، في 27/ آذار/ 1980، ترجمة مؤسسة الأرض، دمشق.

(الوزاري) أو سحبه من قبل المفوضية[42].

أما بالنسبة لكل من آلية التعاون (Cooperation Procedure) وآلية المشاركة في صنع القرار (Co-decision Procedure)، فهما تعدان من الآليات الثانوية في عملية صنع القرار داخل مؤسسات أوروبا، ونستطيع أن نبين أهم مراحلهما من خلال الأشكال التوضيحية الآتية والتي تبين أهم المراحل التي يجب أن يقطعها مشروع القرار ليتحول إلى قرار ملزم ونافذ المفعول .

الشكل رقم (1)[43]

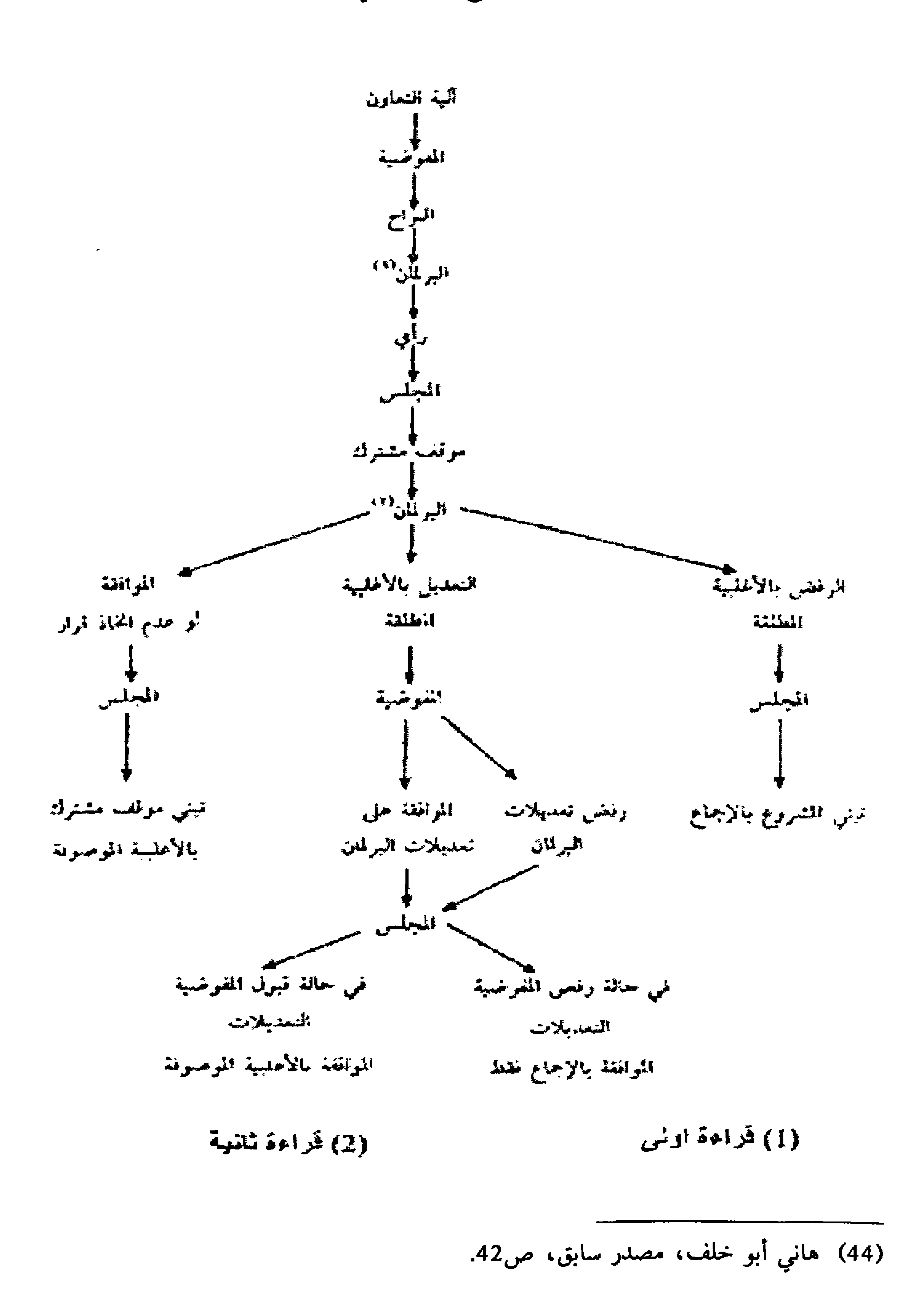
الآلية الرئيسة لصنع القرار في أوروبا



(42) صحيفة دافار، في 27/ آذار/ 1980.

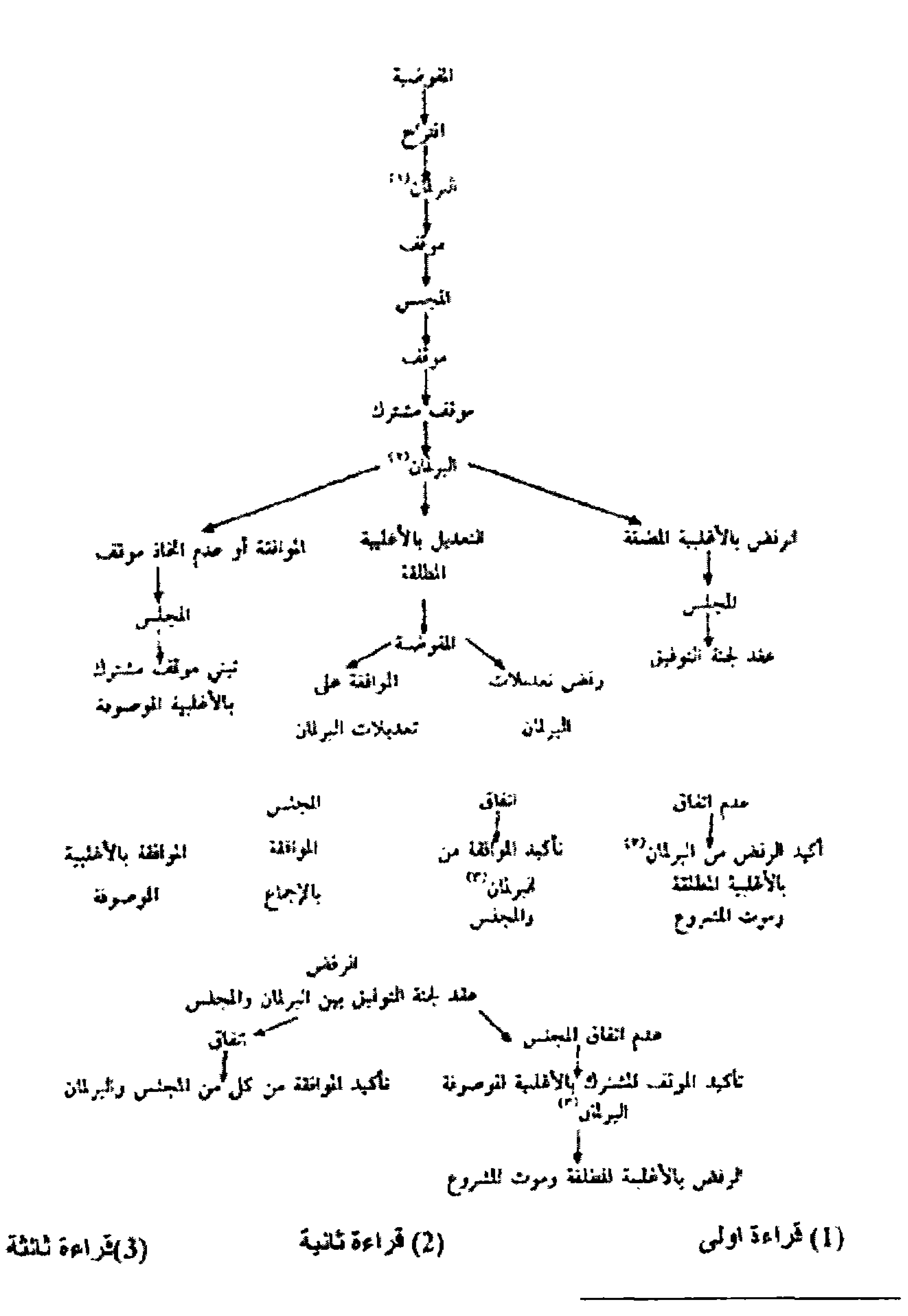
(43) هاني أبو خلف، المجموعة الأوروبية والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1989، ص63.

الشكل رقم (2)[44]
آلية التعاون لصنع القرار في أوروبا



(44) هاني أبو خلف، مصدر سابق، ص42.

الشكل رقم (3)[45]
آلية المشاركة لصنع القرار في أوروبا



---

(45) شكيب أرسلان، تاريخ غزوات العرب في فرنسا وسويسرا وإيطاليا وجزائر البحر المتوسط، مطبعة البابي، القاهرة، 1993، ص92.

إن تجربة قيام دول أوروبا ذات نمط خاص، فهي التجربة التي اعتمدت التكامل الاقتصادي الجزئي أساساً لبنائها، وكانت أولى خطوات التقارب اقتصادية مدعومة برؤية سياسية واضحة، وقد تضافرت جملة متغيرات (اقتصادية، سياسية، أمنية، مجتمعية... الخ) خارجية وداخلية في دفع بلدان أوروبا نحو التكتل وقيام تجربة الاتحاد الأوروبي بصيغته الحالية[46]، والتي تعتمد اعتماداً كلياً على حجم القدرات الاقتصادية للاتحاد ودوله، وقد ارتبطت قدرات الاتحاد الأوروبي في التحكم الاقتصادي الفعال ارتباطاً وثيقاً بالتطور اللاحق لمؤسساته السياسية، ويواجه هذا التطور صعوبتين مهمتين[47]:

أولاهما: أن دول أوروبا مشروع جديد لا تفيد النماذج السياسية السابقة بشيء في إرشاد ارتقائه.

وثانيهما: وهي الأهم، أن هناك فوارق كبيرة في الأداء الاقتصادي والمعايير الاجتماعية، وبالتالي في المصالح السياسية بين البلدان المكونة له.

إن دول أوروبا لا تؤلف حالياً، ولا من المرجح أن تكون مستقبلاً، نسخة مكبرة طبق الأصل من دولة قومية، ولا يمكن تفصيل تطور دول أوروبا على مقاس دول فيدرالية مركزية ذات حجم قاري على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، فالاتحاد هو بالأحرى كيان سياسي من نوع جديد لا تنطبق عليه المقولات الدستورية المعهودة، فهذه المقولات مستقاة من مؤسسات الدولة القومية، وفي الأساس منها مقولة سيادة التشريع الأساسي وخضوع الجهاز التنفيذي المركزي لمحاسبة جهاز التشريع هذا، خلافاً لذلك لا يتوافر الاتحاد على مصدر سيادي واحد للقانون، ولا يملك

---

(46) ابراهيم أبو خزام، العرب وتوازنات القوى في القرن الحادي والعشرين، طرابلس: مكتبة طرابلس العالمية، 1997، ص35.

(47) أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، القاهرة، دار الموقف العربي، 1986، ص253.

جهازاً تنفيذياً مركزياً متعدد الوظائف خاضعاً للمحاسبة الديمقراطية من جانب ممثلي الشعب عبر قناة واحدة[48]، وهو ما يخلق حالة مركبة ذات تعقيد معين في عملية صناعة واتخاذ القرار السياسي الأوروبي وبشكل خاص القرار السياسي الخارجي. وتزداد الحالة المركبة تلك في درجة تعقيدها بشكل خاص إذا كان ذلك القرار السياسي الخارجي موجهاً حيال منطقة هامة ذات تعقيدات متزايدة وكبيرة في بعدها الذاتي مثل منطقة المشرق العربي، وما تشكله من تحديات أمام السياسة الخارجية لدول أوروبا.

(48) بول هيرست وجراهام طومبسون، مصدر سابق، ص290-291.

المبحث الثاني
العوامل المؤثرة في مؤسسات صنع القرار في أوروبا

عمد المفكرون والمنظرون الأوروبيون ومنذ مدد زمنية طويلة امتدت من فترة عصر النهضة الأوروبية (1100-1500) حتى الحرب العالمية الأولى والثانية، إلى التفكير بصورة مستمرة في إيجاد نوع من الوحدة السياسية للعالم الغربي، وكان (ايرازمو) Erasmus في القرن السادس عشر و(سالي) Sully و(اميريك كروسي) Emeric Croce و(جوهو جروتيوس) Hogou Groteusse و(وليام بين) William Penn في القرن السابع عشر والأب (دي سان بيير) Abbe de Saint Pierre و(جان جاك روسو) Jean Jeack Rosseouse و(بنتام) Bentam و(كانت) Kanet في القرن الثامن عشر، هم الرواد الطليعيين للمحاولات العملية التي جرت في القرنين التاسع عشر والعشرين لوضع صياغات نظرية قابلة للتطبيق، وكان الحلف المقدس[49]، ومؤتمر لاهاي للسلام في عامي 1899 و1907 النماذج البارزة على هذه المحاولات والتي حاولت منع الحروب ومن ثم تقوية العلاقات الأوروبية البينية[50].

ويرجع بعض الباحثين مثل (هانزمور غنثاو) بدايات تبلور ونشوء فكرة

(49) الحلف المقدس: وثيقة وضعها القيصر الاسكندر الأول بتأثير من البارونة فون كره دنبر المتدينة المثالية وتنص على ضرورة تطبيق مبادئ العدالة أو الإحسان وفق تعاليم الكنيسة ومبادئ السلام. آلان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، بغداد، دار المأمون، 1993، ج1، ص369.

(50) هانز جي. مورجنثاو، السياسة بين الأمم، الصراع من أجل السلطان والسلام، تعريب: خيري حماد، ج3، بيروت، الدار القومية للطباعة والنشر، 1975، ص7-8.

الوحدة الأوروبية -ومن ثم الاتحاد الأوروبي- إلى مؤتمر فيينا الذي عقد في عام (1815) بعد انتهاء الحروب النابليونية وهزيمة فرنسا، إذ هدف المؤتمر إلى إيجاد تنظيم جديد للعلاقات بين القوى الأوروبية المنتصرة، وساهم أيضاً في إقامة (نظام مؤتمرات) (Congresses) أوروبي، وهو الأول من نوعه.

وكان هدف هذه المؤتمرات التشاور لغرض إدارة النزاعات التي قد تنشأ بين هذه القوى ولمتابعة تطور العلاقات المختلفة في ما بينها، كما أسست القوى الكبرى- في ضوء الخطوات السابقة- في ما بينها (التوافق الأوروبي) Concert Of Europe الذي كان يجتمع بهدف مناقشة الأمور السياسية المهمة والتعامل معها.

وقد عقدت خلال القرن التاسع عشر مؤتمرات عدة مهمة، منها مؤتمر باريس عام 1856، ومؤتمر برلين في عام 1878 وعام 1884-1885، وكذلك مؤتمر لندن عام 1871، فنشأ تقليد في التعاون الأوروبي يهدف إلى التنسيق السياسي وإدارة الأزمات وحلها. وقد عكس ذلك كله نمو المصالح المشتركة وازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول الأوروبية في المجالات كافة[51].

وفي الوقت الراهن قد لا تكون عملية صياغة سياسة دول أوروبا- ومن ثم توجيهها- حيال منطقة المشرق العربي توازي في درجة تعقيدها وصعوبتها عمليات صنع القرار المناظرة لدول ووحدات دولية أخرى فاعلة في نطاق المنظومة الدولية، وإنما قد تتجاوزها وذلك لأسباب عدة يأتي في مقدمتها كون تلك السياسة إنما يتم إعدادها وصناعتها داخل عدد من المؤسسات المكونة أساساً من مجموعة دول غير متشابهة في صفاتها العامة، كما أن عدداً منها يتحرك وفق رؤية خاصة تقتضيها مصالحها

(51) M. Horsdman and A. Marshall, After Nation State, London, Harbor, Collins, 1994, P. 81.

وظروفها الذاتية التي قد لا تتوافق مع مصالح الدول الباقية ضمن المجموعة- بل تتقاطع معها في بعض الأحيان- مما يدفعها إلى انتاج سلوك مغاير للسلوك الجمعي العام[52]، مثلما هو حاصل مع حالة بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي، إذ تمثل تلك الدولة وعلى امتداد تاريخي طويل يمتد منذ دخولها الاتحاد وصولاً إلى الوقت الراهن خاصرة رخوة لذلك الاتحاد وسياساته وأحد أهم نقاط الضعف التي تشوبه في كثير من الأحيان. وهذا ما يدفع بمؤسسات أوروبا ودولها الأخرى إلى العمل على تحقيق نسبة من الموازنة وإيجاد صيغ توفيقية ما بين تلك الدول للتراضي بطريقة ما للوصول إلى اتفاق عام وصياغة سياسية معينة، أو قرار سياسي معزز بموقف موحد- أو في الأقل شبه ذلك.

من جهة ثانية فإن حجم الزيادة الشاملة في التعقيد والتداخل ما بين العلاقات الدولية المتبادلة بين دول العالم والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى الفاعلة على الساحة الدولية وطبيعة الآراء والمشاريع الكونية المختلفة التي تطرأ على تلك الساحة بين مدة وأخرى، أفرزت عدداً من النتائج والتي منها انتشار عمليات التبادل والتداخل والاعتماد والتقاطع بين أهداف ومصالح الدول، وهذا بدوره ما يؤدي إلى زيادة مطرودة في كم ونوع التفاعلات الدولية الملاحقة، وبالتالي تجد الدول والوحدات الدولية الفاعلة نفسها مضطرة للبحث عن وسائل جديدة وأساليب مستحدثة تتماشى مع الأوضاع الراهنة التي تعيشها لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها بأقل ما يمكن من التكاليف محققة أفضل المكاسب.

من النتائج الأخرى الهامة هو محاولة الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية إبدال وتعديل استراتيجياتها السابقة والتي تقوم على سيطرة الفكر التقليدي، إلى استراتيجيات أكثر حرافة تقوم على طرق تفكير جديدة وبما

(52) د. نادية محمود مصطفى، أوروبا والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني 1986، ص54.

يتواءم مع طبيعة الظروف والتحديات التي تواجهها[53]، وهو ما أخذت دول الاتحاد الأوروبي باعتماده بشكل واضح.

وخلال المدة الماضية التي مرت على تطبيق اتفاقية روما عام 1957- والتي تقترب من العقد الخامس لها- لم تكن مسيرة الوحدة الأوروبية سهلة أو ميسرة، فعلى الرغم من مجموعة النجاحات التي حققها الاتحاد خلال مسيرته الطويلة تلك - والتي تعد من الخطوات الكبيرة والهامة وفق بعض المقاييس – فإنه لا زال يعاني من العديد من الإشكاليات والمصاعب التي تعرقل - في كثير من الأحيان - مساره الاتحادي، وعليه سنعمد في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على عملية صنع السياسة الخارجية لدول أوروبا حيال منطقة المشرق العربي، إذ يختص المبحث الأول بـ(الإطار النظري لصياغة صنع القرار في أوروبا)، أما المبحث الثاني فسيختص بالعوامل المؤثرة في مؤسسات صنع القرار وإبراز دور كل مؤسسة وطبيعة المهام التي تقوم بها.

إن العوامل المختلفة المحيطة بعملية صنع القرار السياسي داخل مؤسسات وبنى دول أوروبا تمارس تأثيراً رئيساً في صنع ذلك القرار وتوجيهه، إذ تمثل تلك العوامل البيئية المحيطة بصناعة القرار الأوروبي والتي تتحرك فيها مؤسسات الدول في كم كبير من المحددات التي تحكم ذلك القرار سواء كانت عناصر داعمة أم كابحة له، ونستطيع أن نقسم تلك العوامل إلى قسمين هما:

---

(53) ونعني بذلك تراجع الطرح التقليدي وما يرتكز عليه من وسائل وآليات وأساليب لصالح طرح أكثر حداثة بأساليب جديدة في ما يخص التطبيقات الأوروبية خاصة- وتحوله إلى طرق استخدام الإمكانيات والوسائل والقدرات الأكثر حداثة ومواءمة من خلال توظيف الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية والتي بواسطتها يستطيع الاتحاد رسم وتحقيق أهداف. أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي- الأوروبي: وجهة نظر وثائق، القاهرة: الشركة المتحدة للتوزيع، 1967، ص20.

أولاً: العوامل الخارجية

وهي تمثل عموم البيئة الدولية- الخارجية التي تحيط بالقرار الأوروبي في جميع مراحل إعداده وصناعته، وتتمثل بمجموعة الأنساق التأثيرية الخارجية النازلة نحو المنظومة الداخلية الأوروبية التي تعمل على صناعة القرار في دول أوروبا، والتي مهما تبدو بعيدة في بعض الأحيان عن عملية صناعة القرارات الأوروبية والسياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية إلا أنها في الواقع تمارس تأثيراً كبيراً في توجيه تلك السياسة، بل والضغط عليها لأجل تحقيق أهداف معينة أو ترك أخرى، ونستطيع أن نتناول تلك العوامل وفق مستويين اثنين، هما[54]:

المستوى الأول: التنافس على الساحة الدولية

لقد أصبح التغيير السمة الرئيسة لعالم اليوم، إذ أننا نشهد انتقال عالمنا المعاصر من حالة نوعية إلى حالة نوعية أخرى ومن مرحلة إلى أخرى، قد تتواءم مع البعض، وقد لا تتواءم مع البعض الآخر، وقد تحفز البعض على التحرك أو تعوق الآخرين، وتنسحب هذه السمة (أي سمة التغيير) على جميع المستويات الخاصة بأبعاد البيئة الدولية والنظام الدولي، ابتداء بالبعد المعرفي وصولاً إلى تلك الأبعاد المرتبطة بالقوة والثروة، فمراكز القوة تتبادل المواقع، ومعايير الثروة تتجدد وتكتسب معاني جديدة[55].

وقد سبق أن أشار توفلر إلى فكرة أساسية ركزت على (موجات

---

(54) بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، ترجمة: جوزف عبد الله، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص130.

(55) توفيق بن أحمد القيصر، على مشارف القرن الحادي والعشرين، الرياض، مكتبة الآفاق المتحدة، 1993، ص142؛ طاهر المصري، نحو بناء نظام عربي جديد في عالم متغير، مجلة المستقبل العربي، بيروت، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 233، 1998، ص8.

الحضارة الإنسانية) ودرجة التغيير الكبيرة التي أحدثتها[56]، والحركة الدائمة التي تتصف بها السياسة الدولية والتي عدها بعضهم من سماتها الأساسية والأصلية، ومن هذه الزاوية يرى هانز مورجنثاو- رائد المدرسة الواقعية- أن السياسة الدولية ما هي- في واقعها- إلا الصراع على القوة والسلطان، الذي هو هدفها الآني والمستقبلي، وأن الصراع من أجل القوة ظاهرة شاملة من حيث البعدين الزمني والمكاني، وأن الدول جميعها، على اختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التقت على الصراع من أجل القوة، والسياسة الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة[57]، وتأتي عملية التنافس الدولي كأحد أوجه التعبير عن ذلك الصراع أو مرحلة متدنية قد تتصاعد شيئاً بعد آخر للتحول إلى حالة تصارعية على شكل من الأشكال المختلفة، في وقت أضحى فيه التنافس بين النماذج الاقتصادية والاجتماعية الدولية هو أساس للعلاقات الدولية في عالمنا المعاصر، وهذا التنافس يأخذ اليوم شكلاً مختلفاً عن ذلك الذي عرفناه خلال الأحقاب الماضية[58].

(56) ومنتهى هذه الفكرة: أن تطور عموم الحياة الاجتماعية الإنسانية يمكن تقسيمها إلى ثلاث موجات رئيسية تعكس في الأساس التطور التاريخي الذي طرأ على وسيلة الإنتاج الرئيسة في المجتمع، ولذا فقد مرت الحضارة الإنسانية- طبقاً لتحليل قمة الأمواج الاجتماعية الذي تبناه توفلر ـ بثلاث مراحل رئيسة: وهي الموجة الأولى التي تميزت بانشغال القوة العاملة في المجتمع بالزراعة وتوابعها من الأعمال، ثم الموجة الثانية وهي تلك التي استقرت الصناعة فيها بوصفها النشاط الاقتصادي الرئيسي في العالم، ثم جاءت الموجة الثالثة لتخلق (حضارة الموجة الثالثة) والتي هي مزيج متداخل من عناصر القوة التقليدية (القوة- المال) مع العنصر الثالث لهذه الموجة وهو (المعرفة) والتي عبر عنها بشكل (تكنولوجيا المعلومات).
الفن توفلر، تحول السلطة، بين العنف والثروة والمعرفة، ترجمة: د. فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ط2، 1996، ص60.

(57) البير بيريسان، الاقتصاد العالمي: نموذج أوروبي للقرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 101، يوليو 1990، ص262.

(58) هانز جي. مورجنثاو، مصدر سابق، ص54.

وأصبحت مسألة تدويل الاقتصاد العالمي عن طريق الاعتماد المتبادل اليوم أحد الاهتمامات الكبرى لخبراء الاقتصاد الذين يحاولون وضع استراتيجيات جديدة لمواكبة التغيرات الدولية المتلاحقة والمتسارعة، وأن الفاعلية الأكبر في ذلك تختصر - في الأعم- بيد عدد من الأقطاب الاقتصادية الدولية المؤثرة في مسارات العمل الدولي(59)، ولا سيما بعد أن أدى انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي وكتلته الشيوعية إلى تراجع عامل القوة العسكرية عن تأثيره التقليدي بعد أن كان المعيار الرئيس لديناميات التفاعلات الدولية وتوازناتها، وهو ما قاد إلى ما يسمى بـ (تدني منفعة) عامل القوة العسكرية مقابل تصاعد عامل القوة الاقتصادية مع ازدياد التنافس وإطلاق حرية آليات السوق، وهذا ما فعّل مسألة المنافسة الاقتصادية بين الأقطاب والقوى الدولية تلك(60).

إن التداخل الكبير والتفاعل ما بين كل من السياسة والاقتصاد، أخذا بالاطراد، فتحول المجالان- في كثير من الأحيان- إلى توليفة واحدة يصعب التمييز أو التفريق بينهما، ولا سيما في ظل تنافس عالمي سياسي- اقتصادي متسارع يعمل على تعزيز والحفاظ على المصالح المتحققة في كلا المجالين في ذات الوقت وتحت مسميات وعناوين متعددة هدفه المعلن هو (كيفية تحقيق الأمن والازدهار والمشاركة فيهما)(61)، في ما تمثل المصالح الذاتية الهدف الواقعي الأول لها.

لقد أورد المؤرخ الفرنسي (فردناند برودويل) ملاحظة بالغة الأهمية في هذا الصدد، إذ أشار إلى : أن الرأسمالية ليست مجرد طريقة لتنظيم الاقتصاد فقط، ففي جوانبها التاريخية المتعددة أفرزت الرأسمالية نظاماً

---

(59) سوسن حسين، الاتجاهات الاقتصادية الجديدة وتحديات التسعينات، مجلة السياسة الدولية، العدد 101، يوليو 1990، ص261.

(60) Ted Galen, The New World Disorder, Foreign Policy, No. 8, Fall 1991, P. 62.

(61) هشام الصادق، قمة منتدى دافوس، السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الصادرة عن مركز دراسات السياسة الاستراتيجية بالأهرام، العدد 158، أبريل 2004، ص167.

واضح المعالم من القيم وأنماط السلوك والتكوين الاجتماعي وطابع الدولة، كل واحدة- من تلك الدول- تعمل لإبراز مفهومه الخاص للنظام العالمي، والرأسمالية الجديدة والمتمثلة بما يسمى بالعولمة إنما تشمل جميع هذه الجوانب"[62]، وهو ما يعني جانباً مهماً من سلوك الدول والتكتلات الدولية في تفاعلاتها مع بعضها، إذ لم تعد المسألة الاقتصادية تعبر عن مصالح واستثمارات ورساميل مجردة أو ذات بعد واحد- وهو البعد الاقتصادي- إنما هو تعبير أو خطوة هامة على طريق تصدير- ومن ثم تكريس- النظم الاجتماعية والحياتية أنماط الاستهلاك بل وطابع الدولة بمفهومه الشمولي، وهو ما يعني تحدي وجود وبقاء بالنسبة للدول المتنافسة- والتي من الممكن أن تتحول إلى دول متصارعة في ما بينها مستقبلاً- ويجب أن تثبت ذاتها وإلا فإنها تقدم لزوالها من خلال تراجع- ومن ثم- زوال تكويناتها الاجتماعية وأنظمتها السياسية أمام الأطراف الأخرى[63].

أيضاً فإن المنافسة الدولية المتصاعدة وازدياد أهمية البعد الاقتصادي عملا على ترتيب الأوضاع لدخول المنظومة الدولية مرحلة جديدة من حيث الأسس والأبعاد والمتغيرات والنتائج، حيث أخذت تتبدل - على وفق التغيير- الكثير من المسلمات والأسس التي سبق وأن تعارف عليها النظام الدولي ولمدد طويلة، ويشير البعض إلى إمكانية أن تشهد التكوينات المجتمعية لعموم دول العالم تبدلاً ملحوظاً يفرض على الساسة وصنّاع القرار أخذه بنظر الاعتبار واعتماد آليات جديدة للتعامل مع ذلك الوضع والذي هو نتاج فعلي للمنافسة الدولية[64]، حيث أخذ التنافس يشتد لإقامة

(62) فؤاد مغربي، الصراع العربي- الصهيوني في النظام العالمي، العرب ومواجهة إسرائيل، ج1، بيروت، 1993، ص132.

(63) محي الدين صابر، الثقافة العربية وتحديات المستقبل، المثقف العربي، هدفه وعطاؤه، بيروت: الدار العربية للنشر، كانون الأول 1995، ص299.

(64) Mikhail S. Gorbachev, At the Threshold of the 21st Century, Security Dialogue International Peace Research Institute, Oslo Norway, Vol. 25, No. 3, September 1994, PP. 247-251.

الفضاءات والتكتلات الاقتصادية المختلفة ما بين قوى العالم وأقطابه، فسعت الدول والأقطاب الرئيسة في الساحة الدولية جاهدة للهيمنة على العالم وترتيب علاقاتها مع الدول في المناطق الحيوية لمشاريعها من أجل تشكيل تنظيمات إقليمية وعالمية من خلال (هندسة التفكيك وإعادة التركيب)، أي (الهندسة الجيو- اقتصادية الجديدة) لاقتصادات دول الجنوب، والهدف الأعلى من ذلك هو ربط الفضاءات الاقتصادية لدول عالم الجنوب بالفضاءات الاقتصادية للمراكز الرأسمالية المتقدمة من أجل تعميق اندماج دول الجنوب بفضاءات السوق العالمية اندماجاً تبعياً، والسيطرة على مواردها الطبيعية وإضعاف السلطة الوطنية في دول هذه الفضاءات، وهو ما يعني وجود فرص كبيرة للمنافسة وتقسيم النفوذ[(65)]، ونتيجة لذلك أخذ يهيمن صاحب الإمكانات الأكبر والأقوى، حيث نجد أن الدول الأقوى- من حيث مقاييس القوة الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية... الخ- تحاول، وتستطيع غالباً، فرض إرادتها على الأقل قوة أو الأضعف منها عند تعارض المصالح ما بين الأطراف[(66)]، وهو ما دفع بالدول إلى السعي لزيادة قدراتها التأثيرية عن طريق السعي الحثيث والتواصل نحو التكتل وإقامة الفضاءات الاقتصادية الإقليمية والدولية لغرض تنمية قدراتها وتعزيز حقوقها الاقتصادية[(67)]، خاصة وأن الآراء تكاد أن تجمع على القول بأن قيادة العالم، أو "امتلاك القرن الحادي والعشرين:

---

(65) حميد جاسم الجميلي، هندسة الفضاءات الاقتصادية: دراسة في الأبعاد الجيو- اقتصادية، شؤون سياسية، بغداد، العدد3، 1994، ص128؛ هانز بيترمان وهارولد شومان، فخ العولمة، ترجمة: د. عدنان عباس علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص86.

(66) صدقة يحيى فاضل، قياس مدى قوة الدولة: تحديد أولي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد (25)، العدد (3)، 1997، ص149.

(67) مازن اسماعيل الرمضاني، الدول الكبرة في عالم متغير، شؤون سياسية، بغداد، العدد3، 1994، ص49.

سيذهبان إلى الفائز في سباق التفوق الاقتصادي[68].

إن التوسع الاقتصادي الذي تقوم به دولة ما أو تكتل اقتصادي أو سياسي أو حلف عسكري، قد يفهم - في معظم الأحيان- من قبل الأطراف الأخرى على أنه منافسة أو امتداد حسب مبادئ وأسس عمل السياسة الدولية، وهذا ما كانت تراه روسيا- على سبيل المثال- في توسُّع مؤسسات دول أوروبا[69].

وفي ظل الإحساس شبه الدائم الذي تشعر به دول أوروبا- وخاصة الرئيسة منها- والذي يتمثل بعدم التوازي ما بين كل من حجم الدور السياسي الذي يمارسه الاتحاد على الساحة الدولية مع حجم الدور الاقتصادي الذي يؤديه على الساحة نفسها[70]، وشعورها الدائم- بل وسعيها المتواصل- إلى تصحيح ذلك الاختلال الموجود بين الدولين، عملت دول أوروبا إلى ممارسة دور أكثر فاعلية في النشاطات الاقتصادية الدولية، ومن ثم توظيفها على المستوى السياسي ضمن حركة متكاملة تنطلق من البعد الاقتصادي لتتجه نحو الأبعاد السياسية ألأخرى[71].

---

(68) لستر ثرو، المتناطحون، ترجمة: د. محمد فريب، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص229.

(69) Andrei Kozyrev, NATO is not our Enemy 149, Newsweek, February 10, 1997.

(70) Dani Rodrik, Sense and Nonsense in the Globalization, Foreign Policy, No. 107, Summer 1997, P. 103.

ومن نافلة القول، أنه سبق وأن ظهرت اتجاهات وتيارات عالمية متصاعدة وآخذه بالنمو- في المدة التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي- تدعو وبشدة إلى وجود حالة من "التكامل بين اقتصاديات دول العالم حتى تتوافر عدالة التوزيع في التجارة والاتجاه نحو الرخاء"، وذلك لا يتم إلى عن طريق التكتلات والجماعات والفضاءات الاقتصادية التي تيسر حدوث ذلك الأمر، ويعتمد ذلك كله على أساس قواعد التمايز التي تختص بها كل دولة، وبالتالي لا بد من وجود تكامل عالمي يعمل على الإفادة من فوائد التمايز تلك.

(71) مؤتمر دبي حول التعاون العربي- الأوروبي من أجل تعزيز مسيرة السلام، مجلة الرسالة، العدد (20)، نيسان2003، ص37.

لذلك فقد أسهمت دول أوروبا وبشكل فاعل في الكثير من النشاطات والاتفاقيات الاقتصادية الدولية ولا سيما الاتفاقية التي انتهت جولة أورغواي بالتوقيع عليها، ثم أنشئت منظمة التجارة العالمية[72] (WOT) لكفالة تطبيقها[73]، والتي عدها الكثير من الباحثين نقلة أساسية في مسيرة تحرير التجارة العالمية، إلا أن الاتفاقيات احتوت على نقطتين قامت دول أوروبا باستغلالهما مما يمكن أن يفتح الباب لمزيد من المواجهة بين أوروبا والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى[74].

أولهما: أنها أقرت بوجود نوع من التمييز والأفضلية التجارية بين بلدان مناطق التجارة الحرة الذي أعطى لظاهرتي الأثر الإنشائي والتحويلي للتجارة بعداً دولياً شرعياً، ويمكن أن يزداد لما لهذه الظاهرة من خطورة في ضوء سعي دول أوروبا إلى توسيع دائرة منطقة التجارة الحرة التي تحيط به لتشمل معظم- إن لم يكن جميع- بلدان حوض المتوسط، مما يعني مزيداً من استخدام سلاح الأثر التحويلي في مواجهة الصادرات الموجهة إلى أسواق بلدان الحوض المتوسط، سواء من اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أم غيرهما.

وثانيهما: إن الاتفاقية أقرت للبلدان قدراً غير قليل من الحرية في تحديد الاشتراطات الصحيحة ومعايير الجودة المتطلبة في السلع المسموح بدخولها إلى السوق المحلية، وقد صاغت دول أوروبا نموذجاً عده

(72) منظمة التجارة العالمية (WOT) هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من الحرية والسلاسة، وهي المنظمة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم وتضم (152) عضواً من دول العالم. أنشئت عام 1995.

(73) موقع الاتحاد الأوروبي على شبكة المعلومات: تاريخ الدخول 11/ تموز/ 2008:
http://www.eurctiv.com.Economic section

(74) نجلاء محمد نجيب، مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، بغداد، العدد 126، 1996، ص137-138.

الكثيرون (متطرفاً) في هذا الإطار بإصدار الدليل الإرشادي لتوحيد قواعد تطبيق علاقة التوافق مع اشتراطات دول أوروبا المعروفة بـ(CEMARK)، والمعروف أن الاشتراطات الواردة في هذا الدليل تتجاوز بكثير الاشتراطات العالمية الموجودة في نظام تأكيد الجودة المعروف بـ (الايزو 9000) والواضح أن من شأن تواكب استغلال دول أوروبا لهاتين الثغرتين صدور ردود أفعال دولية حادة رافضة في ظل أجواء المنافسة المحمومة ما بين تلك الأطراف[75].

كما أسهمت دول أوروبا وبشكل رئيس وفاعل في كافة المفاوضات التجارية التي تمت في إطار الجات[76] GATT)، وعملت على إنجاح هذه المفاوضات التي تعد في كثير من الأحيان مرهونة دائماً بإدارة تلك الدول الكبرى، فهي التي تجتمع من دون إعلان أو تغطية إعلامية لوضع جدول أعمال المفاوضات، ثم لصياغة مسودات الاتفاقيات التي يجري طرحها في ما بعد في الاجتماعات الرئيسة، من دون السماح بإدخال أية تعديلات جوهرية عليها، وهكذا كان الحال منذ إنشاء الغات، واستمر حتى مفاوضات اوروغواي، "لعبة كبرى يخطط لها وينفذها من يطلق عليها اسم (اللاعبين الرئيسيين) أو بعبارة أدق (الفاعلين الرئيسيين)، وهم حالياً الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا واليابان[77].

هنالك العديد من الآراء التي ترى في دول أوروبا -في ظل التطورات التي تعمل على تحقيقها- مستقبلاً فرصة حقيقية لتأدية دور عالمي أكثر تأثيراً

---

(75) حامد ربيع: الحوار العربي- ألأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980، ص67.

(76) الجات :(GATT) هي اختصار عن اللغة الإنكليزية: الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة وعقدت في تشرين الأول 1947م، بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية.

(77) إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1997، ص23.

وفاعلية، وقد يرتقي بها إلى درجة المنافسة الندية مع باقي التكتلات ودول العالم، ولعل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان يأتيان في مقدمتهما[78]، بينما هناك آراء أخرى ترى نقيضاً في ذلك تماماً، إذ يشير بريجنسكي إلى: "أن دول أوروبا بعيدة جداً عن إرساء قواعد الإئتلاف الصحيحة بين أعضائها، ومن المشكوك فيه تصديق فرضيات تحول دول أوروبا كقطب بديل لأسباب عدة يتعلق معظمها بدول أوروبا نفسها"[79]، ولعل هذه الرؤية تعبر عن رغبة ذاتية أكثر مما تشير إلى تحليل علمي موضوعي بالدرجة الأساس.

المستوى الثاني: (التنافس الأوروبي- الأمريكي):

لقد أفرزت الحرب العالمية الثانية واقعاً دولياً جديداً كان من أهم سماته الخروج التدريجي لأوروبا الغربية من موقع القيادة العالمية إلى موقع ثانوي اختاره الأوروبيون عندما جعلوا الحرب خيارهم حكمهم الوحيد لتصفية خلافاتهم، فقد أدت الحرب إلى مقتل ما يزيد عن خمسة ملايين شخص في أوروبا وتدمير جزء كبير من القدرة الإنتاجية للاقتصاد الأوروبي[80]، وفقدت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا الكثير من مكانتها كقوى كبرى، بل أنها أصبحت جميعاً أمام خيار التبعية لإحدى القوتين العظميين الجديدتين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وفي الوقت الذي خرجت فيه ألمانيا من الحرب مهزومة ومقسمة

---

(78) جاك آتالي، آفاق المستقبل، تقديم عبد الله عبد الدائم، بيروت: دار العلم للملايين، 1992، ص62.

(79) زبغنيو بريجنسكي، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني، ترجمة: محجوب عمر، بيروت: دار الطليعة، 1980، ص42؛ د. وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (126)، 1996، ص84.

(80) Gregg Easter Brook, A Moment on the Earth, Baltimore: Penguin Books, Inc., 1995, (56-63).

بشكل مهد لظهور دولتين جديدتين على أرضها تمتلك كل منهما نظاماً مستقلاً يميزها عن الأخرى، فإن كلاً من فرنسا وبريطانيا ورغم كونهما جزءاً من المعكسر المنتصر إلا أنهما تراجعتا سياسياً واقتصادياً بشكل كبير[81]، وقد بقيت الرؤية المشتركة ما بين الأمريكيين والأوروبيين سائدة على إقرار المجابهة مع وجود التهديد الشيوعي خلال الحرب الباردة، ومن خلال تلك الرؤية عززت الولايات المتحدة تواجدها ونفوذها في دول أوروبا الغربية التي تحولت إلى الباب الذي تجاوزت منه الولايات المتحدة عزلتها التقليدية لتنتهج سياسة التدخل المباشر عن طريق بنائها لأول وأهم أحلافها العسكرية (الناتو)، وهو "حلف تجاوز في النظرة الأمريكية المفهوم التقليدي للحلف العسكري ليتحول إلى إطار سياسي- مؤسساتي يعكس عمق الإلتزام الأمريكي بأمن أوروبا الغربية واستقلالها من جهة، ويجسد مفهوم القيادة الأمريكية للتحالف الغربي من جهة أخرى"[82].

لقد كان الموقف الأمريكي واضحاً منذ البداية بخصوص الوحدة الأوروبية، فقد دعمتها منذ ظهورها بوصفها جزءاً من منهجية أوسع استهدفت ترصين المعسكر الغربي وتقويته ودمج ألمانيا في منظومتها التحالفية بالشكل الذي لا يثير اعتراض الدول الأوروبية الأخرى، فضلاً عن ذلك فقد بدا أن هذه الوحدة يمكن أن تخدم الولايات المتحدة اقتصادياً من خلال توفير سوق واسعة لصادراتها واستثماراتها وتساعد في الوقت نفسه على تعزيز الارتباط الاقتصادي بين جانبي الأطلسي، ولقد عبر موقف الولايات المتحدة ذاك من الوحدة الأوروبية عن مدى انسجام هذه الوحدة مع مصالحها، فقد وضح كيسنجر تلك الرؤية بقوله: "بالنسبة إلينا لم تكن الوحدة الأوروبية يوماً أحد أهدافنا بل هي وسيلة لتقوية الغرب"،

(81) فوزي حسين النجار، أمريكا والعالم، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997، ص256.
(82) نقلاً عن:
Hans Dietrich Gencher, Towards an Overall Western Strategy, Foreign Affairs, Vol. 61, No. 1, 1982, P. 62.

وقد أدى الاتجاه الأوروبي نحو سياسات اقتصادية حمائية إلى تأثيرٍ سلبيٍ في الاقتصاد الأمريكي مما حدا بالأمريكيين ربط دعمهم للأوروبيين بشروطٍ معينة هدفوا من خلالها إلى حماية اقتصادهم وعدم الإضرار به[83].

إن إصرار الأوروبيين على اتباع السياسات الحمائية والتفضيلية واعتمادها على بعض السياسات الخاصة الأخرى التي قصدت منها تقوية الأواصر الأوروبية البينية وتعزيزها أضرً- في واقع الحال- بالحصة الأمريكية من التجارة العالمية وأدت إلى بروز رأي داخل الولايات المتحدة التي قدمت لها الدعم الاقتصادي بموجب مشروع مارشال وفتحت أسواقها أمام صادراتهم بدون قيود وأنقذتهم من مخاطر الشيوعية والتهديدات السوفيتية، وتجاوز البعض ذلك إلى وصف السياسة الأمريكية تجاه الأوروبيين بالسذاجة وحسن النية[84]، بينما يرى بعضهم الآخر في هذا الرأي وجهة نظر أحادية بسبب كون "الممارسة الأمريكية حيال أوروبا ومشروع وحدتها لم تكن قائمة على الإحسان بل على المصالح"، كما يقول ريتشارد نيكسون[85]، والخدمة ألأمريكية لم تكن مجانية بل إنها كانت في سياق الاتجاه الذي انتهجته بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة تأهيل أوروبا الغربية بما ينسجم والظهور الأمريكي الجديد[86].

لقد تعجل بعض الباحثين منذ أن أوشكت الحرب الباردة على الانتهاء من التقليل من المخاوف الأوروبية والحديث عن نهاية للشراكة الأطلسية واعتقد هؤلاء أن النزعة الحيادية التي أبدتها أغلب الدول ألأوروبية تجاه

---

(83) Max Mark, Economic Confrontation: The Hubofus-EEC Relations, in: Alting Von Geusan (ed),The External Relations of the European Community, Saxon House, England, 1974, P. 107.

(84) لستر ثرو، مصدر سابق، ص21.

(85) ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة: محمد زكريا، بيروت: مكتبة بيسان، 1992، ص115.

(86) فؤاد العشا، النظام العالمي الجديد: عالم بخمسة رؤوس، دمشق، دار الجمهورية، 1994، ص37.

التشدد الأمريكي في عهد رونالد ريغان في الثمانينات من القرن الماضي كانت بداية لعصيان أوروبي للقيادة الأمريكية[87]، وبالتالي فإن نهاية التهديد السوفيتي تعني أن على دول أوروبا في تغليب المصلحة الذاتية، وهو افتراض يفتقر إلى كثير من الدقة، فانهيار الكتلة الشيوعية أدى إلى تغييب أحد مبررات الدور الأمريكي وليس جميعها، والاستقلالية ألأوروبية ما زالت حتى اليوم هي نتاج مجموعة السياسات القويمة والاختيارات الخاصة بالدول الأعضاء، فإن هذه الاختيارات تحتفظ بمبرراتها المختلفة التي تجتمع على أهمية الدول الأمريكي، وما زالت كل دولة من دول أوروبا تعمد إلى هذا الدور لتقوية موقعها في التعامل مع شريكاتها فضلاً عن أن الشراكة مع الولايات المتحدة ما زالت إحدى مظاهر السلوك ألأوروبي الجماعي على الصعيد الدولي وما يربط بحقيقية أن أوروبا تبدو حتى اليوم في موقع هش تجاه النفوذ الأمريكي الآخذ بالتنامي منذ نهاية الحرب الباردة وأنها ما زالت غير قادرة على تجاوز خضوعها للاستقطاب الأمريكي ما دامت تجد صعوبة في تعريف وجودها بصيغة جماعية فعالة[88].

لقد شهد العقد السابع من القرن العشرين حالة من تناقض المشاعر تجاه وحدة أوروبا في الولايات المتحدة تحت وقع الخطوات المتوالية التي تبناها الأوروبيون لتعزيز اندماجهم، لا سيما وأن هذا الاندماج أخذ تدريجياً يحتك بالأبعاد السياسية والاستراتيجة فضلاً عما خلفته الوحدة الاقتصادية من قاعدة متينة للمصالح المشتركة[89]، ويشير (ليستر ثرو) بوضوح إلى ذلك بقوله: "يجب على الآخرين- ويقصد بهم الأمريكيين- أن

(87) ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، إعداد: المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط2، 1988، ص213.

(88) جاك شيراك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ترجمة: انطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، 1995، ص91.

(89) أحمد صدقي الدجاني وآخرون، أوروبا الاثني عشرة دولة والآخرون، الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، الدورة (21)، 1992، ص160.

يواجهوا حقيقة أن الوحدة الأوروبية ستلحق بهم الأذى، وأن هذه الوحدة لن تكون فعالة إن لم تفعل ذلك"[90]، وهو ما يبرر السلوك الغالب للإدارات الأمريكية المتلاحقة الذي اتسم بنوع من العدائية لدول أوروبا خاصة في ما يتعلق بالخلافات الاقتصادية بينهما، بسبب معطيات الواقع الداخلي الذي أصبح أكثر تركيزاً على إصلاح جوانب الخلل الاقتصادي التي تبرز بين مدة وأخرى في مفاصل متعددة من النظام الاقتصادي الأمريكي، لكن العلاقات ما بينهما على مستوى الشراكة الأمنية ما زالت تظهرهما كحليفين، وتحاول الولايات المتحدة مع ذلك احتواء التنافس الاقتصادي ذاك في إطار المؤسسات المشتركة، وهناك دعوات أمريكية متصاعدة لإقامة منظمة أطلسية للتعاون الاقتصادي الباسفيكي (APEC)[91] بيد أن هذه الخطوة ستوسع آفاق العلاقة التشاركية بين الطرفين، وستحفظ الولايات المتحدة بمستوى (مقبول) من التأثير في جوانب القرار الأوروبي[92].

إن التحدي الاقتصادي الذي تمثله دول أوروبا اليوم للولايات المتحدة قد يتحول برأي البعض من المختصين- إلى تحد سياسي عسكري في المستقبل البعيد إذا ما استمر على تلك الوتيرة المتنامية، مع الإشارة إلى أن مفهوم التحدي قد لا يعني التخاصم بقدر ما يعني التنافس، فقد أخذت الولايات المتحدة تفقد شيئاً بعد آخر المسوغ الذي يقنع الأوروبيين بالانضواء تحت هيمنتها، ومنذ الثمانينات أخذت "فلسفة التحالف الغربي تتضاءل في متانتها"[93]، وبالطبع فإن الولايات المتحدة اتجهت إلى تحوير

---

(90) لستر ثرو، مصدر سابق، ص21.

(91) Edward N. Luttwark, Where The Great Powers, Foreign Affairs, Vol. 73, No. 4, 1994, P. 8.

(92) Michael Kinley, Free- Lunch Foreign Policy, New Republic, Vol. 209, Issue 18, 1998, P. 13.

(93) كاظم هاشم نعمة، حرب الخليج، مدخل إلى بسط الهيمنة الأمريكية، آفاق عربية، بغداد، العدد (2)، 1991، ص61.

مبررات الشراكة، واستفادت من هيمنتها على الساحة الدولية وبما يتناسب مع منظورها الخاص منتفعة من الضعف الذي ما زال يعتري المبادرة السياسية الأوروبية الموحدة، وقد نجحت بدرجة ما في ذلك اليوم، لكنها في واقع الأمر لم تعد قادرة على احتواء دول أوروبا اقتصادياً أو إلغاء مبررات التنافس بين الطرفين، وهو تنافس ترسمه طبيعة النظام الرأسمالي نفسه[94].

فقد أخذ يدرك كل من الأوروبيين والأمريكيين أن السماح للخلافات التجارية بالتصاعد ستكون له انعكاسات سلبية عليهما، فبعد كل شيء يمتلك كل منهما خياراته الاقتصادية التي يمكن أن تلحق الأذى بالآخر[95]، وهذا قد يدفعهما إلى محاولة الوصول إلى منهج أوسع لاحتواء هذه الخلافات، وفي الوقت نفسه فإن ضيق هامش المساومة قد يحول علاقتهما التجارية إلى أشبه ما يكون بالمباراة الصفرية، وقد يعزز بالنتيجة من حدة تلك الخلافات، وفي الغالب ينصب جهد الطرفين على ضمان أن لا تتجاوز خلافاتهما التجارية نطاقهما الاقتصادي، بينما هنالك من يرى رؤية مختلفة لطبيعة العلاقة التفاعلية ما بين الطرفين، إذ يقول ريتشارد نيكسون في تقييمه للموقف الأمريكي من عموم الوحدة الأوروبية أنه: "على وجه الاحتمال لا تزال المنافع الاستراتيجية ترجح على التكاليف الاقتصادية لسياسة الحماية المتصاعدة، ولكن بما أن الاهتمامات الأمنية الأوروبية تتناقص بينما تأخذ المسائل الاقتصادية أهمية نسبية متزايدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تستمر في تأييد الوحدة الأوروبية بأي ثمن"[96]، بينما يعتقد برجنسكي: "إن الولايات المتحدة الأمريكية لا

(94) Noel Malcolm, The Case Against Europe, Foreign Affairs, Vol. 74, No. 2, 1995, P. 82.

(95) Clyde V. Prestowitz, The Fight over Competitiveness, Foreign Affairs, Vol. 73, No. 4, 1994, P. 88.

(96) ريتشادر نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، ص21.

تستطيع أن تخلق أوروبا موحدة، لكنها يمكن تعيق إنشاء أوروبا أكثر وحدة"[97]. ومن هذا المنطلق يأتي الترحيب الأمريكي بخطوات الاندماج، فهو لا يعني قبولاً مطلقاً وخضوعاً للأمر الواقع، ولكنه يدخل في إطار سياسة واقعية تعمل على احتواء أوروبا الجديدة، اعتماداً على حاجة الأخيرة المستمرة للدور الأمريكي، وفي القوت نفسه أصبح متغير الوحدة الأوروبية الممتدة وفق المحورين الأفقي والعمودي عاملاً رئيساً في توجيه السياسة العالمية للولايات المتحدة التي باتت أكثر اهتماماً بضمان أن لا يؤدي الانبعاث الأوروبي المحتمل إلى إضعاف خياراتها المستقلة[98].

وفي هذا السياق استطاعت الولايات المتحدة أن توظف مخاوف الوحدة الأوروبية للاحتفاظ بدور مؤثر في صياغة التوازنات الإقليمية، وهو ما أهلها أيضاً لإخضاع موقفها من الوحدة الأوروبية لنوع من المساومة التي استهدفت أساساً ضمان أن لا تتحول هذه الوحدة إلى اتحاد مضاد لها، ومن ذلك تشعر الولايات المتحدة أنها ما زالت ملتزمة باحتواء تلك الوحدة في إطار مؤسسة فاعل تمثله المنظومة الأطلسية وخاصة حلف الناتو الذي يعد الركن الأساس فيها[99].

وتدرك الولايات المتحدة أن المحرك الأساسي لدول أوروبا هو المحور الفرنسي- الألماني، وفي الوقت الذي تبدو فيه ميالة إلى تحفيز الدور البريطاني من أجل الحيلولة دون اندفاع فرنسي- ألماني مشترك يقود أوروبا بعيداً عن حدود الشراكة وفق المنظور الأمريكي، فإنها تسعى أيضاً إلى توزيع جهدها بين الطرفين (ألمانيا وفرنسا) باعتماد سياسة تقربها من الطرفين بما يحول دون إحداث فجوة توحي بتراجع مستوى الاحتكاك

(97) زبغنيو بريجنسكي، مصدر سابق، ص54.

(98) ريتشادر نيكسون، نصر بلا حرب، ص88.

(99) Richard Holbrook, America a European Power, Foreign Affairs, Vol. 74, No. 2, 1995, P. 40.

الأمريكي بالقضايا الأوروبية، وبنفس الوقت تعمل على رعاية تقاربها الخاص مع كل منهما بما يساعد على بقاء البديل الأمريكي عنصراً أساسياً ضمن مقومات إدراكهما السياسي[100]، مع تأكيد كبير على الدور البريطاني الذي تعول عليه الشيء الكثير للتأثير في السياسات المرسومة للاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي تبدو فيه الولايات المتحدة كونها المستأثر الأول بالقيادة السياسية داخل المنظومة الرأسمالية، ولا سيما أن هذه القيادة تحظى ضمنياً بقبول من شركائها، فالأوروبيون واليابانيون قد حققوا نهضتهم الاقتصادية تحت المظلة الأمنية الأمريكية وبالاستفادة من عدم الانغماس بالمشاكل العالمية إلى حد ما، وقد ظلت الولايات المتحدة حتى اليوم تسعى لتكييف الوضع العالمي وفق هذا التصور[101].

لقد حاولت العديد من الدول الأوروبية إيجاد مواطئ قدم له في أمريكا اللاتينية، ومن ثم تعزيز هذه الدول تواجدها الاقتصادي هناك، وهو ما أثار حفيظة الولايات المتحدة التي سرعان ما اعتمدت استراتيجية مضادة ركزت على محاصرة ذلك التواجد، سيما بعد ارتباط دول أوروبا باتفاقيات تعاون مع المكسيك والبرازيل والأرجنتين وأورغواي وغيرها من الدول، إلا أنه - مع ذلك- لا يمكن القول أن التنافس الأمريكي - الأوروبي في المنطقة يتم بنوع من التكافؤ الندي، فما زال نفوذ الشركات الأمريكية العملاقة أكثر تغلغلاً وأوسع نطاقاً، كما هو الحال بالنسبة للمنطقة العربية حيث شهدت تنافساً حاداً ما بين دول أوروبا والولايات المتحدة في كثير من القضايا والمجالات المختلفة[102].

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت تمثل قوة ذات هيمنة عالمية

(100) زبغنيو بريجنسكي، مصدر سابق، ص54.

(101) هيثم الكيلاني، معالم النظام العالمي الجديد في وثيقة أمريكية، شؤون عربية، القاهرة، العدد91، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، سبتمبر 1997، ص209-2012.

(102) نجلاء محمد نجيب، مصدر سابق، ص141.

تأتي بالدرجة الأولى[103]، ولا سيما مع كونها نموذجاً (للتنظيم الشامل)، فهي وإن لم تعد في حالة تسمح لها بالإقدام على خطة (مارشال) مرة أخرى، لكنها تملك وسائل أكثر توافقاً مع متطلبات الوضع الراهن بالاحتفاظ بنفوذها ومضاعفته[104]، وهو ما يمكنها من التعامل مع البيئة الدولية بنسبة عالية من الهيمنة والنفوذ اللذين يدفعانها إلى حد تجاوز الكثير من الأعراف والقوانين والمسلمات المتعارف عليها في التعاملات الدولية البينية[105]، فالسطوة الأمريكية على العالم باقية- على امتداد المستقبل القريب على الأقل- لأنها لا تواجه اعتراضاً فاعلاً من قبل القوى الأخرى، إذ لكل من دول أوروبا واليابان وروسيا والصين القدرة على تعطيل النظام الدولي أو إفساده، غير أن لكل منهم في الوقت نفسه أسبابه التي تجعله غير راغب بفعل ذلك، إذ أن هذا النظام بشكله الحالي ما زال يضمن لهم من المكاسب ما يفوق تلك التي يمكن توقعها إذا ما حصل تغيير غير محسوب في الوضع القائم. وبعبارة أخرى إن الشكل الحالي للنظام الدولي لا زال يحقق حداً أدنى من الإجماع بين القوى الرئيسة، مما يعني اعتقاد البعض بأن العالم يمر بمرحلة خاصة يشهد فيها حالة من الجمع بين شكل من الأحادية القطبية وشكل من التعددية القطبية، وسيكون التغيير وارداً عندما يصبح الحفاظ على الحد الأدنى من الإجماع أمراً مستحيلاً[106]، فالأحادية تتجسد في الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال عناصر القدرة التي تعمد الولايات المتحدة على توظيفها بالشكل الأمثل لخدمة سياساتها

(103) نبيل زكي، أحداث الاتحاد السوفيتي وأثرها في الخريطة السياسية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مركز دراسات العامل الإسلامي، مالطا، العدد (5)، 1994، ص55.

(104) Dominick Salvatore, International Economics, Foreign Affairs, Vol. 81, No. 3, 2001, P. 64.

(105) البير بيرسان، الاقتصاد العالمي: نموذج أوروبا، مجلة شؤون سياسية، الصادرة عن جريدة الجمهورية، بغداد، دار الشؤون الثقافية، العدد (1)، 1994، ص65.

(106) سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة: سناء أبو شقرا، بيروت: دار الفارابي، 1991، ص12.

الكونية[107]، بينما ما يشهده العالم من بروز قوى دولية أخرى قد تغير المعادلة ويحولها إلى معادلة لنظام دولي منقسم إلى عدد من الكتل الدولية الفاعلة[108].

وعليه فإن تأثير العوامل الخارجية في مجمل عملية صنع القرار وبنى وهياكل صنعت داخل أوروبا هو تأثير كبير لا يمكن له أن يغض الطرف عنها في سياساته تجاه أغلب قضايا الساحة الدولية وأقاليمها المتعددة، ومنها - إن لم تكن في مقدمتها- منطقة المشرق العربي، لأسباب عدة يتصدرها التقاطع الواضح ما بين تلك السياسات الدولية في هذه المنطقة والناتجة أساساً من اختلاف المصالح وتعدد وجهات النظر، هذا بالإضافة إلى ضغط وتأثير العوامل والمتغيرات الداخلية التي تمارس تأثيراً لا يقل أهمية عن التأثير الذي تمارسه العوامل الخارجية منها، وهو ما سيركز عليه المحور التالي.

ثانياً: العوامل الداخلية

وهي تمثل عموم العوامل الداخلية التي تترك تأثيرها في صناعة القرار الأوروبي، أو ما يمكن أن نصطلح عليه بالبنية الداخلية لعملية صنع القرار الأوروبي، ونستطيع أن نتناولها وفق المستويات الآتية:

1 - توسيع أوروبا والتنافس البيني الأوروبي

تتابع دول أوروبا التغييرات البنيوية التي تحتاجها، وفي ذات الوقت

(107) قال برجنسكي قبل ما يزيد على (25) عاماً "أن أمريكيا التي تمتلك 75% مكن مجموع الاتصالات العالمية- والتي هي في تزايد مطرد- هي (كنموذج كوني للحداثة)، وطالما هي الموزع العالمي الرئيس للثروة (أو الثورة) التكنترونية "تقنيات ما بعد الصناعة"، سيكون للمجتمع الأمريكي التأثير الأكبر على المجتمعات الأخرى، وهو تأثير يشجع على عملية تحول كبيرة وبعيدة المدى في نظرتها وقيمها، مما يعني سيادة الفكر والنظام الأمريكيين". زبغنيو برجنسكي، مصدر سابق، ص22-24.

(108) سمير أمين، مصدر سابق، ص76.

لم تتوقف في مسألة توسيع نطاقها ليشمل المتبقي من دول القارة الأوروبية حتى بعد انضمام مجموعة الدول الجديدة التي رفعت تعداده لما يصل إلى (25) دولة، والتي من المتوقع أن تخلف نتائج عميقة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستراتيجية بسبب ذلك التوسع ونظراً لطبيعة الاقتصادات في تلك البلدات المنظمة حديثاً وعدد سكانها وخصائصها الديموغرافية والخصائص العديدة الأخرى[109].

فخلال العقود المنصرمة والتي مرت على توقيع اتفاقية روما 1957، لم تكن مسيرة الجماعة الأوروبية- ومن ثم دول أوروبا- سهلة أو ميسرة، فبعد النجاحات الأولى التي حققتها في إنشاء الاتحاد الجمركي، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي للدول الأعضاء الذي عبّر عنه نمو اقتصادي متسارع استمر حتى عام 1973، بدأت الجماعة في مواجهة العديد من العقبات والمشكلات الكبرى والتي أثرت في سرعة وطبيعة التوسيع- والتي استمر البعض منها حتى بعد تشكيل الاتحاد الأوروبي- والتي جاء بعضها من الخارج نتيجة انهيار نظام الاقتصاد العالمي المستند إلى اتفاقية (بريتون وودز)، وأزمة الطاقة، وسبق اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في استيعاب نتائج الثورة الصناعية الثالثة، وجاء البعض الآخر نتيجة التوسع الذاتي نفسه، ونتيجة الأزمة الاقتصادية وعلى الرغم من كل المؤشرات الإيجابية المتعلقة بتوسيع دول أوروبا[110]. تضم دول أوروبا الموسعة الآن (25) دولة وهذا يعني زيادة عدد سكان دول أوروبا بمقدار (75) مليون نسمة ليصل ما يقارب الـ(450) مليوناً، وازدادت مساحتها الجغرافية بنسبة 25% بحدود مشتركة مع كل من روسيا وأمريكا، وقد وصف بأنه نهاية رسمية لتقسيم القارة الأوروبية في ما بين شرق وغرب، فإن هنالك من يرى

---

(109) محمد رشوان، بحلول عام 2004: الاتحاد الأوروبي يتوسع ليشمل 25 دولة بدلاً من 15 دولة، شبكة المعلومات العالمية: info@rayaam.net بتاريخ 16/ كانون الأول/ 2008.

(110) عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1999، ص172.

بعض الجوانب السلبية التي من الممكن أن تبرز من جراء التوسع، ولعل أبرزها هو أن معظم الدول حديثة الانضمام هي دول تعاني من الضائقة الاقتصادية ووضعها الاقتصادي في درجة غير متوازنة مع اقتصاديات دول أوروبا وهو ما يعني عبئاً حقيقياً على الاقتصاد الأوروبي، إذ تشكل رقعة نشاط اقتصادي أوروبي كبير خلال العشر السنوات القادمة، بمعنى آخر أن العديد من القدرات الاقتصادية والاستثمارية سوف يصب في هذه الدول من أجل تحسين وضعها الاقتصادي وسرعة دمجها اقتصادياً وثقافياً في داخل الوحدة الأوروبية، كما أن غالبية الدول المنظمة حديثاً لأوروبا كانت أحد أكثر المستوردين للاستثمارات الاقتصادية الأمريكية، خصوصاً في بولندا وغيرها من الدول، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في الحد من اندفاع هذه الدول للوحدة الأوروبية من جانب وضمان تأثير بعيد المدى على هذه الدول بعد الوحدة الأوروبية من جانب آخر[111]، كما أن عملية التوسيع تلك تثير العديد من المخاوف في ما يخص مسائل الفساد المالي والإداري والمستشري في عدد من الدول حديثة الانضمام، وهو ما يعني إشكالية جديدة على دول الاتحاد لإيجاد الحلول السريعة والفاعلة لها[112].

فضلاً عن وجود عدد من التيارات السياسية (الحزبية والبرلمانية) ومراكز للضغط تدعو وبشدة إلى مراعاة (الكارتلات) الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية الهامة وإشراكها في العديد من القرارات والسياسات الهامة التي قد تتعلق أو تمس مصالح ونشاطات تلك المجموعات، وهو ما يعني في واقع الأمر الاستسلام لمجموعات المصالح

(111) محمد رشوان، المصدر السابق، ص94.

(112) مثل بولندا التي أظهرت الإحصائيات فيها أن حوالي 60% من رؤساء الشركات قد تعرضوا لحالة واحدة على الأقل من الغش والاحتيال، وفي جمهورية التشيك أحصت وزارة العدل (3300) قضية لم يتم البت فيها حتى الآن. أوروبا بعد التوسع: الفساد يتجه غرباً، شبكة المعلومات العالمية، الجزيرة نت، http://www.eurunio.org، تاريخ الدخول إلى الموقع 14/ تموز/ 2008.

تلك ذات الأهداف الضيقة داخل الاتحاد، والتي ستعمل على الالتفاف حول القرارات الأوروبية المركزية باللجوء إلى سياسات مثل الدعم والضرائب المحلية والقيود الفنية والحواجز غير الجمركية لتحقيق مزايا اقتصادية على حساب الدول الأخرى(113).

وهنالك بعض الآراء التي تعتقد بأن تسارع خطوات الاندماج الأوروبي هو في حقيقته جزء لا يتجزأ من عملية الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ككل، والذي تساهم في بنائه مؤسسات ومنظمات دولية متنوعة وشركات متعددة الجنسية، يصعب على دول أوروبا من أن تنسلخ أو تستقل عنها، ولذلك نستطيع أن نلحظ في كثير من الأحيان المساعدة التي تبديها العديد من تلك المؤسسات والمنظمات الدولية في نطاق توسيع دول أوروبا بسبب إدراكها لحكم الفوائد المتحققة منها والتي قد تعود عليها كذلك(114).

أما في ما يتعلق بحالة التنافس البيني (الأوروبي - الأوروبي) فهي ظاهرة تكاد أن نقول عنها قديمة ارتبطت بالسياسات الأوروبية ذاتها، قبل ظهور لتعاون الجمعي الأوروبي ممثلاً بالجماعة الأوروبية وامتد حتى بعد تشكيلها وتطورها، فنظراً لما تمثله الدول الأوروبية من محاور وأقطاب سياسية تاريخية فإن ذلك ينعكس بشكل واضح على تفاعلها البيني داخل منظومة دول أوروبا نفسها بسبب سياساتها التي قد تصل إلى درجة كبيرة من

---

(113) عبد المنعم سعيد، العرب والجماعة الأوروبية 1992، مجلة السياسة الدولية، العدد 99، يناير 1990، ص198.

(114) لقد شهدت المرحلة السابقة وحتى اليوم قيام مؤسسات التمويل الدولية وكذلك البنك الأوروبي للتعمير والتنمية (EBRD) بوضع برامج متكاملة للمساعدة المالية والفنية التي تكفل إنعاش اقتصاديات دول شرق أوروبا لأجل ضمان عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي. محمد مصطفى كمال، "تطورات الاقتصاد العالمي والمؤثرات الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (109)، يوليو 1992، ص(113)؛

Jeffy F. Garten, "Id America Abandoning Multinational Trade?", Foreign Affairs, Vol. 74, No. 6, 1995, P.P. (83-94).

التباين، خاصة في ما يتعلق ببعض المواقف والأحداث والمواضيع ذات الشأن المؤثر في مصالح تلك الدول[115].

لقد أصبح هناك أكثر من نقطة تحول في سياسات الدول الأوروبية الرئيسة (فرنسا، بريطانيا، وألمانيا) خلال المدة الماضية ساعدت على إيجاد أدوار جديدة من الممكن أن تؤديها تلك الدول بالنسبة للمستوى الدولي والمشاركة في الشؤون الدولية[116]، وهو ما ساعد على التسريع في البناء المؤسسي الأوروبي والذي بدوره عمل على تأسيس إسقاطات ثقافية سرعت من تكامل الفكرة القومية التي عززت من الهوية الثقافية والسياسية الأوروبية في منتصف القرن الماضي بناء على قيام السوق الأوروبية المشتركة وانطلاقاً منها، ولكن على الرغم من ذلك فإن المشروع الأوروبي في تحقيق الوحدة الأوروبية لم يقض على الهويات الإقليمية بشكل كبير ولن تكون هناك هوية أوروبية جماعية بدون سعي حثيث من قبل المؤسسات الأوروبية المشتركة الهادفة إلى تحقيق تلك الوحدة لخلق تلك الهوية[117].

إن التيارات السياسية واضحة في السياسات التي تعتمدها دول أوروبا، فقد مثلت بريطانيا خطاً واضحاً منذ بداية انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة التي قامت على أساس التنافس البيني مع كل من فرنسا وألمانيا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية التي رغبت في الحد من الاندفاع الوحدوي لتلك الدول في مدة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وكانت الرغبة متوافرة لدى بريطانيا لتأدية مثل هذا الدور وهو ما

(115) عبد المنعم سعيد، مصدر سابق، ص104.

(116) "قمة برلين تؤيد نقل السلطة للعراقيين وتختلف على الآلية"، شبكة المعلومات العالمية، الجزيرة نت، تاريخ الدخول إلى الموقع 11/ أيلول/ 2008.

(وهو ما بدأ بشكل واضح مثلاً في قضية العقار وموقف الدول الأوروبية من عملية احتلاله) تجاوزت في بعض الأحيان سياسات ومواقف الاتحاد الأوروبي نفسه.

(117) أحمد صدقي الدجاني وآخرون، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص73.

بدا واضحاً في أغلب سياساتها تجاه القضايا الوحدوية للإتحاد في المدة اللاحقة[118]، كما أن مسألة التنافس التجاري ما بين الشركات الوطنية الأوروبية في الكثير من الحقول التجارية والمالية مسألة واضحة تعمل الحكومات الوطنية على تجاوزها باعتماد وتطوير الحقول المشتركة والصناعات الأوروبية المختلفة[119].

2 - الأحزاب السياسية والانتخابات

تمارس الأحزاب السياسية أدواراً فاعلة ومؤثرة في السياسات الأوروبية سواء كانت الخارجية أو الداخلية، وذلك يعود إلى العمق التاريخي للمشاركة الكبيرة لتلك الأحزاب في عموم الحياة السياسية الأوروبية، وكان ثمة اتفاق عام على استقرار هياكل الأنظمة الحزبية الأوروبية منذ إعادة تأسيس الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام (1970). وعدّ أن هذه الهياكل تعكس الهياكل المجتمعية الموروثة عن الماضي والتي منها الثقافية القومية الجامعة من جانب والثقافات الإقليمية والإثنية واللغوية للأقليات المتعددة، وقد قسمت دراسات متخصصة أجريت في نهاية السبعينات الفترة المنقضية منذ الحرب العالمية الثانية إلى ثلاث فترات فرعية مرت بها الأحزاب وتطورت خلالها (1948- 1959/ 1960-1969/ 1970-1979)، ولكنها كشفت عن أنه رغم الاستقرار العام يوجد تطور في الأوزان النسبية للأحزاب، وأن فرنسا وألمانيا هما اكثر بلدين تعرض النظام الحزبي في كل منهما للتطور، هذا فضلاً عن وجود العديد من جماعات الضغط المصلحية التي يمكن أن تعد في كثير من الأحيان كأحد أهم القوى المنظمة الجديدة ذات الفاعلية، في إطار وسياسات دول أوروبا في بعدها المستقبلي[120].

---

(118) Jiffy F. Garten, Op. Cit, P.97.

(119) ريتشارد نيكسون، مصدر سابق، ص135.

(120) إبراهيم عوض، تطور الأنظمة الحزبية في أوروبا الغربية، مجلة السياسة الدولية، =

لقد قامت النظرية التعددية، والتعددية الجديدة، ببلورة الديمقراطية المعاصرة بوصفها طريقة للحكم وترتيباً مؤسسياً وتنظيماً للتنافس بين النخب الفاعلة والمصالح الهائلة، في إطار دور جوهري للتنظيمات الوسطية والتي من بينها الأحزاب السياسية، ولكن إحدى القضايا المهمة التي كثر الجدل حولها مؤخراً قضية تراجع دور الأحزاب في الديمقراطية المعاصرة، لكن ليس لصالح الأفراد والمواطنين وإنما لصالح التنظيمات والجماعات الوسطية الأخرى ذات التأثير والسطوة مثل الشركات العملاقة واتحادات أصحاب الأعمال والنقابات فضلاً عن أجهزة الإعلام[121]، لا سيما وأن قوة تيارات البث الإعلامي (المرئي وغيره)، في السياسة والواقع الاجتماعي الأوروبي عموماً، قد انعكست على وضعية الأحزاب السياسية والتيارات وجماعات المصالح التي تشكل الخريطة الحزبية والتوازنات السياسية في تلك البلدان، وقد ترتب على ذلك تنامي دور الإعلام عموماً والمرئي خاصة كأداة هامة في بلورة المصالح، وتشكيل الاتجاهات في المجتمع السياسي، والتأثير في مسارات الكتل التصويتية في الانتخابات العامة والإقليمية[122]، من جهة أخرى فإن قضايا السياسة الخارجية في دول أوروبا ومؤسسات الاتحاد أيضاً تأخذ حيِّزاً مهماً في العملية الانتخابية وفي التأثير في اتجاهات الناخبين، إذ تعمل الأحزاب السياسية على استغلال القضايا المطروحة في نطاق السياسة الخارجية لدولها لصياغة مواقف معينة تكون قريبة من وجهات نظر الناخبين للحصول على دعمهم في الانتخابات، فقد أخذت قضايا السياسة الخارجية تمارس دوراً كبيراً في الانتخابات الأوروبية سواء على مستوى الانتخابات الداخلية الأوروبية أم

= العدد 109، يوليو 1992، ص292؛ نازلي معوض أحمد، ندوة التكامل العربي والتكامل الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 53، يوليو 1979، ص160.

(121) وحيد عبد المجيد، الانتخابات الأوروبية وتحولات الديمقراطية المعاصرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، يوليو 1992، ص288-289.

(122) نبيل عبد الفتاح، أوروبا وإرهاصات التحول، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، يوليو 1992، ص251.

على مستوى انتخابات البرلمان الأوروبي، وهو ما برز في نتائج الانتخابات لأغلب الدول الأوروبية- إن لم يكن جميعها- حيث توجهت أصوات الناخبين الأوروبيين وفق المحصلة التي تمخضت عن سياسات حكوماتها تجاه بعض القضايا السياسية الخارجية لها[123].

كما من المهم الإشارة هنا إلى أن نتائج الانتخابات السابقة في أهم دول أوروبا مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا كشفت عن اتجاه لدى جمهور الناخبين في ما تمثل بالنفور من الأحزاب الرئيسة وإلى تدعيم تشكيلات سياسية جديدة في أوروبا[124]، مثل تيار اليمين الجديد الذي بدأ من خلال الكتل والأحزاب التي أخذت عدداً من المقاعد، وهو ما رتّب نتائج مهمة مستقبلاً، ففي الدنمارك مثلاً حصل (حزب التقدم) اليميني، ما يقارب من (10%) من الأصوات وله (12) مقعداً في البرلمان، وفي النرويج حصل التنظيم اليميني المتطرف على نسبة مماثلة من الأصوات، وفي السويد حيث حصل (حزب الديمقراطية الجديدة) على (6،6%) من الأصوات، وفي سويسرا حصل الديمقراطيون المسيحيون المتطرفون على (5) مقاعد في البرلمان، وكان قد سبق وأن حصلت (الفاشية الأوروبية الجديدة) على مقاعد لها داخل البرلمان الأوروبي ممثلة ب(21) عضواً ينتمون إلى عدة دول ومنظمات[125]، فقد أخذ تيار القوى اليمينة يزداد مع مرور الوقت ابتداء من دول شرق أوروبا وجمهوريات الكومنولث المستقلة وانتهاءً بالسويد مروراً بالعديد من دول القارة الأوروبية[126].

لقد رغبت الشعوب الأوروبية في كثير من الأوقات في الابتعاد عن

---

(123) محمد السيد سعيد، آفاق تطور التشكيلات السياسية الداخلية في أوروبا، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، يوليو 1992، ص299.

(124) إبراهيم عوض، مصدر سابق، ص293.

(125) Resing New Populist, International Herald Tribune, 27 November 1991.

(126) نزيرة الأفندي،. الانتخابات العامة ومستقبل النظام الحزبي البريطاني، مجلة السياسة الدولية، العدد (169)، يوليو 1992، ص255.

الأحزاب والتيارات التقليدية التي غالباً ما ارتبط اسمها بالكثير من الإشكالات ومواضع الجدل، فهي لذلك تلجأ إلى الاتجاه نحو الأحزاب والتيارات والشخصيات السياسية الأحدث، أو التي تحمل طرحاً سياسياً جديداً بعيداً عن المسارات التقليدية التي لم تضع الحلول اللازمة لمشاكل تلك المجتمعات(127)، مع تزايد دور جماعات المصالح في التأثير على العملية الانتخابية، فجماعات المصالح وجماعات الضغط المختلفة في دول أوروبا تمارس تأثيراً واضحاً على مسارات العملية الانتخابية وتوجيه الرأي العام باتجاه معين دون آخر(128).

3 - الحراك الاجتماعي الداخلي وقضايا الهجرة:

تمتاز المجتمعات الأوروبية بكونها ذات تنوع إثني وديني، إذ تمثل دول أوروبا تنوعاً قومياً غير متجانس من الناحية الاجتماعية والعرقية، كما أن شعوب تلك الدول تمثّل في الأغلب تنوعاً دينياً واجتماعياً كبيراً(129)، فهنالك التنوع والاختلاف الأيديولوجي- الديني، فقد تنامت الأيديولوجيات الدينية (المسيحية واليهودية) في مختلف مجتمعاتها بدرجات متفاوتة، كما تنامت أيضاً الولاءات العرقية والروابط الأولية في العديد من مجتمعات العالم الصناعي المتقدم بصورة غير مسبوقة خلال القرن العشرين، وقد برزت تلك الإشكالية بصفة أساسية في القارة الأوروبية، لا سيما حول الهوية الأوروبية الموحدة، وقد برزت تلك الإشكاليات بشكل واضح خاصة في(130):

---

(127) سوسن حسين، اليمين الإيطالي والطريق الصعب، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، يناير 1995، ص197-198.

(128) نبيهة الأصفهاني، معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، يناير 1993، ص271.

(129) Edward Moxoh, Brown, Who are the Europeans Now, Abingdon, Orah. Ashgate, 2002, P. 27.

(130) أحمد ابراهيم محمود، ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (109)، يوليو 1992، ص152.

أ - التناقضات المذهبية بين الكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت في القارة الأوروبية، وهي تناقضات غير منفصلة عن الكتل الاجتماعية والأقليات، أو غلبة الطابع العرقي التعددي على جغرافية أوروبا السياسية.

ب - التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة على تعدد الهويات القومية بين شعوب دول أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، أي التناقضات بين شرق القارة وغربها.

ج - التناقضات القومية والدينية في داخل كل دولة أوروبية.

إن موضوع الهوية الأوروبية وكيفية تحفيزها لدى الشعوب الأوروبية مسألة غاية في الأهمية بالنسبة للقائمين على مشروع الاتحاد، سيما مع تصاعد التيارات الداخلية في بلدان الاتحاد وزيادة الشعوب بالاتجاه والارتباط الإقليمي أو الإثني على حساب الهوية الأوروبية الموحدة أو الإحساس الأوروبي الموحد، وهو ما دفع القادة الأوروبيين إلى التركيز وبشكل جدي على تدارك هذه المسألة التي تقوم بها تلك المؤسسات فوق القومية في مختلف المجتمعات الأوروبية لخلق حالة من الترابط المجتمعي الأوروبي البيني، وتقليل حجم المشكلات والعراقيل التي تجابه هذا السعي قدر الإمكان بتفعيل وتعزيز المجالات التي استطاعت فيها الحكومات تحقيق نجاحات وإنجازات كبيرة، مثل حسم الجدال الدائر داخل دول الاتحاد بخصوص ترسيخ الضمانات الاجتماعية والتجاوز لما يبدو بالانتقاص الديمقراطي(131).

يتصور العديد من المفكرين أن الأنظمة الأيديولوجية الليبرالية تبدو في محنة وأزمة مع انهيار العوامل الأيديولوجية، وتصاعد موجة حقوق الإنسان، وعودة الحوار الأوروبي حول مفهوم المجتمع المدني- فلسفياً واجتماعياً وسياسياً- وتدهور مواقع الأحزاب السياسية الشيوعية الأوروبية،

---

(131) فؤاد مغربي، مصدر سابق، ص32.

وأحزاب اليسار على وجه العموم، وحيث أصبح الجميع ينادون بنظام لحقوق الإنسان، وتحولت اللغات السياسية- بما هي رؤى وفلسفات ونظرة على العالم- إلى نظام لغوي سياسي شبه مفتوح يتحدث عن نفس القيم والأقاليم السياسية التي تتمحور حول نظام حقوق الإنسان بأجياله المتعددة، وأن السوق المفتوحة لتبادل السلع الأساسية والاستهلاكية المتماثلة حيث المعايير القياسية ونوعية المنتجات والخدمات والسلع واحدة تعني أن هناك سوقاً مفتوحاً في ظاهره وشكله وقواعده وقوانينه، ولكننا تجاه سوق مغلق في مكوناته الأساسية وتبادلاته، وهو ما جعل بعض كبار المفكرين الأوروبيين يرون أوروبا تعيش في عصر الأيديولوجيا الناعمة أو الرخوة، أو عصر حرية بلا اختيارات حقيقية[132].

من جانب آخر تأخذ مسألة الأقليات التي تعيش داخل نطاق دول أوروبا حيّزاً مهماً من المشكلات المجتمعية الأوروبية، إذ تعاني الدول الأوروبية من أعداد كبيرة من المهاجرين موزعين في معظم دول أوروبا، وهو ما يخلق لها عدداً كبيراً من المشكلات، وتأتي الجاليات العربية والإسلامية كأحد أهم تلك الجاليات، وقد تطور الوضع بشكل حاد بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام (2001)، إذ كانت تمثل الأقليات حالة تكاد تكون تاريخية أو مزمنة بالنسبة لدول ومجتمعات دول أوروبا، ويكاد تأثيرها يتجاوز الحدود المتعارف عليها ليشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية- خاصة في الدول غير المحورية- مثل دول أوروبا الشرقية[133].

وشهد العالم عموماً وأوروبا كذلك ردود أفعال تمثلت بجملة من الإجراءات التي طالت المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وغيرها، وقد شهدت النشاطات التجارية في قسم منها تباطؤاً ملحوظاً بعد تلك

(132) نبيل عبد الفتاح، مصدر سابق، ص252؛ نبيل عبد الفتاح، خطاب الزمن الرمادي، القاهرة: دار الشروق، 1998، ص172.

(133) Christopher Lordetal, Parallel Cultures, Ashgate Press, 2001, P.P. 37-51.

الإجراءات والسياسات التي عدتها دول أوروبا ومؤسساته إجراءات (وقائية)[134]، كما زادت أوروبا- وفق هذا التصور- من تعاونها مع الولايات المتحدة لبناء سياسات ومؤسسات أمنية فاعلة تعمل في هذا النطاق للحد من المخاطر التي تسببها لها الجاليات والمهاجرون العرب والمسلمين[135].

ونستطيع أن نخلص إلى القول أن صناعة القرار داخل مؤسسات دول أوروبا إنما تتأثر وبشكل كبير بجملة من المتغيرات والعوامل الخارجية منها والداخلية والتي توجهها في كثير من الأحيان وجهات محددة تبعاً لطبيعة التفاعل في ما بينها، وقد يبرز عامل أو متغير ما من بين هذه المتغيرات ليمارس دوراً أكبر من باقي المتغيرات والعناصر الأخرى، أو قد يتراجع دور واحد أو أكثر منها في صياغة تلك السياسات الخارجية، وذلك بحسب ظروف التفاعل وآلياته السائدة آنذاك.

(134) أوروبا تدرس إجراءات مكافحة الإرهاب، الموقع على شبكة المعلومات العالمية: تاريخ الدخول إلى الموقع 12/ تشرين الأول/ 2008 http://www.Algazzera.net

(135) تقرير "أوروبا عرضة لهجمات إرهابية"، الموقع على شبكة المعلومات العالمية: تاريخ الدخول إلى الموقع 8/ كانون الأول/ 2008 http://www.Algazzera.net

الفصل الثاني

أثر العوامل الاقتصادية والسياسية في السياسة الأوروبية تجاه العرب

(1973-1963)

المبحث الأول
العوامل الاقتصادية

تمهيد:

تختلف دول العالم وأقاليمه من حيث درجة الأهمية التي تمثلها وحجم مديات التأثير الاستراتيجي التي تمارسها بالنسبة للخارطة السياسية الدولية، فيتفاوت بعضها عن البعض الآخر بحسب ما تتوافر عليه من عناصر القوة المادية والمعنوية وعلى مختلف المستويات، إذ أصبحت اليوم مسألة قياس قوة الدولة ودرجاتها وعناصرها مسألة غاية في الأهمية، بل أضحت من الاهتمامات الأساسية في عدد من الحقول والاختصاصات العلمية، وذلك بوصفها المحصلة النهائية لمجموعة عناصر القوة التي تتوافر عليها مثل مواردها الطبيعية، فعاليتها الاقتصادية، بنيتها السكانية وغيرها الكثير، كما أنها ليست محصلة لمجرد مجموعة من العناصر في حد ذاتها، بل وأيضاً في ما ينشأ بين تفصيلاتها من علاقات، وما يتداعى عن تفاعلات -داخلياً وخارجياً- من نتائج واحتمالات، وغير ذلك مما يتصل بالعديد من العناصر التفصيلية التي تتداخل مع بعضها، خاصة في بيئة دولية على درجة عالية من التعقيد كالتي نشهدها اليوم[1]، وهو ما ينطبق على منطقة المشرق العربي، إذ مما لا شك فيه أن هذه المنطقة تمثل أهمية كبرى في استراتيجيات العديد من القوى الفاعلة والمؤثرة في عالمنا المعاصر، وذلك لعدة أسباب سياسية، جغرافية، اقتصادية وعسكرية. حيث هذه المنطقة

---

(1) عمر السيد رجب، قوة الدولة: دراسات جيوستراتيجية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992، ص3.

باهتمام العالم بسبب ما تمثله من تأثيرات على الخريطة السياسية العالمية، إذ تكاد هذه المنطقة أحد أهم المحاور الدولية التي تتمحور حولها الأقطاب الدولية الفاعلة على الساحة الدولية.

وهذا كله يجعل اهتمام دول أوروبا يتزايد بها يوماً بعد آخر ويدفعه لزيادة فاعليته على محاور الحركة فيها، الاقتصادية، السياسية الاستراتيجية، الثقافية وغيرها، والدخول في منافسة مع الأقطاب والدول الأخرى- مثل الولايات المتحدة الأمريكية- من أجل توسيع قاعدة حركتها والحصول على أكبر قدر ممكن من المصلحة، وهو ما يركز عليه هذا الفصل بمبحثه الأول والثاني (اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً).

يعدّ علماء الاقتصاد والسياسة أن المنطقة العربية، بثرواتها النفطية ومواردها الاقتصادية هي (رئة أوروبا الغربية التي تتنفس بها وقلبها الذي يضخ دماء الحياة في شرايينها)، ونصفها الجغرافي عبر البحر المتوسط الذي لا يتحقق أمنها الاستراتيجي إلا في ظل استقراره وأمنه[2]. وأن البعد الاقتصادي يصبح مكملاً للبعد السياسي لأن العلاقات الاقتصادية العربية- الأوروبية لا تقتصر على جانب واحد أو محدود من هذا النشاط. وهذا على خلاف العلاقات الاقتصادية العربية مع بقية دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة، ويمثل ذلك المشاركة الاقتصادية، وتبادل الخبرات بين البلدان العربية ودول أوروبا[3].

ومما يضاعف من أهمية البعد الاقتصادي في استراتيجية العلاقات الأوروبية- العربية، هو أن البلدان العربية كلها تمر عبر مرحلة النمو،

---

(2) حامد ربيع، التعاون العربي والسياسة البترولية، مشاكل الاستراتيجية العربية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1971، ص 53.

(3) تفاصيل إحصاءات العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية ودول الاتحاد الأوروبي في: أحمد السيد النجار، العلاقات بين العرب والجماعة الأوروبية: الواقع واحتمالات بعد عام 1992، مجلة السياسة الدولية، سنة 26، العدد 99، ص 147-155.

ولديها خطط طموحة للتنمية والتوسع في إقامة المشاريع الصناعية الانتاجية. ولا يمكن لها إلا أن تعتمد على دول أوروبا في الحصول على الخيرات العلمية، والتجهيزات اللازمة للصناعة .

إن دول أوروبا لأنها تملك المعلومات الدقيقة، والدراسات المستفيضة، وفيها مراكز البحوث المتخصصة في شتى شؤون المنطقة العربية، فخبرتها عميقة بهذا المجال وواسعة. وهي تعي تماماً أن القوة الاقتصادية العربية لا تنبع من النفط وحده، وإنما تنبع من أنها تمثل سوقاً كبيرة، وأرضاً خصبة لإقامة المشاريع الزراعية[4].

والحقيقة الجوهرية التي تتحكم في سلوك دول أوروبا الاقتصادي هي حرصها على استمرار إمدادات النفط العربي إليها بأسعار معتدلة وكميات وفيرة في آن واحد، والسبب لأن النفط مادة استراتيجية غير قابلة للتعويض أو التجديد. وأن دول الاتحاد الأوروبي تستورد أكثر من 60% من احتياجاتها النفطية من المنطقة العربية واعتمادها على النفط يتزايد باستمرار[5].

لذلك أضحى المتغير الاقتصادي أحد أهم وسائل السياسة الدولية والتي من خلاله تمارس الدول التأثير والضغط للوصول إلى أهدافها مع المسار العام لسياساتها الخارجية[6].

---

(4) للمزيد من التفاصيل:
Euro-Arab Cooperation (Conference), Edited by Edmond Voker, (Leyden: Sijthoff, 1976).

(5) ثارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، بيروت، 1979، ص 78-79.

(6) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط 2، 1985، ص 418-425.

أولاً: الموارد الطبيعية والبشرية

من المميزات التي تكسب المنطقة العربية أهمية كبيرة هي كل من الموارد الطبيعية المختلفة والموارد البشرية التي تتوافر عليها تلك المنطقة، فبالنسبة إلى الموارد الطبيعية فهي كثيرة ومتعددة وتتوافر في دول المشرق العربي والنطاق الجغرافي المحيط بها والمتمثل بالأقطار العربية المجاورة لها، وبكميات اقتصادية جيدة[7]. وتأتي الثروة المعدنية الموجودة في باطن الأرض في مقدمتها موارد الثروة في المنطقة، إذ يلي النفط في الأهمية الغاز الطبيعي كمصدر للثروة والطاقة، وإن كان مجمل الاحتياطي العربي منه عموماً لا يزيد عن (5، 18%) من مجموع الاحتياطات العالمية، وتحوي دولتين خليجيتين هما قطر والسعودية بالترتيب على أعلى الاحتياطات المتوفرة بحيث يزيد مخزونها ذاك على أعلى احتياطي لأية دولة أخرى في العالم عدا ما تتوافر عليه الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، كما يمثل اليورانيوم مصدراً مهماً من مصادر الثروة المعدنية العربية، إذ يعد أحد مصادر انتاج الطاقة النووية سواء أكان ذلك لتوليد الطاقة الكهربائية أم لإنتاج الأسلحة. وتشير بعض المصادر إلى أن مجموع الاحتياطات العربية من هذه المادة يصل إلى حوالى 11% من مجموع الاحتياطي العالمي، وهناك الفوسفات أيضاً الذي يدخل في كثير من الصناعات المهمة ويتركز هذا المعدن في عدد من أقطار المشرق العربي منها الأردن وسوريا والعراق فضلاً عن السعودية، إضافة إلى توافر معادن أخرى كثيرة في هذه المنطقة مثل الحديد

---

(7) والمقصود هنا بـ (الكميات الاقتصادية الجيدة) هو وجود كميات من المعادن أو المواد الأولية تكون مردودات استخراجها تغطي تكاليف الاستخراج مع تحقيق مردودات اقتصادية جيدة وفق المقاييس الاقتصادية العالمية، ولذلك قد لا يتم العمل على استغلال العديد من الموارد الطبيعية بسبب قلة الكميات أو زيادة تكاليف استخراجها مما لا يجعلها ذات مردودات اقتصادية جيدة، مثل بعض الآبار النفطية التي تكون تكاليف الاستخراج فيها مرتفعة بشكل لا يبقي هامش أرباح جيد.

والكبريت والزئبق والكوبلت وغيرها[8].

هناك أيضاً الزراعة التي تضفي أهمية كبيرة على المنطقة، فالموقع الفلكي المميز يجعلها مؤهلة لزراعة محاصيل مهمة وعديدة، مثل القمح الذي يمكن زراعته فيها وبكميات كبيرة، والذي يعد من المحاصيل الاستراتيجية الهامة، كذلك تزرع فيها الألياف المختلفة مثل الكتان والقطن الذي يصدر منه مناسبته (80%) نحو الخارج، أيضاً تزرع فيها المحاصيل الزراعية التي تدخل في صناعة الورق وهو سلعة تجارية غاية في الأهمية، والكثير من المحاصيل الزراعية المهمة، كذلك تشتهر عدد من الدول بالإنتاج الحيواني مثل الماشية وغيرها[9].

أما بالنسبة للإمكانيات أو المقومات البشرية، فتمتاز المنطقة بارتفاع الفئات العمرية المتوسطة مقارنةً مع غيرها من المناطق، وهي الفئات العمرية القادرة على الانتاج والعمل، وهو ما يؤهلها لأن تكون من المناطق الجاذبة للاستثمارات نظراً للرخص النسبي للأيدي العاملة فيها، ناهيك عن الكفاءات والطاقات العلمية التي تتوافر عليها تلك الإمكانات البشرية، ومع وجود نسبة من النمو السكاني السريع والتي قد ينظر إليها على أنها ظاهرة إيجابية إذا ما استطاع صناع القرار أن يحولوا أفراد المجتمع إلى قوى منتجة ضمن سياقات علمية منظمة بشكل جيد ومدروسة مسبقاً[10].

ثانياً: عامل النفط

شكل النفط أحد الأسباب الاستراتيجية الجديدة للاستقطاب والتداخل

(8) عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص 86-87.

(9) مشروع التكامل الاقتصادي في المشرق العربي، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، الموقع على شبكة المعلومات العالمية: http://www.Css-Jordan.org تاريخ الدخول 5 شباط 2009.

(10) نادر فرجاني، الإمكانات البشرية والثقافية العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، الصادرة من مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (252)، فبراير- شباط، 2004، ص62.

في الصراع والاستعمار، وبدأت أهمية النفط العربي بالتزايد، خلال مدة الحرب العالمية الثانية في الوقت الذي كان الفحم يشكل 85% من احتياطات الطاقة في أوروبا، لتتحول بعض الدول الغربية مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية عام 1948 إلى مستورد صافٍ للنفط، وانعكست الأوضاع العالمية التي نتجت من انتهاء الحرب الباردة، وبحدوث تنافس دولي بهدف السيطرة على آبار النفط الموجودة فيها، والتي تشكل 63% من الاحتياطي العالمي، إضافة إلى امتلاكها 22% من الاحتياطي العالمي للغاز، لذلك شكل موضوع النفط العربي اهتماماً كبيراً في سياسات دول أوروبا، لأن النفط عُدّ سلعة استراتيجية في سياسة التبادل الدولي، لذلك أدى إلى تمحور الاهتمام الدولي في المنطقة العربية حوله .

إن الطلب العالمي على النفط في السبعينات وحتى بداية الثمانينات كان مرتفعاً، وكانت الدول الأوروبية تتسابق للحصول على امدادات نفطية مأمونة وبأسعار مقبولة، وكانت تعقد الصفقات الثنائية مع الدول العربية لبناء صناعات نفطية مقابل استيراد النفط. وكانت كل دولة أوروبية تتطلع حينئذ إلى حصة أكبر من الاستثمارات من فائض عائدات النفط العربي. لذلك بادرت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1974 إلى تشكيل وكالة الطاقة الدولية للدول الأوروبية والولايات المتحدة. ووضعت وكالة الطاقة الدولية هذه نظام متابعة ومراقبة ملزماً الدول الأعضاء، وكذلك وضعت سياسة تسعير المنتجات النفطية، بهدف ترشيد الاستهلاك لها وتشجيع تطوير منتجات الطاقة غير النفطية إضافة إلى مخزون استراتيجي للنفط يصل إلى استهلاك (90) يوماً لاستعماله في التأثير في السوق في حالة الطوارئ. وأصبحت سياسات الدول الصناعية هي التي تقرر عملية تسعير النفط العربي وسياسات انتاجه[11].

(11) عمرو كمال حمودة، الأوضاع النفطية العربية في ظل مشروع السوق الشرق أوسطية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة 5، العدد 14، القاهرة، شتاء 1995، ص 71.

ففي بداية الثمانينات من القرن العشرين، بدأ الطلب على النفط العربي ينخفض نتيجة سياسات منسقة بين الدول الصناعية، واستمر بالانخفاض عالمياً منذ عام 1980 وحتى عام 1985. وفي عام 1986 زاد الطلب العالمي على النفط، وزاد انتاجه، مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل، واستمرت أسعار النفط في التأرجح بين ارتفاع وانخفاض، نظراً لطبيعة العرض والطلب، والكمية المنتجة، والسياسات الانتاجية التي اعتمدت من قبل منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك)[12]. فباستثناء نفط بحر الشمال فإن دول أوروبا تعتمد على استيراد النفط من البلدان العربية المنتجة له، حيث إن الانتاج العربي للنفط العربي يتم تصديره إلى الدول العربية وغيرها، وتعد البلدان العربية المزود الرئيسي لدول الاتحاد بالنفط، لذلك كان ولا يزال الاهتمام الأوروبي بالمنطقة العربية يشكل عاملاً استراتيجياً في العلاقات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي.

وهكذا كثر الكلام عن أهمية النفط العربي بالنسبة للقوى الدولية وفي مقدمتها الدول الأوروبية بسبب طبيعة متطلبات الاقتصاديات الأوروبية نفسها وعدم قدرتها الاستغناء عنه، وهو ما أشار إليه العديد من الدراسات والبحوث والتقارير حول ذلك، إذ أن "مادة النفط ما زالت تحتل أهمية كبرى في مختلف الصناعات العالمية، وأن هذه الأهمية تزداد يوماً بعد آخر نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل في العالم الصناعي الرأسمالي، وليس كوقود فحسب وإنما كمادة أولية تدخل في مختلف الصناعات، حيث تدخل في صناعة أكثر من (10) آلاف سلعة مصنعة في الغرب الرأسمالي"[13].

وتشترك منطقة المشرق العربي عموماً في تقاسم الأهمية التي يولدها

---

(12) نعيمة شومان، الصدمة النفطية المضادة والأمن الاقتصادي العربي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 32، آب 1994، ص 90.

(13) حميد الجميلي، النفط العربي والنظام الدولي الجديد، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد (4)، مايس 1994، ص 57.

النفط العربي من خلال توافر عدد من أقطار هذه المنطقة على كميات نفطية سواء كانت بنسب عالية- مثل العراق- أو بنسب أقل- مثل سوريا-، أيضاً فإنها تكون معابر ومنافذ مهمة واستراتيجية لشحن النفط نحو الدول الأوروبية من الموانئ ومواقع التصدير التي تتوافر عليها، (مثل الموانئ السورية والأردنية وغيرها)، أو من خلال مجاورتها للمنطقة الأولى للتخزين والانتاج النفطي العالمي ونعني بها منطقة الخليج العربي، ففي الوقت الذي أخذت فيه أهمية النفط بالتصاعد المطرد، فإن الكثير من الدراسات المختصة تشير إلى الانخفاض المستمر في مخزون النفط العالمي وبأعمال تختلف من بقعة جغرافية إلى أخرى، فقد قدرت تقارير منظمة الأوبك العمر المتوقع لنفط الدول المتقدمة بما لا يتجاوز في المتوسط عن (15) عاماً لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا، كما أن تلك التقارير تشير إلى أن المخزون النفطي في الغرب عموماً معرض للنفاد بين (15-20) عاماً بينما يستمر عدد من الدول العربية- وخاصة السعودية والعراق والإمارات العربية والكويت- بالإضافة إلى إيران بالإنتاج النفطي على مدى قرن ونصف القرن، وهو ما أعطى أهمية استثنائية لتلك الأقطار ولمنطقة المشرق العربي، ودفع بالقوى العالمية للسيطرة على المنطقة واخضاعها لنفوذها وهيمنتها، وهو ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية وتحاول الإبقاء عليه وديمومته[14]، حتى عدَّ البعض أن مغزى استراتيجية العالم الرأسمالي الصناعي تتركز في:

1 - السيطرة على إمدادات النفط العالمية .
2 - التحكم في الأسواق النفطية الدولية .
3 - تطوير تقنيات التدخل السياسية والاقتصادية والعسكرية والفكرية في الدول الأخرى المنتجة للنفط، فتوفر من خلال أرضية نفوذ محلية

(14) صبري فارس الهيتي، الأهمية الجيوبولتيكية للنفط العربي وسياسات دول الشمال المضادة، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد (5-6)، أيار- حزيران 1998، ص 22.

مناسبة لإنجاز مقصد الأمرين الأولين[15].

كما أن من الملاحظ أن كل دورات الكساد التي مرّ بها الاقتصاد الأمريكي منذ عام (1973) كانت قد ارتبطت بارتفاع أسعار النفط، إذ أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكاليف الانتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الأمريكي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأمريكية بسبب ارتفاع تكاليفها، ومن ثم ضعف قدرتها على المنافسة سواء في الأسواق الداخلية أم الخارجية[16].

لقد وصل الاحتياطي النفطي في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي إلى ما يقارب (65%) من النفط الذي تم اكتشافه على الصعيد العالمي، ولا توجد مجموعة أخرى من الدول متقاربة أو متباعدة جغرافياً تنافس دول هذه المنطقة من حيث الاحتياطي النفطي، كما لا توجد أية بقعة أخرى على الكرة الأرضية تحوي هذا العدد من حقول النفط العملاقة، التي تستبعد التقارير العالمية إمكانية اكتشاف مثلها في أي مكان آخر في العالم، إذ أن خمساً من دول المنطقة هي الأولى في العالم من حيث الاحتياطي- وهي السعودية، العراق، إيران، الإمارات العربية المتحدة والكويت-، كما إنها الدول الوحيدة في العالم التي يملك كل منها احتياطياً نفطياً يصل أو يتجاوز الـــ (100) مليار برميل، فضلاً عن أن الاحتياطي النفطي العالمي يتجه نحو الانكماش والانخفاض في ما عدا الاحتياطي النفطي في هذه الدول، الذي يزداد يوماً بعد آخر، فهو يزداد بمعدل (20) مليار برميل سنوياً، رغم الحجم الهائل للإنتاج والتصدير النفطي اليومي[17].

---

(15) ماذا لو نفذ النفط العربي، شبكة المعلومات العالمية http://www.almenbar.com بتاريخ 6 كانون الثاني 2009.

(16) أسواق النفط والمال إلى أين؟، شبكة المعلومات العالمية:
تاريخ الدخول إلى الموقع 7 آذار 2009 http://www.iqtisssadiya.com

(17) مجموعة باحثين، أمن الخليج العربي، بيروت: دار النهار، 1996، ص 55-57.

إن الحاجة الأوروبية إلى النفط العربي من جهة، وأهمية النفط بالنسبة إلى الدول الغربية كمصدر أساسي للطاقة من جهة ثانية، جعل دول أوروبا تعمد إلى الاستفادة من علاقاتها مع الوطن العربي بهدف استمرار حصولها على النفط. خصوصاً في الوقت الذي يشهد العالم مرحلة انتقالية لتوزيع مراكز القوى وتحديد معاييرها، حيث يبرز النفط كأحد أهم مقومات تدشين معالم النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال الحرب الصامتة والخفية التي تقام للاستيلاء على أكبر مخزون عالمي من الطاقة في المنطقة العربية "الخليج العربي" بين أصدقاء الأمس من الدول الصناعية. فالاحتياطي الخليجي من النفط كان وسيبقى، سلعة استراتيجية تلعب دوراً مهماً في توجيه دفة السياسات الخارجية لدول أوروبا وغيرها من القوى الدولية[18].

وتشير التوقعات إلى ازدياد الاعتماد على النفط العربي، حيث تستند هذه التوقعات أولاً إلى ضخامة حجم الاحتياطي العربي، وانخفاض كلفة انتاجه، وانخفاض سقوف الانتاج في المناطق الأخرى من العالم، خصوصاً في الاتحاد السوفيتي السابق والبلدان الصناعية. وبالتالي، فإن هذا الاعتماد، يرتكز على كمية المخزون النفطي للمنطقة العربية التي تشكل ثلثي الاحتياطي العالمي، مع امتيازها بتدني كلفة التنقيب. وقد لاحظت (المؤسسة الاقتصادية للطاقة) Institute of Energy Economics (IEE)، أن الطاقة الانتاجية للبلدان الخليجية العربية الأعضاء في منظمة "الأوبك" (السعودية- العراق- الإمارات- الكويت- قطر)، يمكن أن ترتفع بمقدار 8,9 مليون برميل في اليوم[19]. وهذا ما يدفع بالدول الصناعية إلى المحافظة على علاقاتها وتعاونها مع دول المنطقة، بهدف المحافظة على

(18) Ken Matthews, The Gulf Conflict and International Relations, (London, New York: Routledge, 1993), P. 69.

(19) نعيمة شومان، مصدر سابق، ص 94.

استمرار تدفق النفط إليها، خاصة في ظل ارتفاع الاستهلاك العالمي للنفط الذي يزداد كل عام بمعدل 5،0 بالمئة، أي بمقدار 500 ألف برميل يومياً، وهي زيادة ضخمة تدل على أهمية هذا المورد الاستراتيجي في قطاع الصناعة الحديثة لدول أوروبا وغيرها من الدول الصناعية[20].

لقد قامت دول أوروبا، وفي إطار المنافسة الدولية على النفط، وتواصل عمليات الاحتكارات النفطية وضغوطها على عدد من البلدان العربية لتحويل حقوق الامتيازات للبحث والكشف، إلى عقود شراء للاحتياطي، باعتماد سياسة جديدة للحفاظ على مصالحها[21].

إذا كانت كل حقبة زمنية تحمل اسم المادة الأساسية التي برزت فيها- فلا ريب في أن القرن العشرين عرف بـــ "عصر النفط"-، ذلك أن النفط أصبح الوقود الأساسي، وعلى الأرجح المادة الأولية الأهم والأكثر ضرورة التي عرفتها حضارة التصنيع المعاصر. ويمثل النفط العنصر الأوحد الأوسع انتشاراً في مجال التجارة الدولية، كما يعد دعامة الصناعة وقوام النقل وأهم مسبب للحروب. ولعل النفط أصبح العامل الأساسي في تحديد التوازن العسكري والسياسي والاقتصادي في العالم. لذلك يعد انتاج النفط وتوزيعه وتحديد أسعاره والتنقيب عنه، بمثابة مسائل اقتصادية وسياسية واستراتيجية، ولاسيما أن عملية التنقيب عنه وتطويره واستخراجه في البلدان المنتجة وتحديد سياسات تسعيره، أصبحت منوطة بدوافع سياسية عالمية وإقليمية.

وعلى الرغم مما تطرحه بعض الآراء حول انسياق السياسات الأوروبية الموجهة للمنطقة وراء السياسات الأمريكية، فإن من الملاحظ وجود منافسة آخذة بالتصاعد شيئاً بعد آخر ما بين الولايات المتحدة

(20) نعيمة شومان، المصدر السابق، ص 101.

(21) حامد ربيع، سلاح البترول والصراع العربي- الإسرائيلي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974، ص 63.

الأمريكية وبعض شركائها الأوروبيين في نقاط عدة بخصوص تلك السياسات ومن أبرزها النفط العربي.

إن نسب تحقق احتمالية زيادة الاعتمادية الأوروبية على النفط العربي آخذة بالتصاعد المطرد وفق الاحصائيات والبيانات الرقمية المختلفة، وهنالك عدد من المسلمات الأساسية التي تدعم ذلك التصور والتي تتمثل بالزيادة المطردة الحاصلة في التطور الصناعي الهائل في دول أوروبا والتي تسهم اسهاماً فعالاً في زيادة طلب الاتحاد على النفط العربي[22].

ثالثاً: عامل التجارة والاستثمارات

يمثل كل من حقلي التجارة والاستثمارات جانباً مهماً من جوانب العلاقات الاقتصادية بسبب تأثير كل منهما في اقتصاديات الدول الداخلة في التفاعلات الدولية وما يتركانه من أثر واضح ومهم في المستوى المعاشي لتلك الدول من خلال نشاطات الاستيراد والتصدير والاستثمارات المختلفة[23]، ومن هنا تتأتى أهمية منطقة المشرق العربي في هذا الصدد بوصفها جزءاً من المنظومة الإقليمية العربية- كما ينظر إليها الأوروبيون أنفسهم-، فقد تعززت العلاقات الاقتصادية ما بين الوطن العربي- بشكل عام- والدول الأوروبية منذ السبعينات من القرن الماضي، فقد أصبحت الأقطار العربية ومنذ عام 1977 تحتل موقعاً مهماً بالنسبة لتجارة أوروبا، وقد أخذت تلك الأهمية بالتزايد مع بروز حالة من المنافسة الواضحة تمثّلت بظهور شركاء آخرين في المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان (وبشكل خاص منذ منتصف عقد الثمانينات صعوداً)، لكن دول المجموعة الأوروبية بقيت محافظة على موقعها المتقدم في تنافسها مع كل

(22) وليد خدوري، النفط العربي على مشارف القرن الجديد، في: (العرب... إلى أين؟)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (21)، 2002، ص 57-67.

(23) مازن اسماعيل الرمضاني، مصدر سابق، ص 406.

من الولايات المتحدة واليابان، فقد قامت المجموعة الأوروبية آنذاك- على سبيل المثال- باستيعاب أكثر من ثلث الصادرات العربية ونحو (42%) من الواردات العربية عام 1981[24].

ولعل من بين الآثار الكثيرة التي خلفتها عملية تصحيح أسعار النفط الأولى عام 1973، هو خلق حالة من الموازنة في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين العربي والأوروبي، ودفعت إلى تكثيف تلك العلاقات وزيادتها، وقد ظهر ذلك بشكل أكثر جلاءً خلال مرحلة الثمانينات من القرن الماضي حيث شهدت العلاقات التجارية بين الطرفين العربي والأوروبي ازدهاراً ملحوظاً مما أكد أهمية كل طرف للآخر، وتهتم الأقطار العربية بهذه العلاقة وتعدها من العناصر الحيوية لموازين التجارة فيها، ولكنها تحتل أهمية أكبر لدى الدول الأوروبية نظراً لمدى أهمية السوق العربية الواسعة أمام الصادرات الأوروبية، وإن من الصعوبة إيجاد بديل لها يتوافر على ذات الخصائص والمميزات، كما شهدت هذه المرحلة إبرام العديد من الصفقات المهمة ما بين العديد من الأقطار العربية وبعض الدول الأوروبية (مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية)، بالمقابل بلغت صادرات أوروبا إلى العالم العربي خلال المدة ذاتها نسبة (42%) من إجمالي الواردات العربية[25].

قُدّرت وارادت الأقطار العربية من بلدان السوق الأوروبية بحوالى (44%) من الواردات العربية، وبذلك احتفظت أوروبا بالمرتبة الأولى للمصدرين للوطن العربي[26]، في حين يأتي كل من الولايات المتحدة

---

(24) نادية محمود مصطفى، مصدر سابق، ص 30-40.

(25) مصطفى كركوتي، العلاقات العربية- الأوروبية: صعوبات تفرض الحوار، مجلة الباحث العربي، لندن، العدد (24)، سبتمبر 1990، ص 80-81.

(26) إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (1988-1995)، إذ تشير كلها إلى نسب الزيادات في التعاملات التجارية العربية- الأوروبية. =

الأمريكية واليابان بالمرتبتين الثانية والثالثة على التوالي، فيمَ الصادرات الأوروبية- كما تشير الإحصائيات نفسها- آخذة بالنمو في وقت أخذت تتحول فيه أوروبا إلى أكبر قوة تجارية عالمية، مما يجعلها في أمس الحاجة للحفاظ على أسواقها وتوسيعها من أجل استيعاب ما تقوم بتصديره من منتجات، وخاصة أن الأسواق العربية في توسع دائم بسبب الميل العام الموجود لدى المجتمعات العربية نحو المنتجات الاستهلاكية المختلفة[27].

وبسبب كونها من أكثر بلدان العالم انفتاحاً على الاقتصاد العالمي فإن متوسط نصيب الفرد العربي من الاستيراد والتصدير- حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد- يُعدّ من بين أعلى المتوسطات في مجموعة بلدان عالم الجنوب، وهو ما يعزز أهمية الأسواق العربية بالنسبة لبلدان أوروبا[28].

يتضح وفقاً لمسح التدفق التجاري الإقليمي أن التبادل التجاري بين أوروبا ومنطقة الشرق العربي- ومن ثم عموم منطقة البحر المتوسط- في وضع مميز، مقارنةً بالهياكل التجارية القائمة في أرجاء المنطقة، فقد استوردت دول المنطقة عام 1995، مثلاً كميات هائلة من البضائع الأوروبية وحسب النسب المئوية: الأردن (3، 32%)، سوريا (8، 37%)، مصر (6، 46%)، لبنان (6، 33%)، والعراق (21%) من إجمالي الواردات من أوروبا، وفي المقابل بلغت الواردات من الدول الأخرى في المنطقة- التجارة العربية البينية- نسباً ضئيلة للغاية: الأردن (5، 3%)، سوريا (4، 3%)، مصر (5، 5%)، لبنان (4، 6%)، ويتكرر الوضع نفسه في

= وقد استمر الحال نفسه- على نحو ما- بالنسبة للعقد الأخير من القرن العشرين، إذ قدرت العديد من الإحصائيات- ومنها إحصائيات جامعة الدول العربية.

(27) مكتب الآفاق المتحدة للانتشارات العلمية والتقنية، النظام الدولي الجدي وقضايا المنطقة العربية، الرياض، 1995، ص 317-356.

(28) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص 287.

الصادرات، حيث تذهب (4%) من صادرات الأردن إلى أوروبا، (6%) إلى جيرانه، وتذهب (7، 6%) من صادرات سوريا إلى أوروبا و (3، 13%) إلى جيرانها، وتذهب (7، 39%) من صادرات مصر إلى أوروبا، بينما تذهب (3، 10%) فقط من صادراتها إلى المنطقة[29].

وبشكل عام نستطيع القول أن تطور قيمة واردات السوق المشتركة من البلدان العربية ارتبط مباشرةً بحصة النفط في هذه الواردات، وفي هذا الميدان نلاحظ تغيّرات كبيرة على مَرّ السنين تبعاً للتأثير المزدوج لتغير الكمية والتقلبات المفاجئة في الأسعار، في اتجاه الأرقام بين عامي 1973-1980، واتجاه الانخفاض إثر انهيار أسعار النفط عام 1986، أيضاً من الضروري الإشارة هنا إلى حقل هام من حقول التجارة والتبادل الاقتصادي الدولي وهو حقل تجارة السلاح، وإن كان الكثير من التفاصيل لا تعرف عنه بسبب امتناع الدول الداخلة فيه عن إعطاء البيانات، إذ أن الأقطار العربية لديها الكثير من التعاملات الواسعة مع شركات صناعة السلاح الأوروبية، حيث أخذت تمثل تلك الأقطار سوقاً ضخمة قادرة على استيعاب منتجات السلاح الأوروبية[30].

كما أن أهمية المنطقة ببعدها الاقتصادي آخذة بالتغير والتحول بسبب جملة التطورات الدولية الحاصلة في مجال السياسة الدولية والتي تلقي بظلالها على الدول العربية عامة، ومنها دول المشرق العربي، ولعل من أهم تلك التغيرات هي دخول تلك الدول في اتفاقية الغات (GATT)، إذ في ظل هذه الاتفاقية وعمليات التحرير الكلي للتجارة، قد لا يستفيد عدد

(29) فيرند فاينفلد وآخرون، التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقية: التحديات والاحتمالات أمام أوروبا وشركائها، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد (17)، 1996، ص 25.

(30) عبد الرزاق الفارس، السلاح: الاتفاق العسكري في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993؛ رياض عزيز هادي وآخرون، التسلح في العالم الثالث، بغداد: مركز دراسات العالم الثالث، 1988.

من الدول العربية خاصة تلك التي تمتلك صناعات بتروكيمياوية ذات القدرة التنافسية العالية من الزيادات المتوقعة في الطلب على منتوجاتها، مثل الزيادات المتوقعة في الطلب على المنتجات البتروكيمياوية والمترتبة على خفض التعريفات الجمركية بنسبة (30%) وربما ينطبق ذلك على عدد من دول الخليج والعراق ومصر، ولكن يصعب التكهن بمدى الكسب الذي قد يتحقق لهذه الدول وخاصة بعد تآكل أهمية النظام العام للتفضيلات التي كانت منتجاتها البتروكيمياوية تدخل إلى أسواق الدول الأوروبية من خلاله، لكن ينبغي التذكير هنا، من جهة أخرى إن الصناعات البتروكيمياوية في معظم الدول العربية لازالت في طور النمو، ولا تتمتع بالتالي بقدرة تنافسية عالية، وهذا الاحتمال ربما يقلل من درجة الاستفادة بالنسبة للدول العربية في هذا المجال، واحتمالات تعرض صناعاتها لمنافسة قوية من الواردات الأوروبية المماثلة[31].

تهدف الشراكة الاقتصادية والمالية إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة والتبادل السلعي، وذلك عبر الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل والقيود الإدارية والكمية والنقدية عليها، إضافة إلى مجالات التعاون الأخرى المتاحة أمام هذه الشراكة[32]. كما ستسهم هذه الشراكة في تحقيق الازدهار الاقتصادي لبلدان المنطقة العربية والمتوسطية، من خلال:

- اندماجها مع أهم قوة اقتصادية في المنطقة، دول أوروبا.
- تأقلمها مع المنافسة العالمية وقوانين منظمة التجارة العالمية.
- الدخول إلى منظمة التجارة الدولة (WTO) كمجموعة ترتبط بمنطقة

(31) إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجدي للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1997، ص 33.

(32) Intensive Trade: The European Union and its Partners in Mediterranean, European Commission, Publications Unit, Brussels, January, 1997, P. 2.

تجارية موحدة تجعلها قادرة على التأثير في مجريات التبادل التجاري الدولي.

- الانتفاع من الدعم الأوروبي للقيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية.
- الانتفاع بالإنجازات المستخلصة من الشراكة مع دول أوروبا، وبصفة خاصة في ما يختص بالاستثمارات الأجنبية.

إلا أنه، وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية لهذه الشراكة، فإنها تواجه تحديات تتمثل بضغوط ديموغرافية خانقة لدى بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط، وارتفاع عدد السكان العالمين في الزراعة مع ضعف في التجارة البنيوية، وارتخاء اقتصادات هذه البلدان بسبب عدم فعالية القطاع العام. وهذا ما يتطلب تسريعاً في وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتأمين سبل ديمومته، فضلاً عن تحسين مستوى المعيشة بتضييق الخروقات الاجتماعية، ودعم التعاون والتكامل الإقليمي من خلال إقامة شراكة ترتكز على أساس فكرة (السوق) أو ما يسمى بـ (أسواق رأس المال) (Capital Market)، وضمن آليات، هي[33]:

أ - عصرنة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لبلدان جنوب وشرق المتوسط من أجل تسهيل قيام منطقة للتبادل الحر.

ب - عصرنة القطاع الخاص، وتنمية البيئة القانونية والإدارية لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والإقليمي والأوروبي.

ج - تأمين الانتقال الحر للمنتوجات المصنعة دون عائق ضريبي أو غير ضريبي.

د - تحرير انتقال وتبادل المنتوجات الزراعية دون قيد أو شرط.

هـ - تحرير الخامات وحركة الرساميل وفقاً لمقتضيات منطقة التجارة العالمية.

---

(33) Intensive Trade, Op. Cit., P. 5.

واتفقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على مجموعة من القواعد الاقتصادية التي سترتكز عليها منطقة التجارة الحرة، وأهمها:

أ - توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ.

ب - توحيد قواعد حماية الملكية الفردية.

ج - اعتماد وسائل المنافسة المتكافئة.

وفي إطار سياسة التعاون الإقليمي، تم الاتفاق على تحديد ست أولويات، هي: التعاون الصناعي- البيئة- تبادل المعلومات الأمنية- الطاقة- المياه- والنقل[34].

كما تم تحديد مجالات التعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة في هذه الشراكة على الشكل التالي[35]:

أ - في مجال الاستثمار: ستنصب الجهود على تنمية الادخار المحلي باعتبار أن ذلك هو الأصل في العملية الاقتصادية، على أن توجه العناية أيضاً إلى وضع الآلية المناسبة لاستقطاب الاستثمار الخارجي.

ب - إزالة الحواجز التي تعترض الاستثمارات، بما فيها الاستثمارات داخل القطاع المصرفي.

ج - دعم جهود التعاون والتكامل الثنائي الإقليمي من أجل إغناء الشراكة الإقليمية.

د - دعوة المؤسسات إلى إقامة اتفاقيات ثنائية حول عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك (براءات الاختراع، التسليف... الخ).

هـ - الاهتمام بتشجيع تبادل المعلومات الصناعية التقنية، وعصرنة

---

(34) The Barcelona Process: Five Years on (1995-2000), (Luxembourg: office for official publication of the European Communities, 2000), PP. 11-13.

(35) Ibid, P. 15.

الحقول الإدارية بالتخلص من التقاليد الروتينية والعادات البيروقراطية، وتحديث البيئة القانونية، ووضع أسس واضحة للتنمية الإقليمية- المتوسطة.

و - تشجيع ادخال العناصر والأفكار البيئية في كل المفاصل السياسية والاقتصادية، أسوة بحالة التغيرات التي تشمل اليوم العالم كله.

ز - الالتزام بالتركيز على أهمية المرأة في نجاح مختلف البرامج التنموية الأورو-متوسطية شريطة استفادة الطرفين الأوروبي- المتوسطي من التجارب المشتركة.

ح - عصرنة الزراعة المتوسطية وتنمية الريف في الإقليم بالاستفادة من الخبرات الأوروبية في الأراضي المتوسطية.

ط - تلتزم الدول المتقدمة في الشراكة على تقديم المساعدة للدول الأقل تقدماً، لجهة تقوية الطاقة الذاتية في البحث، وتشجيع الأبحاث العلمية، وإقامة المشاريع المشتركة بين دول الشراكة[36].

ي - في مجال المساعدات المالية: تقدم دول الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية إلى الدول المشاركة، تقتطع من الموازنة الاتحادية على شكل قروض يمنحها المصرف الأوروبي للاستثمار بموجب اتفاقيات جانبية بين الدول الأعضاء.

من المتوقع أن تساعد الشراكة الاقتصادية والمالية على تحرير التجارة بين دول أوروبا والبلدان العربية المتوسطية، وعلى زيادة كل من الواردات والصادرات لكلا الطرفين. أما الصناعات التي سوف تتمكن من زيادة صادراتها، فسوف تستفيد من هذه الشراكة[37].

(36) أسامة الغزالي حرب، البعد السياسي في الحوار العربي- الأوروبي، المستقبل العربي، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 34، كانون الأول 1981، ص 67.

(37) دير موت هالي، نفط الخليج العربي: الانتاج والأسعار حتى عام 2020، سلسلة =

كما أن اتفاقات الشراكة ستؤدي من خلال التبادل التجاري إلى تخفيض معدلات الأسعار بالنسبة إلى السلع محل التبادل من جراء زيادة المنافسة. وستزيد معدلات الاستثمار، وذلك من خلال اجتذاب رؤوس الأموال العربية الموظفة في الخارج، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المصحوب بتقنية عالية. إضافة إلى ذلك، ستساهم الشراكة الاقتصادية في تدعيم المنافسة المحلية التي ستساعد بدورها في توسع الصناعات من خلال كفاءة توزيع الموارد[38].

= دراسات عالمية (44)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002، ص 54.

(38) أحمد عبد الحليم، المتغيرات العالمية والإقليمية، مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2000، ص 46.

المبحث الثاني
العوامل السياسية والاستراتيجية

تتفاعل عوامل عدة لتصوغ الدوافع السياسية والإستراتيجية - الأمنية لدول أوروبا للاتجاه نحو منطقة المشرق العربي والاهتمام بها، فبالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والتجارية المختلفة وما يتعلق بها من فرص عديدة وخاصة في ظل التصاعد المطرد للأهمية التي أخذت تحتلها تلك الجوانب في السياسة الدولية المعاصرة، فإن الأبعاد السياسية والجوانب الإستراتيجية- الأمنية لازالت تتصدر قائمة الأولويات، وتتفاعل في كثير من الأحيان مع تلك الأبعاد الاقتصادية لتكون المعادلة السياسية التي بموجبها تتم صياغة السياسات العليا للدول، والتي تحدد مصيرها ومستقبلها[39].

وتتوزع هذه الدوافع السياسية والاستراتيجية- الأمنية على مستويات وأقسام وحقول عدة قد تتصف في كثير من الأحيان بالتشعب والتفرع الكبيرين، وتعتمد تقسيماتها على طبيعة الدراسة وماهية الأهداف المتوخاة منها، ولكننا على العموم - في ما يتعلق بهذا المبحث- نستطيع أن نقسم الدوافع السياسية والاستراتيجية لدول أوروبا والتي تؤثر بشكل مباشر في طبيعة وآليات السياسات التي يتبعها ذلك الاتحاد تجاه منطقة المشرق العربي، إلى الأقسام الثلاثة الآتية:

أولاً: الموقع الجغرافي.

ثانياً: الدوافع السياسية.

---

(39) هيفاء أحمد السامرائي، الحوار العربي- الأوروبي، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1982، ص33.

ثالثاً: الدوافع الإستراتيجية- الأمنية.

أولاً: عامل الموقع الجغرافي:

كتب ألفرد ت. ماهان (Alfred T. Mahan) الخبير الأمريكي في الاستراتيجية البحرية في أواخر القرن التاسع عشر، وتحديداً في عام 1892، يقول: "جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دوراً تجارياً وعسكرياً في تاريخ العالم أكبر مما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمراً"[40]. وهذا تقييم يصعب تحديه، إذ بمجرد نظرة على خارطة العالم، واستعراض موجز لتاريخ المنطقة العربية التي تشكل جزءاً أساسياً من الشرق الأوسط، تتأكد هذه الحقيقة.

من هذه الزاوية تكتسب منطقة "الشرق الأوسط"[41] بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، أهمية خاصة في السياسات الدولية، نظراً إلى موقعها الاستراتيجي الحيوي في قلب العالم، حيث تعد نقطة التقاطع المهمة بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وبين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وتتحكم المنطقة بمجموعة من أهم مواقع المرور الدولية، وهي: قناة السويس بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ومضيق باب

(40) A. T. Maha, The Problem of Asia and Its Effect upon International Policies, (Boston, MA: Little Brown and Company, 1900), PP. 19-45.

(41) تتناول معظم الدراسات والتقارير الدولية المنطقة العربية تحت اسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو من خلالهما. وبالتالي فإن مفهوم الشرق الأوسط يمتد أحياناً ليشمل أثيوبيا وأفغانستان وليبيا، أو ينكمش ليضم فقط مصر والسودان ودول الخليج وشبه الجزيرة العربية وتركيا وقبرص. وقد سيطر مصطلح الشرق الأوسط على الأوساط الدولية أكثر من مصطلح المنطقة العربية، حتى إن منشورات الأمم المتحدة صارت في المدة الأخيرة تشير إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معرض إشارتها الضمنية إلى المنطقة العربية. للمزيد حول هذا الموضوع: عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت، مطبعة سيكو، 2001، ص83، 129.

المندب بين البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، ومضيق هرمز بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، ومضيق البوسفور والدردنيل بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، ومضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

إن الموقع المميز للمنطقة العربية الذي يسيطر على كثير من الممرات المائية الحيوية في العالم، قد جعل الحضور التجاري والعسكري للدول الكبرى في المنطقة ضرورياً وحيوياً لنموها وتطورها، ووسيلة لفرض سياساتها، ليس على هذه المنطقة وطرقها الاستراتيجية فحسب، بل على الدول التي تستخدم بالضرورة هذه الطرق لأغراض عديدة[42].

إن الخصائص الأساسية للموقع الجغرافي للمنطقة العربية، قد أضفت عليها منذ القدم أهمية خاصة من النواحي الحضارية والاقتصادية والسياسية الاستراتيجية، فجعلت تلك الخصائص مهداً للحضارة الإنسانية، ومعبراً رئيسياً لطرق المواصلات البرية والبحرية، ومن ثم الجوية، وممراً للجيوش، وميداناً للتنافس والصراع بين القوى السياسية الدولية الكبرى، ومحوراً يدور حوله الكثير من الأحداث العالمية.

يمتلك الوطن العربي مساحة واسعة تقدر بحوالى 2،14 مليون كم^2، وهذه المساحة الشاسعة تضم تنوعاً كبيراً للتراكيب الجيولوجية انعكس على تنويع المواد المعدنية، حيث يوجد في الوطن العربي عدد كبير من الموارد المعدنية ومصادر الطاقة التي تعد اليوم أهم الأهداف الاستراتيجية للقوى العالمية، وإن الوطن العربي يمتلك تنوعاً في إنتاج المواد المعدنية، حيث يوجد فيه عدد كبير من المعادن الفلزية وغير الفلزية، على الرغم من أن مساحات واسعة من الوطن العربي لم تجرِ عليها مسوحات وتحريات دقيقة[43].

(42) مجموعة باحثين، أمن الخليج العربي، بيروت، دار النهار، 1996، ص17.

(43) صباح محمود، وآخرون، الجغرافيا السياسية، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1987، ص82.

ثانياً: عامل الدوافع السياسية:

سعت دول أوروبا، منذ بروزها كقوة اقتصادية دولية، نحو إرساء سياسة أوروبية- عربية- متوسطية قائمة على المصالح المشتركة بين دول أوروبا وبلدان المنطقة العربية، خصوصاً في مجال الأمن والتعاون.

ومع تطور الأحداث الدولية خلال الحرب الباردة وبعدها، ازداد الاهتمام الأوروبي بالسياسة الأمنية في المنطقة العربية، حيث بدأت دول أوروبا بإعادة تنظيم مجموعة من الاتفاقات التي تمت بينها وبين بلدان المنطقة، وفق سياسة شاملة لتنمية المنطقة وضمان استقرارها الأمني والاقتصادي. وتولّدت قناعة لدى الدول الأوروبية أن الأخطار التي تهدد الاستقرار الأوروبي لم تعد تنطلق من شرق القارة الأوروبية فقط[44].

إن السياسة الأمنية الأوروبية في المنطقة العربية تهدف إلى حماية مصالحها من خلال ضمان الاستقرار السياسي والأمني، وخاصة أن هذه المنطقة تشكل امتداداً جغرافياً لغالبية الأراضي والشواطئ الأوروبية، إضافة إلى ما تشكله المنطقة العربية من بحيرة هائلة من الطاقة البترولية التي تشكل عصب الاقتصاد العالمي والأوروبي بالذات. كما أن اتساع الأسواق العربية التي لا تعد سوقاً للتكنولوجيا والصناعات المدنية فحسب، وإنما باتت أيضاً سوقاً رائجة وتنافسية للأسلحة والمعدات العسكرية، دفع بالدول الكبرى للتنافس على أسواقها. هذا ما أدى إلى تعاظم الآلية العسكرية لبعض بلدان المنطقة، مشكّلة بذلك تهديداً للمصالح الأوروبية فيها. وقد أكدت الأحداث التي عاشتها المنطقة العربية في مطلع التسعينات من القرن العشرين هذا التخوف الأوروبي[45].

---

(44) ميلود عبد الله وأحمد عبد الكريم دياب، اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في استراتيجية العلاقات الدولية- آفاق عام 2000، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (184)، يونيو 1994، ص66.

(45) Subbi Hadidi et Majed Nehme, La Poudriere du Proche-Orient, La Nouvel Afrique Asie, No. 36 (dossier darmement) (Septembre 1992), PP. 52-56.

إن الوعي الأوروبي لأهمية الأمن في المنطقة العربية قد اتخذ مداه الأوسع منذ مؤتمر هلسنكي عام 1975[46]. وازداد بعد انتهاء الحرب الباردة التي أفرزت واقعاً دولياً ليس على المستوى الأوروبي الذي كان مسرحاً للصراع بين الشرق والغرب وامتداداته الإقليمية فحسب، وإنما على المستوى العالمي، حيث ازداد النفوذ الأمريكي، وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من مدٍّ نفوذها ليس فقط على منطقة الخليج العربي الغنية بمصادر الطاقة البترولية الهائلة، وإنما على كثير من مناطق العالم، وفي المجالات الاقتصادية والعسكرية[47].

سعت الولايات المتحدة الأمريكية للحد من اتساع السياسة الأوروبية في المنطقة العربية وعملت على تهميشها، خاصة في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط الذي حضرته دول الاتحاد الأوروبي بصفة مراقب. كما عملت السياسة الأمريكية على إبقاء دول المنطقة في حالة من الضعف وعدم الاستقرار قدر المستطاع، من خلال تشجيع الحركات السلفية وتغذية النزاعات الإقليمية والعرقية والطائفية بغية التحكم بها من خلال أطراف وأدوات عدة. وبالتالي فإن عدم الاستقرار الناتج من هذه السياسة الأمريكية أدى إلى إلحاق الضرر بالمصالح الأوروبية داخل المنطقة العربية، وانعكس سلباً على الاستقرار داخل أوروبا نظراً لارتباطها الجغرافي ببلدان المنطقة.

(46) عقد مؤتمر هلسنكي عام 1975 وحضره رؤساء 33 دولة أوروبية بالإضافة إلى رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء كندا. وقعت فيه وثيقة أكد فيها المؤتمرون [تمسكهم (بالسلام والأمن والعدل والتعاون) وتعهدوا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الموقعة وبالامتناع عن تغيير حدود هذه الدول بالقوة]. د. محمد مصطفى ود. فؤاد نهرا، صنع القرار الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص84.

(47) سمير أمين، بعد حرب الخليج، الهيمنة الأمريكية إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، السنة 15، العدد 170، نيسان/ أبريل 1993، ص19.

ثالثاً: عامل الدوافع الاستراتيجية- الأمنية:

مما لا شك فيه أن المنطقة العربية برمتها هي منطقة استراتيجية ولا سيما الخليج العربي الذي هو عبارة عن بحر شبه مغلق، يمتد بمساحة تقدر بـ250،000 كيلو متر مربع، وبطول 800 كيلو متر، وعرض لا يتجاوز 470 كيلو متراً، وعمق يراوح بين 30 و100 متر، وفي أماكن محدودة لا يتجاوز عمقه 20 متراً، وهذا ما يعيق الملاحة أمام الناقلات النفطية العملاقة، أو الغواصات العسكرية الحديثة. وتنتشر في الخليج الجزر التي يقدر عددها 130 جزيرة، يلعب بعضها دوراً مهماً بفعل الموقع الاستراتيجي، كجزر أبي موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، المحتلة منذ عام 1971 من قبل القوات الإيرانية، إلى جانب جزيرتي فورو وسيري الإيرانيتين، حيث تشكل هذه الجزر حاجزاً طبيعياً للسيطرة على الممرات الملاحية لناقلات البترول والقطع الحربية. وبمعنى آخر، إنها المفتاح الذي يتحكم بحركة الملاحة والنقل في الخليج، فهي صمام الأمان لتدفق البترول نحو العالم، حيث تتجه الأنظار نحو مضيق هرمز الذي يمكن إغلاقه، وإيقاف الملاحة في الخليج بوضع 96 لغماً بحرياً، أو إغراق عدد من السفن، مما يهدد بمنع وصول البترول إلى أوروبا وباقي الدول الغربية، وإيقاف الآلة الصناعية، وتهديد أمن الدول الرأسمالية[48].

إن أهمية الطبيعة الاستراتيجية لمنطقة الخليج، وتحول خصائصه البيئية الجغرافية ومكوناتها إلى عنصر جوهري في العلاقات الدولية، أديا إلى تحول الخليج إلى عامل محوري في السياسات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي وللولايات المتحدة الأمريكية. فبالعودة إلى نظرية هالفورد ماكيندر (Halford Mackinder) الكلاسيكية[49]، نستنتج أن روسيا الأوروبية احتلت

(48) Raoul Delcorde, La Securite et la strategie dans le Golfe Arabo-Persique, actuels, Paris, Sycomore, 1983, P. 10.

(49) Halford Mackinder, The Geographical Pivot of History, George Journal, Vol. 23, 1904, PP. 10-33.

قلب المجابهة الدولية للسيطرة على العالم، ولكن الصراعات العديدة بين القوى الإقليمية والدولية للسيطرة على الخليج قد حولت المجابهة الدولية نحو المناطق المحيطية (Rim Lands)، حيث تعمل الإدارة الأمريكية على تطبيق استراتيجية لإقصاء القوى البحرية غير الحليفة، والعمل على فرض هيمنتها على الخليج وثرواته، وعلى جميع البحار والمحيطات المتصلة به.

أمام هذه الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج، انصبت السياسات الأوروبية لوضع استراتيجية موحدة تضمن تحقيق هدف مركزي يتمثل بضمان تدفق النفط من الخليج نحو أوروبا، وتأمين المصالح الأوروبية في الخليج عبر العمل على منع أي تهديد يوقف إمدادات النفط، سواء من خلال إغلاق مضيق هرمز في حالة اندلاع صراع عسكري، أو من خلال المقاطعة، واستخدام النفط كسلاح اقتصادي لتحقيق أهداف سياسية. لذلك أدركت دول أوروبا خطورة عدم الاستقرار في الخليج العربي على مصالحها الحيوية فيه، نظراً لضعف القدرات الذاتية الدفاعية للبلدان العربية الخليجية، إلى جانب بنيتها المجتمعية الهشة الناتجة من التنوع والتعقيد الاجتماعي والقبلي[50].

إن كثرة التناقضات الموجودة في منطقة الخليج العربي، قللت من فرص الاستقرار وتوفير الأمن فيه، الأمر الذي دفع دول أوروبا إلى وضع الخطط لمواجهة مختلف الاحتمالات التي قد تتحول تدريجياً من مجالها الإقليمي إلى صراع دولي.

إن اندلاع أي صراع في الخليج العربي ستكون له آثار خطرة في التوازن الدولي، لذا فقد بذلت الدول الأوروبية جهوداً خاصة ومتواصلة لوضع قواعد تمنع تحول التنافس على الخليج إلى صراع دولي واسع

---

(50) علاء سالم، السوق الدولية لتجارة السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 121 (تموز/ يوليو 1995)، ص193-195.

النطاق، حيث قامت دول أوروبا، في إطار دعم الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج[51]، بوضع استراتيجية لمساندة سياسة واشنطن في حماية منابع النفط، ترتكز على توفير الحماية لخطوط المواصلات البحرية المارة عبر جنوب الأطلسي، وتوفير مستلزمات دعم لوجستي للقوات العسكرية الأمريكية، والعمل على تعزيز الوجود العسكري والأمني البريطاني- الفرنسي في المحيط الهندي[52].

إلى جانب الإجراءات ذات الطبيعة العسكرية، قامت دول الاتحاد الأوروبي، بغية التقليل من مخاطر التهديدات النفطية، بزيادة مخزونها الاستراتيجي من النفط، ووضعت الخطط العسكرية والمشاهد المختلفة لاندلاع أزمة تتم معالجتها من خلال تدخل قوات الانتشار السريع الأمريكية، وقوات حلف شمال الأطلسي، لحماية المصالح المشتركة لدول التحالف الغربي، حيث تم تصميم خطط وبرامج دقيقة لامتصاص ردود الأفعال والأشكال المناهضة للحرب، وذلك عبر العمل على التخفيف من وطأة الاستنكار، وتأكيد أهمية وحيوية حماية آبار النفط لمصلحة المجتمعات الرأسمالية، ولرفع النمو الاقتصادي الدولي، ومواجهة الركود، وتوفير فرص العمل (هذا ما تم تنفيذه خلال حرب الخليج الثانية).

فبفعل التعقيدات الجيوبوليتيكية لمنطقة الخليج العربي، فإن الصراع مفتوح لاندلاع نزاعات إقليمية ودولية حول أهم مصدر من مصادر الطاقة البترولية والغاز والمعادن. وإن الخليج العربي سيكون من أكثر المناطق

---

(51) قامت الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار تطبيق مبدأ كارتر عام 1980، بإنشاء قوة انتشار سريع لتعزيز قدراتها العسكرية في منطقة الخليج العربي.

(52) تنشر فرنسا 30 بالمئة من قواتها البحرية والجوية في المحيط الهندي، الأمر الذي يمكنها من الإشراف بحراً وجواً على الخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي. للمزيد حول موضوع الوجود العسكري الفرنسي- البريطاني في المحيط الهندي:
Henri Labrousse, Contribution de lEurope a la Secruite dans le Golfe (Paris: Institute francais des relations internationals, 1984), PP. 180-184.

عرضة للضغوط الخارجية والتوترات وانعدام الاستقرار الداخلي. وبالتالي على دول الاتحاد الأوروبي العمل على تطوير تلاحم إقليمي، من خلال توسيع دائرة التعاون، وتنمية العلوم والتكنولوجيا، لأن التقدم والازدهار، كلاهما عاملان يساعدان على بناء مجتمعات ديمقراطية، سترفض باستمرار منطق الحرب والتطرف، وتشدد على الأفكار والمبادئ والبرامج التي تضمن الأمن، ما دام يقدم هذا الأمن والاستقرار سلاماً شاملاً وعادلاً، وما دامت تبنى العلاقات المتبادلة على أساس التكافؤ والندية.

شكلت الأهمية الاستراتيجية للسياسة الأمنية الأوروبية في المنطقة العربية بشكل عام، وفي الخليج العربي بشكل خاص، نقطة تحول مهمة في الاستراتيجية العامة لحلف شمال الأطلسي، حيث ساهمت السياسة الأمنية الأوروبية في المنطقة في اعتماد حلف شمال الأطلس (الناتو) استراتيجية جديدة[53].

(53) وكمثال مستقبلي لحلف شمال الأطلسي على سبيل المثال لا الحصر تضمنت الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي التي أقرتها الدول الأعضاء في الحلف في قمة واشنطن، ما يلي:
أ- توسيع مهامه من خلال إدارة الأزمات على مجمل الأراضي الأوروبية، مع إمكانية التدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الحصول على إذن من الأمم المتحدة.
ب- الربط الوثيق بين الأمن الأوروبي والاستراتيجيات الأطلسية بعدما فشل الاتحاد الأوروبي في إنشاء قوة أمنية خاصة به، في إطار سياسة خارجية موحدة.
ج- انتقال الحلف من الدفاع عن "الأراضي المشتركة" إلى الدفاع عن "المصالح المشتركة" في أي مكان من العالم.
د- الموافقة على توسيع المجال الجيوستراتيجي للحلف باتجاه أوروبا الشرقية على الحدود الروسية، على رغم التحفظ الروسي. للمزيد حول هذا الموضوع: عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص146-149.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية لأوروبا تجاه القضية الفلسطينية

(1978-1973)

المبحث الأول
النزاع العربي الإسرائيلي

عمل الاتحاد الأوروبي على زيادة تأثيره في الشؤون الدولية يوماً بعد آخر وبشكل متواصل، ووظف في ذلك مختلف الوسائل المتاحة أمامه، سواء الوسائل الاقتصادية والمالية (مثل توظيف علاقاته التجارية مع الدول والمنظمات الأخرى أو إطلاق عملته -اليورو- وتعزيزها)، أو الوسائل السياسية (مثل تطويره المتواصل لكل من سياسته الخارجية وسياسته الأمنية)، وهو ما يعمل أن يمنحه مكانة دبلوماسية وسياسية تتواءم مع ما يتمتع به من قدرات اقتصادية وتجارية كبيرة. حيث تشير الدراسات الإحصائية إلى بلوغ الناتج القومي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (مطلع القرن الحالي) إلى (6،5) تريليون دولار، أي بما يساوي (28%) من الناتج القومي الإجمالي العالمي، وهو بذلك يأتي بعد كل من الولايات المتحدة واليابان، وتبعاً لذلك ارتفع متوسط الدخل السنوي للفرد حوالى (8،549) ألف دولار[1]، وهذا ما بلور عدة أهداف استراتيجية للسياسة الخارجية التي تنتهجها دول أوروبا، مثل السعي إلى تحقيق الاستقرار في عموم القارة الأوروبية من خلال تعزيز نفوذها في العالم[2].

---

(1) غسان سلامة وآخرون، أفكار أولية عن السوق الأوسطية، في: التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000، ص132.

(2) التقرير الدوري للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأوروبي في عالم متغير، على الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي على شبكة المعلومات العالمية:
تاريخ الدخول إلى الموقع 20/ آذار/ 2009 -http://www.eu-del.org.il/hebrew، وقد أعدت الحروب التي وقعت في البوسنة وكوسوفو، والقتال الذي دار في الشيشان على =

إذ يمكن لتوسيع أوروبا أن يساعد على إنجاز تلك الأهداف، وذلك من خلال إنشاء سوق داخلية لأكثر من (500) مليون مستهلك ومن خلال إنهاء حالة الانشقاق الطويلة في أوروبا ومن ثم تعزيز وتوسيع عمليات التبادل والتعاون التجاري والاقتصادي خارجياً مع باقي دولاً وتكتلات ومؤسسات العالم، لا سيما وأن من بين أكبر عشر دول تجارية في العالم تشكل دول في أوروبا سبعاً منها، و-أنه تبعاً لذلك- يحتكر (20%) من التجارة الدولية بالمقارنة مع (8، 16%) للولايات المتحدة الأمريكية و(6، 9%) لليابان و(6، 53%) لبقية دول العالم[3].

وبصفته من أكبر التجاريين في العالم[4]، فإنه "يصر على ضمان منافسته الاقتصادية على المستوى الدولي، بحيث يدفع التجارة العالمية (قدماً)، من خلال تحرير قواعد التجارة العالمية"، كما أنه "يؤمن بأن تلك العملية ستحقق المنفعة للدول النامية، بشكل خاص"، وقد تم الاعتماد على ثلاثة مكونات للنشاطات الخارجية للاتحاد الأوروبي، وهي: السياسة التجارية، المساعدة على التنمية والتطوير والبعد السياسي، وقد استخدم الاتحاد تلك المركبات الثلاثة كآليات مساعدة في إدارة سياسته الخارجية بشكل جيد سواء في الميادين التجارية والاقتصادية أو السياسية والدبلوماسية، وتسعى دول أوروبا إلى: تعزيز تلك الإمكانيات، إذا ما اقتضت الضرورة، من خلال المقدرة على استخدام القوة حين تتعرض مصالحها الحيوية للخطر، كما أنها يطمح إلى تعزيز قدراتها على الرد، بشكل أكثر نجاعة، على ما قد تواجهه من أزمات، ولا يعني ذلك -حسب

= أهمية تحقيق السلام في أوروبا لدعم عملية التطور والنمو التي يشهداه الاتحاد والعمل على ترسيخ الأفكار والمبادئ التي يعمل الاتحاد على نشرها، مثل (تحقيق السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان) بحسب وجهة النظر الأوروبية في أنحاء أوروبا كافة.

(3) حميد جاسم الجميلي، التطورات الاقتصادية الدولية وحسابات نهاية القرن العشرين، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد (12)، 1993، ص8.

(4) موقع الاتحاد الأوروبي بكونه أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للبلدان العربية.

الطرح الأوروبي- بأي حال من الأحوال، خوض الحروب أو تشكيل جيش أوروبي، بل يعني تعزيز التعاون الوثيق بين دول أوروبا بهدف تنفيذ مهامه (الإنسانية ومهام حفظ السلام)، وفي الوقت ذاته تصبح دول أوروبا متدخلة أكثر في المسائل الأمنية، من خلال تحملها مسؤوليات (كبيرة في ضمان السلام والاستقرار) في أجزاء العالم الواقعة على مقربة من المناطق الخاضعة لتأثيرها[5].

إن الدول الكبرى لها اهدافها ومصالحها إقليمياً ودولياً، حيث تتحدد سياساتها تجاه المجتمع الدولي تبعاً لذلك، وبما أن تسوية النزاع العربي- (الإسرائيلي) من القضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى الدول الكبرى والتي دار حولها الجدل منذ إنشاء (إسرائيل) في عام 1948، فقد أولتها هذه الدول اهتماماً خاصاً بدرجات متفاوتة، وسعت لطرح مبادراتها الخاصة، أو وجهات نظرها لتسوية هذا النزاع الذي تدرك تلك الدول أن استمراره يهدد مصالحها الحيوية والاستقرار الإقليمي لدول المنطقة، وبالتالي فقد شغل موضوع تسوية النزاع العربي- (الإسرائيلي) في المنطقة العربية جزءًا كبيراً من سياسات الدول الكبرى تجاه هذه المنطقة[6].

تختلف الدول الكبرى في رؤيتها لتسوية النزاع العربي- (الإسرائيلي)، وفقاً لمجمل سياساتها ومصالحها تجاه المنطقة العربية، فقد كان بعضها قريباً من رؤية البلدان العربية لتسوية النزاع، وكان بعضها أقرب إلى التصور (الإسرائيلي)[7]، وراح موقف البعض الآخر بين هذه وتلك، وهو لعبة المصالح، إضافة إلى انعكاسات الأحداث التي هزت المنطقة طوال مراحل

(5) التصريحات الرسمية للاتحاد الأوروبي في (الاتحاد الأوروبي في عالم متغير)، المصدر السابق، ص64.

(6) شفيق الرشيدات، فلسطين: تاريخ... وعبرة... ومصيراً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص284-310.

(7) فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة العلاقات العربية- العربية والعربية الدولية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 233، 1998، ص72.

الصراع المختلفة، والتي لعبت دوراً كبيراً في تحديد سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه هذا الصراع[8].

فقد ظل النزاع، ومنذ نشأته الأولى، واحداً من أهم النزاعات التي أثرت في علاقات المنطقة العربية بالعالم، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، ولما كان هذا النزاع أسبق، من حيث النشأة، على قيام المجموعة الأوروبية ذاتها، فقد كان من الطبيعي أن يفرض نفسه كأحد العوامل المحددة لشكل ومضمون علاقة المجموعة الأوروبية بدول منطقة المشرق العربي وعبر مراحل تطورها المختلفة[9].

وقد كانت السياسة الأوروبية الرسمية والشعور الشعبي، بصورة عامة، يميلان إلى الجانب (الإسرائيلي) إلى حد كبير، فـ(النظام الليبرالي) في (إسرائيل) وقرابتها الأيديولوجية والاقتصادية من أوروبا، ومنشأ مواطنيها، وموقعها الاستراتيجي، وذكرى (المحرقة)[10]، وشعور الأوروبيين الكبير بالذنب، والدور الذي قامت به ولا زالت الجماعات اليهودية في البلدان الأوروبية، كل ذلك جعل (إسرائيل)، في آن واحد، قريبة ومحببة ومفيدة، وعلى العكس من ذلك، لم يجعل للبلدان العربية، ولا أزمة السويس، ولا حرب الجزائر، ولا الرؤية الأوروبية للسلام، الأطراف العربية غير جديرة بالمودة وبالأحرى بالتضامن[11]، وهذا ما ساد الشعور الأوروبي في المدة الممتدة ما بين عامي (1948-1967) ولكن الأوضاع أخذت بالتغير بعد عام 1967، إذ تطور الموقف الأوروبي بصورة واضحة بعد احتلال

---

(8) غسان الشهاب، علاقة السوق الأوروبية المشتركة بالأراضي الفلسطينية- خلفيات وآفاق، مجلة صامد الاقتصادية، عمان، مؤسسة صامد، العدد 94، 1993، ص192.

(9) أمين هويدي، مصدر سابق، ص263.

(10) ذكرى المحرقة: إحدى أكاذيب الشائعة التي عمل اليهود بكل طاقاتهم لتوظيفها ثقافياً وسياسياً بل أكبر هذه الأساطير التي وظفوها بذكاء إلى أقصى الحدود بصرف النظر عن ممارسات اليهود وجرائمهم في حق البشرية.

(11) بشارة خضر، أوروبا وفلسطين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص481.

(إسرائيل) للأراضي العربية في ذلك العام، وبدأ أكثر وضوحاً مع بداية الحوار العربي- الأوروبي عام 1973، إذ ركزت الدول العربية في حوارها على الجانب السياسي منه للحصول على الدعم والمساندة الأوروبية لوجهة النظر العربية في هذا الصراع، وبذلت المساعي كافة للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، مثل حق تقرير المصير، وتحرير الأراضي طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، لكن المجموعة الأوروبية سعت دائماً إلى الابتعاد عن الجانب السياسي والتركيز على التعاون الاقتصادي، حتى جاء إعلان البندقية عام 1980[12]، الذي شكل نقطة تحول حيث نص على أنه يجب تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره بصورة كاملة في إطار سلام شامل، ونص كذلك على ضرورة أخذ الحقوق المشروعة للفلسطينيين في الاعتبار عند إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة[13].

وسيتم تناول دول أوروبا من القضية الفلسطينية وفق مستوى الرؤية التاريخية لأهم المراحل التاريخية لسياسات دول أوروبا تجاه تلك القضية، وكيفية تعاطيها مع المفردات العامة لها، والإشارة إلى حجم الدعم الاقتصادي الذي تقدمه أوروبا للفلسطينيين، لما له من تأثير على مسارات عملية التسوية.

ويمكن بيان تطور الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية إذا ما وجدنا بأن تطور الموقف الأوروبي عرف أطواراً عديدة ما هي إلا انعكاس لموازين القوى داخل المجموعة الأوروبية. كما أنه تأثر بمستوى الوحدة الاستراتيجية بين البلدان العربية. وهذا الموقف تطور على ثلاث مراحل هي:

---

(12) إعلان البندقية: إعلان المجموعة الأوروبية بمدينة البندقية بإيطاليا تميز بلغته الصريحة وعبارته الواضحة في مساندة الحق العربي واعترافه صراحةً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وطالب إسرائيل بالتوقف عن بناء المستوطنات.

(13) الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي: تاريخ الدخول للموقع 1/كانون الأول/ 2008
http:www//Europa.eu.int

1 - مرحلة أولى صاعدة بدأت مع بداية التعاون السياسي الأوروبي 1969 وانتهت مع إعلان البندقية وإرسال المبعوثين (1980-1981) إلى (إسرائيل) والضفة الغربية.
2 - مرحلة ثانية أكثر تردداً بدأت في بداية الثمانينات داخل الوطن العربي.
3 - مرحلة ثالثة استعادت خلالها المجموعة الأوروبية اهتمامها بالقضية الفلسطينية ضمن ثوابت البندقية ولكن من دون رسم استراتيجية متكاملة.

أولاً: موقف الولايات المتحدة[14]:

في عام 1950 اشتركت الولايات المتحدة مع بريطانيا وفرنسا في التوقيع على التصريح الثلاثي الذي يقضي بضمان الحدود الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط.

وحين أعلن جمال عبد الناصر إغلاق خليج العقبة أعلن (جونسون) بتاريخ 24/ أيار/ 1967 أن الولايات المتحدة ستؤيد جهود الأمم المتحدة لقطع الطريق على نشوب حرب في الشرق الأوسط، وأن بلاده تعدُّ خليج العقبة ممراً دولياً يجب أن تؤمن فيه حرية الملاحة، وأن قرار إغلاقه غير شرعي ويحمل في طياته تهديداً للسلام[15].

وفي 3/ حزيران/ 1967 كرر (جونسون) أن الولايات المتحدة تكرر تعهدها بالمحافظة على الحدود الإقليمية لكل من دول منطقة الشرق الأوسط.

نشط أمريكا في معالجة أزمة الشرق الأوسط خارج الأمم المتحدة

(14) اليشار أفرات، الجغرافية والسياسية في إسرائيل، ترجمة: منير كنعان، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1993، ص72.
(15) بشارة خضر، مصدر سابق، ص340.

قبل ذلك، فقد قدم السفير الأمريكي في القاهرة مذكرة إلى وزير خارجية مصر في 23/ أيار/ 1967 تضمنت[16]:

1 - إن الولايات المتحدة ترى أن تظل قوات الطوارئ الدولية في (غزة وشرم الشيخ) لحين صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة.
2 - أن لا تتوجه قوات مسلحة من الجمهورية العربية المتحدة إلى شرم الشيخ إلا بعد أن تصدر حكومة الجمهورية العربية إعلاناً رسمياً بتأكيد حرية الملاحة في مضائق تيران بدون أي قيود، مع ملاحظة أن الولايات المتحدة تعدّ أي قيد على حرية الملاحة في الخليج أمراً له عواقبه البعيدة وهو يشكل عملاً عدوانياً.
3 - أن لا تدخل إلى قطاع (غزة) أية قوات مسلحة مصرية.
4 - أن تظل الأمم المتحدة ووكالاتها مسؤولة عن الإدارة في قطاع (غزة) حتى تتم تسوية المشكلة[17].
5 - إن الحشد العسكري المصري الذي يجري في سيناء الآن خطير، وإن حل الموقف هو أن تعود القوات المصرية في سيناء والقوات (الإسرائيلية) المحتشدة أمامها إلى مواقعها الأصلية.

وتقول مصادر القاهرة أن الولايات المتحدة حذرت الجمهورية العربية المتحدة من أنها تعدّ إغلاق خليج العقبة عملاً عدوانياً ستستخدم لمحاربته جميع الإجراءات داخل الأمم المتحدة وخارجها.

بعثت الولايات المتحدة مذكرة ثانية إلى (ج.ع.م) في 26/ أيار/ 1967 تطلب فيها ألا تكون هي البادئة بإطلاق النار وإلا فإنها ستتحمل نتائج خطيرة.

يلخص الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون موقف الولايات

(16) حسن نافعة، مصدر سابق، ص520.
(17) صبري العشري، أزمة النظام السياسي الفلسطيني، مجلة الدفاع المصرية، العدد (239)، حزيران 2006، ص28.

المتحدة الرسمي من الصراع العربي -(الإسرائيلي) بوضوح مدهش في كتابة "الفرصة السانحة" Seize the Moment، إذ يقول بصراحة (أن الصراع العربي- (الإسرائيلي) يسمم علاقتنا بالعالم الإسلامي). ومن ثم يعترف بعد أن يؤكد أن (إسرائيل) كانت خاسرة في حرب 1973 وأنه أنقذها من الانهيار قائلاً: "ليس هناك رئيس أمريكي يمكنه أن يسمح بتصفية (إسرائيل)". علماً أن الولايات المتحدة شاركت في حرب 1967 بمساعدة (إسرائيل) عسكرياً ودبلوماسياً وتجسسياً.

أدلى قائد الأسطول السادس الأمريكي في 31/ أيار/ 1967 بتصريح قال فيه: (إن الولايات المتحدة تنوي إبقاء الممرات المائية الدولية مفتوحة وإن لديها خطة عسكرية لتحقيق ذلك)[18].

وقامت الولايات المتحدة بنشاطات دبلوماسية على مستوى عالٍ مع بريطانيا. واجتمع ولسن مع جونسون يوم 2/ حزيران/ 1967 واتفقا على صيغة مشتركة تصدرها الدول البحرية تضم (3) نقاط هي:

- إنه من حيث المبدأ يعدّ خليج العقبة ممراً مائياً دولياً ولا يمكن منع أي سفينة من عبوره.
- إنها على استعداد لممارسة حقوقها من أجل تأمين حرية العبور.
- إنها ستنضم مع الدول الأخرى الموقعة على التصريح للسفن من أجل الاعتراف بمبدأ حرية الملاحة لكل الدول.

ثانياً: موقف بريطانيا:

إن العلاقات الطيبة التي تربط بين بريطانيا و(إسرائيل) شجعت هذه على إرسال أكثر من مبعوث إليها لإجراء المشاورات مع المسؤولين البريطانيين هناك.

---

(18) عبد المنعم سعيد وآخرون، ضبط التسلح والأمن في الشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1994، ص99.

وفي 3/آذار/ 1967 عقد الحزب العمالي البريطاني مؤتمره السنوي في لندن وقال أنه يوجد عطف كبير من بريطانيا على (إسرائيل)[19].

وقام وزير خارجية بريطانيا بزيارة إلى موسكو في 23/أيار/ 1967 لإجراء محادثات مع الزعماء السوفييت حول أزمة الشرق الأوسط. وحاول إقناع المسؤولين السوفييت بالاشتراك في جهد شرقي- غربي لمعالجة الأزمة. وكان جواب رئيس الحكومة السوفييتية في 25/أيار/ 1967 (أن حل مشكلات العالم لا يعتمد عليكم وعلينا فحسب)[20].

قام رئيس وزراء بريطانيا في 2/حزيران/ 1967 بزيارة للولايات المتحدة من أجل الاتفاق على عمل موحد بشأن الأزمة في القضية الفلسطينية.

ثالثاً: موقف الاتحاد السوفيتي:

إن علاقة الاتحاد السوفيتي مع الدول العربية هي علاقة صداقة وتعاون، لذلك كان موقفه في تلك الأزمة نابعاً من تلك العلاقة[21].

وطلبت الحكومة السوفيتية من الجمهورية العربية المتحدة بوساطة سفيرها في القاهرة ألا تكون هي البادئة في الحرب (كما قال ذلك عبد الناصر في خطابه بتاريخ 9/حزيران/ 1967.

أعلن الاتحاد السوفيتي في 10/حزيران/ 1967 أن (إسرائيل) لا زالت مستمرة في عدوانها على سوريا وأنها لم تستجب لقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فقرر قطع العلاقات الدبلوماسية معها.

---

(19) حزب العمال البريطاني: هو حزب سياسي يحسب على يسار الوسط في بريطانيا ويرجع تاريخه إلى عام 1900م وتولى الحكم من 1929م حتى 1931 بدعم من حزب الأحرار.

(20) عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص396.

(21) عبد المنعم سعيد وآخرون، مصدر سابق، ص80.

رابعاً: موقف فرنسا:

أعلن وزير الأنباء الفرنسي في 24/ أيار/ 1967 أن الحكومة الفرنسية ستبذل جهدها لمنع الدول التي لها علاقة بالأزمة من اتخاذ خطوات من شأنها أن تهدد السلام في منطقة الشرق الأوسط. وفي 2/ حزيران/ 1967 أعلن (شارل ديغول) أن الذي سيلجأ إلى السلاح أولاً (أياً كان) فلن يحصل على موافقة فرنسا ولا تأييدها[22].

الحرب العربية - (الإسرائيلية) الرابعة حرب تشرين الأول 1973:

1 - الأهداف السياسية لحرب 6 تشرين الأول 1973:

إن لكل عمل هدفاً وغايةً. وكذلك كان لحرب تشرين الأول 1973 هدف سياسي وغاية سياسية. فشعار الحرب كان (إزالة آثار العدوان الإسرائيلي) الذي وقع على الدول العربية في حرب الخامس من حزيران 1967.

وعلى ذلك فيمكن القول أن الهدف السياسي لتلك الحرب هو تحقيق قدر من الضغط العسكري الذي يسمح بتطبيق قرار مجلس الأمن الرقم (242)[23] القاضي بانسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي العربية المحتلة.

والقصد من الضغط العسكري هو توجيه ضربة شديدة إلى الجيش والطيران (الإسرائيليين) وهز (نظرية الأمن الإسرائيلي) و(الحدود الآمنة) ونظرية (الجيش الذي لا يقهر) وإظهاره أمام العالم وأمام أمريكا على حقيقته.

---

(22) محمد الحجلان، السياسة الفرنسية في المنطقة العربية، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، 1994، ص22.

(23) الملحق رقم (1)، ص199.

وعلى هذا الأساس يكون الهدف السياسي من هذه الحرب هو محاولة[24]:

أ - تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242 (وهو الهدف المباشر).

ب - هز الكيان الصهيوني العسكري الذي تقوم على أساسه الدولة (الإسرائيلية) (هدف غير مباشر).

ج - أكد الرئيس السادات أن الحرب قامت مع الولايات المتحدة الأمريكية مباشرةً.

2 - الأهداف السوقية لحرب 6 تشرين الأول 1973:

إن هدف القوات المصرية عبور قناة السويس، وتحطيم خط بارليف، واحتلال الضفة الشرقية بعمق محدود نسبياً (10-15) كم ثم الصمود والاحتفاظ بالأرض المحررة أمام الهجمات المقابلة (الإسرائيلية) وتكبيد الجيش والطيران (الإسرائيليين) أكبر قدر ممكن من الخسائر بفضل توفر الأسلحة الحديثة. على أن يتم ذلك قبل أن تطلب (إسرائيل) المعونات الخارجية أو تطلب وقف إطلاق النار، أو قبل أن تتدخل الدول في الأمر.

وافقت مصر على (مشروع روجرز) بوقف إطلاق النار (في حرب الاستنزاف) في عام 1970 لكي تتفرغ لبناء شبكة الصواريخ المتقدمة على الضفة الغربية للقناة.

ولقد علم القادة العسكريون (الإسرائيليون) أن مصر تهدف إلى احتلال قناة السويس إلا أنهم اعتقدوا بأن ليس باستطاعة الجيش المصري العبور ودفع (الإسرائيليين) من خط بارليف، وإذا ما دارت المعركة خارج مدى صواريخ مقاومة الطائرات فستكون القوات (الإسرائيلية) قادرة على العمل بحرية دون أن تخشى صواريخ (سام-2) و(سام -3) الموجودة على طول القناة.

(24) الهيثم الأيوبي: دروس الحرب الرابعة، سلسلة دراسات فلسطينية، العدد 320، 2001، ص 24.

3 - أسباب ومقدمات:

لقد كان (الإسرائيليون) يتوقعون قيام حرب مع العرب. كما كانوا يتوقعون قيام الجيش المصري بعملية عبور للسيطرة على القناة ودفع (الإسرائيليين) عن ضفتها الغربية. ولكنهم كانوا يستبعدون إقدام سوريا ومصر على القيام بعمل عسكري واسع النطاق لاعتقادهم أن الجيش (الإسرائيلي) قائم في الأرض المحتلة، وأن ليس بالإمكان حدوث أي وضع عسكري في المنطقة من شأنه أن يبدل الخارطة[25].

ذلك لأن الخطة (الإسرائيلية) تعتمد على معادلة ثلاثية الأطراف هي:

أ - تحصينات خط بارليف المنيعة.

ب - توفر الاحتياط المدرع.

ج - فاعلية الطيران وقدرته على حسم المعارك في ساعاتها الأولى.

لقد انهارت دفاعات خط بارليف وسقط سريعاً وهو الذي أنشئ في سنوات. ودمرت موجات الاحتياط المدرع بصورة مذهلة. وشلت قدرة الطيران وتهاوت طائراته بفعل شبكات الصواريخ ومدافع ضد الطائرات.

4 - الموقف الدولي خلال حرب 6 تشرين الأول:

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية:

أ - لما تبين لأمريكا الحالة المتدهورة التي آلت إليها (إسرائيل) حرَّكت أسطولها السادس في البحر الأبيض المتوسط.

ب - وجه (كيسنجر) باسم (نيكسون) نداء إلى مصر و(إسرائيل) بوقف إطلاق النار وبعث برسالتين إلى فيصل وحسين لاستخدام مساعيهما في إيقاف الحرب.

---

(25) حسن أبو طالب، علاقات مصر العربية (1970-1981)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص72.

ج - ولما زادت خسائر (إسرائيل) عمدت أمريكا إلى مدها بالسلاح فأقامت الجسرين البحري والجوي بشكل علني. ووجه نيكسون نداء إلى روسيا للاعتدال في تزويد مصر وسوريا بالسلاح.

د - تحركت حاملة الطائرات (روزفلت) من ميناء (برشلونة) إلى شرق البحر الأبيض المتوسط وأعلن نيكسون إمكان تدخل أمريكا عسكرياً إلى جانب (إسرائيل)[26].

ويمكن تلخيص أبعاد المعركة بما يلي:

1 - كسب الحرب كثير من دول العالم لمواقفهم السياسية الداعية لانسحاب إسرائيل.

2 - أثبتت الحرب أهمية عامل النفط كسلاح في المعركة.

3 - أثبتت مدى الارتباط الوثيق بين المصالح الغربية والأهداف الإسرائيلية.

4 - أثبتت عدم قدرة إسرائيل على الصمود لولا الدعم الأمريكي الأوروبي.

5 - فتحت الطرق أمام الحلول السلمية.

الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية من مؤتمر لاهاي حتى إعلان البندقية:

منذ بداية السبعينات عرف الموقف الأوروبي تطوراً صاعداً باتجاه الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وبشكل تدريجي وصولاً إلى إعلان البندقية الذي اعترف بوضوح بالصفة التمثيلية- ولكن غير الحصرية- لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ثم تبلور الموقف المشترك إثر اعتماد وثيقة شومان التي طالبت

(26) صبري العشري، الرغبة الإسرائيلية في السلام، مجلة الدفاع المصرية، العدد 199، شباط 2003، ص40.

بانسحاب (إسرائيل) من الأراضي المحتلة عام 1967، وبتدويل القدس وبجعل الضفة الغربية منطقة منزوعة السلاح، وكذلك بالاهتمام بمسألة "اللاجئين العرب".

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الهولندية عدّت في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 التحريرية أن مسؤولية الحرب تقع على عاتق الطرف العربي.

ناقش رؤساء دول أوروبا موضوع الصراع العربي -(الإسرائيلي) في إطار قمة لاهاي (1969)، لكنهم لم يخرجوا منها بقرار مشترك بهذا الصدد، وإنما اتفقوا على مبدأ التنسيق السياسي بينها.

وإثر اجتماع وزراء خارجية الدول الست عام 1971، تم الاتفاق على وثيقة شومان (Schumann) التي دعت إلى الانسحاب (الإسرائيلي) من الأراضي التي احتلها الجيش (الإسرائيل) إثر عدوان 1967، مع القبول بتعديلات في رسم الحدود. كما أنها دعت إلى تدويل القدس وإلى إقامة منطقة منزوعة السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة. ثم إنها تناولت حقوق الشعب الفلسطيني من زاوية مسألة "اللاجئين العرب"، ومن زاوية منحهم حقهم في العودة أو التعويض إن أرادوا ذلك.

لوّحت وثيقة شومان ببداية عهد جديد بالنسبة إلى العمل الأوروبي السياسي المشترك، ولا سيما أن الاتفاق عليها كان بمثابة الإثبات على قدرة الشركاء الأوروبيين على اتخاذ موقف مشترك من الصراع العربي-(الإسرائيلي)، وإن عُدّ ذلك حداً أدنى للاتفاق الدبلوماسي[27].

وفي الواقع شهد الموقف الدبلوماسي الأوروبي اقتراباً تدريجياً من المطالب العربية، ومنحى تصاعدياً باتجاهها وصولاً إلى إعلان البندقية عام 1980.

(27) صبري العشري، مصدر سابق، ص42.

لم يؤدّ دخول بريطانيا المجموعة عام 1972 إلى تغيير هذا المنحى ولا إلى تغيير المعادلة. لقد تبدل موقف هذه الأخيرة منذ عام 1971، حيث قررت الحكومة المحافظة الجديدة لادوارد هيث الاقتراب من الموقف العربي وفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، ما أثار ثائرة قيادة حزب العمال والذي بعث بزعيمه ويلسون إلى (إسرائيل) لإعلان ثبات موقف حزبه منها[28].

تطور سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية:

شكلت التطورات والتحولات التي تعرضت لها عموم المنطقة العربية خلال مدة التسعينات من القرن العشرين، والتي أصابت دول المشرق العربي بتأثيراتها المباشرة بشكل أعمق وأشمل، شكلت عاملاً أساسياً لتفعيل سياسات دول أوروبا وجهودها الدبلوماسية تجاه عملية التسوية بين الدول العربية و(إسرائيل)، حيث أدت التحولات الدولية -منها تفكك الاتحاد السوفيتي- وانعدام سياسة التوازن الدولي، إلى دفع دول أوروبا إلى إعادة بلورة سياساتها الخارجية الإقليمية والدولية بشكل يتناسب مع حجم قدراتها الاقتصادية[29].

حيثيات القرار (242):

بناءً على ما تدعيه إسرائيل أن القرارين 242 و338[30] لا ينطبقان

(28) Ilan Greilsamrner and Joseph Weiler, "European Political Cooperation and the Palestinian Israeli Conflict: An Israeli Perspective", in: David Alien and Alfred Pijpers, eds., European Foreign Policy-making and the Arab-Israeli Conflict, with a preface by Max Kohnstamm (The Hague: Boston, MA: M. Mijhof, 1984).

(29) أحمد رفعت، العلاقات العربية الأوروبية: أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية- الأوروبية، باريس: مركز الدراسات العربية- الأوروبية، 1997، ص108-109.

(30) الملحق رقم (2)، ص200.

على القضية الفلسطينية ولا يصلحان إطاراً للمفاوضات، لا بد هنا من الوقوف على القرارين ومعرفة الظروف التي وُضعا فيها وكيفية تطبيقها.

كان من نتائج حرب حزيران 1967 تصاعد الصراع السوفيتي الأمريكي في الشرق الأوسط، وقد اتفق الأمريكان والسوفييت على حق إسرائيل في الوجود وإنهاء حالة الحرب في 19 حزيران 1967[31] وأعلنت المبادئ الخمسة التي تمثل وجهة النظر الأمريكية لحل النزاع العربي (الإسرائيلي):

1 - اعتراف كل دولة بحق الدول الأخرى بالعيش.
2 - أن يكون هناك عدل للاجئين.
3 - احترام السلامة السياسية والإقليمية لجميع الدول.
4 - كبح جماح سباق التسلح.
5 - حق جميع الدول في العبور الحر عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ولم تحترم الولايات المتحدة المبادئ الخمسة ولم تتقيد بها عند طرح التسوية السياسية وأمام ما وصلت إليه الأوضاع العربية من التردي انعقد مؤتمر القمة العربي الثالث في الخرطوم بين 29 آب إلى 1 أيلول 1967 ولم تحضره سوريا لاختلافها في وجهة النظر مع الدول العربية الأخرى[32]. ووزع على المؤتمرين بيان باسم منظمة التحرير الفلسطينية طالب فيه المؤتمر بتبني ستة مبادئ هي:

1 - لا صلح ولا تعايش مع (إسرائيل).

---

(31) جميل مطر وآخرون، مستقبل العلاقات العربية- الأوروبية، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (205)، 1996، ص62-87.

(32) ناصيف حتي، مستقبل العلاقات العربية- الأوروبية، بين الشرق أوسطية والمتوسطية (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (205)، آذار 1996، ص37-41.

2 - رفض المفاوضات مع (إسرائيل).
3 - عدم الموافقة على أية تسوية تمس القضية الفلسطينية وتؤدي إلى تصفيتها.
4 - عدم التنازل عن قطاع غزة والضفة الغربية والتأكيد على عروبة فلسطين.
5 - عدم انفراد أية دولة بقبول أية حلول لقضية فلسطين.
6 - التركيز على أن قضية فلسطين برغم أنها قضية عربية مصيرية إلا أن شعب فلسطين هو صاحب الحق الأول في تقريره مصره.

وحين اختتم المؤتمر أذيعت أبرز القرارات وهي[33]:

اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي على صعيد دولي ودبلوماسي لإزالة العدوان وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها بعد الخامس من حزيران 1967، وذلك في نطاق المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الدول الأعضاء وهي[34]:

عدم الصلح مع (إسرائيل)، أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

أقر المؤتمر ضرورة تضافر الجهود لإزالة العدوان على أساس أن الأرض المحتلة هي أرض عربية يقع أمر استردادها على الدول العربية جمعاء.

بانتهاء مؤتمر الخرطوم بدأت مرحلة جديدة في البحث عن السلام في الشرق الأوسط، واقترح الملك حسين أن تناقش مشكلة الشرق الأوسط في مجلس الأمن، وعلى الرغم من الخلافات العربية وافق عبد الناصر

(33) فيرنز فايدنفيلد، أوروبا والشرق الأوسط، فرانكفورت، ترجمة: دور نشر مبرة بيرتلسان، بيروت، 1996، ص29-35.
(34) ناصيف حتي، الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط، مجلة أوراق الشرق الأوسط، بيروت، العدد (5)، 1992، ص45.

والحسين على برنامج سلام ومن خمس نقاط:

1 - الاعتراف بحق جميع الدول في العيش بما فيها إسرائيل.
2 - إنهاء حالة الحرب.
3 - فتح الممرات المائية بما فيها قناة السويس للملاحة لجميع الأمم.
4 - انسحاب القوات (الإسرائيلية) من الأرض التي احتلتها في حزيران 1967.
5 - حل حقيقي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وبعد محادثات ومناقشات عديدة تقدم مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة بمشروع قرار حيث اعتبر قراراً توثيقياً. حصل مشروع القرار على أصوات مجلس الأمن بالإجماع بتاريخ 22 تشرين الثاني 1967 وعرف بالقرار 242 وأصبح أشهر قرار يرتبط بالعدوان (الإسرائيلي) بعد قرار تقسيم فلسطين العام 1948[35]. كما أصبح القاعدة الأساسية التي يستند إليها في المباحثات والمشاريع المقترحة والتصريحات والادعاءات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية والأرض العربية المحتلة حتى يومنا هذا[36]. ونص القرار على ما يلي:

إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، حيث يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل، تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمان، وأن يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة (2) من الميثاق.

1 - يؤكد أن تطبيق الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق

(35) زبغنيو برجنسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص151-158.
(36) ناصيف حتي، حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (215)، كانون الثاني 1997، ص23.

الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين[37]:

أ - انسحاب القوات المسلحة (الإسرائيلية) من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

ب - إنهاء جميع ادعاءات حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

2 - يؤكد أيضاً الحاجة إلى ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

3 - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

4 - ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

5 - يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدولة المعنية، ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

6 - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم 1328 بإجماع الأصوات[38].

لم يكن القرار 242 حاسماً إذ أنه لم يحدد موعداً للانسحاب للقوة (الإسرائيلية) من الأراضي التي احتلتها في 5 حزيران 1967 وأنه كرس

---

(37) علي ناصر محمد، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية - المتوسطية، مجلة شؤون عربية، بغداد، العدد (95)، حزيران 1997، ص182-184.

(38) محمد سعيد أبو عامود، العرب ومرحلة ما بعد التسوية المطروحة للصراع العربي-الإسرائيلي، مجلة مستقبل العالم الإسلام، مالطا، السنة الخامسة، العدد (15)، 1995، ص31.

لـ(إسرائيل) ولو بصورة ضمنية على ما كانت احتلته من الأراضي العربية قبل حزيران 1967 زيادة عما خصص لها في قرار التقسيم 181 عام 1947، ولم يشر القرار إلى حقوق الفلسطينيين في وطنهم وحريتهم في تقرير مصيرهم، وإنما اكتفى بالإشارة إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين[39]. وتضمّن القرار قبول دولة إسرائيل بحدود آمنة ومعترف بها وبسيادتها، ومن جانب آخر يبدو أن الإصرار على استعمال عبارة من أرض في النص الإنكليزي قصد منه أن يترك مجالاً لـ(إسرائيل) لأن تمتنع عن الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وإن كان مقيداً من حيث المبدأ "بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب" كما جاء في ديباجة مقدمة القرار.

أما في ما يتعلق بموضوع الحدود الآمنة فإن المجال ترك مفتوحاً أمام فرقاء النزاع.

وقد أخذ على القرار 242 ما يلي:

- لا يعين بوضوح الخطوط التي يجب أن ينسحب منها الكيان (الإسرائيلي).
- يقر للكيان (الإسرائيلي) ما حازه من توسع غير قانوني قبل حرب 1967.
- لا يتناول جوهر "النزاع" وهو قضية فلسطين إلا من زاوية اللاجئين، أي أنه لا يعترض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.
- يجعل الانسحاب (الإسرائيلي) رهناً بتحقيق شروط أخرى.
- تم حذف "ال" التعريف في النص الإنكليزي (The) ليصبح الانسحاب من "أراضٍ" وليس "الأراضي" التي احتلها الصهاينة.

(39) حسن نافعة، المصدر السابق، ص239-542.

بمعنى أن الانسحاب لن يكون بالضرورة شاملاً من كل الأرض[40]. أما النصّان الفرنسي والأسباني فقد أبقيا على أداة التعريف، ولذلك ذكرت فرنسا والاتحاد السوفييتي ومالي والهند ونيجيريا قبل الموافقة على القرار أنها تفهم أن الانسحاب سيكون شاملاً. وبالطبع، فإن الكيان (الإسرائيلي) والأمريكان يرفضون الرجوع إلا إلى النص الإنجليزي[41].

وقد رفضت م.ت.ف وكل المنظمات الفدائية الفلسطينية القرار 242 حين صدوره لأنه يعني "تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية". كما رفضت سوريا والعراق والجزائر هذا القرار، أما الأردن ومصر فقد وافقتا على القرار.

للاستفادة منه وعليه فإن إسرائيل باتت تدعي وتتصرف وكأن الأمن مرتبط بها دون غيرها، وعلى كل حال فإن القرار 242 كان هو أقرب إلى التوجيه منه إلى القرار الملزم، فقد قبلته سوريا بطريقة غير مباشرة عام 1973 ولم تقبل به منظمة التحرير إلا في 1988[42].

منذ العدوان الثلاثي أصبح الموقف البريطاني هو التأكيد الكامل (لإسرائيل) انعكاساً لتبعية بريطانيا للولايات المتحدة، وحتى قيام حرب حزيران/ 1967 تقدمت بريطانيا بمشروع قرار رقم 242 إلى مجلس الأمن، وجاء ذلك القرار غامضاً ما يعكس أسلوب بريطانيا التقليدي، وأثار غموض القرار خلافاً شديداً بين (إسرائيل) وبريطانيا، وحرب تشرين الأول/ أكتوبر أثرت بمتغيراتها على بريطانيا وجعلتها أكثر ميلاً إلى تحسين علاقاتها بالدول العربية، ورأت الحكومة البريطانية أن مصلحة بريطانيا في

---

(40) بشارة خضر، المصدر السابق، ص484.

(41) صباح صاحب العريض، مشروع الشراكة الأوورومتوسطية وأثره في الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2000، ص25.

(42) بشار خضر، المصدر السابق، ص483.

عدم التحيز الكامل لجانب (إسرائيل) على حساب علاقتها مع العرب[43].
وكان موقف بريطانيا خليطاً من السياسات التي لم تنطوِ على عناصر ترضي جميع الأطراف دون إرضاء أي منها على حساب آخر. ودون إرضاء أي منها إرضاءً تاماً.

(43) شكيب أرسلان، المصدر السابق، ص113.

المبحث الثاني
نشأة الحوار العربي - الأوروبي

من المسلّم به أن مبدأ الحوار قد أصبح من أحد المبادئ المعمول به في عالمنا المعاصر، وهناك أشكال مختلفة من الحوار منها حوار الشمال والجنوب، الحوار المتوسطي، الحوار العربي- الأوروبي، وتسعى الدول من هذه الحوارات إلى إعادة تقويم العلاقات السياسية الدولية، ووضع أسس جديدة تعيد إليها التوازن والمساواة في تحقيق المصالح، وتنبع استراتيجية الحوار الأوروبي- العربي من الإدراك المتبادل، والرؤية المشتركة لكل دول الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية للعلاقات والمصالح التي تجمع بينهما، وهي تقوم على وضع مخطط، وتنسيق السياسات والدافع الأول والمباشر للحوار العربي- الأوروبي هو حرب تشرين الأول 1973 التي قام بها العرب لتحرير أراضيهم من الاحتلال الإسرائيلي.

ومثلت تجربة الحوار العربي-الأوروبي أحد أبرز التجارب الأكثر نجاحاً في التاريخ السياسي المعاصر للأقطار العربية، فقد جسدت تلك التجربة مظهراً من مظاهر العمل الوحدوي العربي المشترك، خاصة وأنها كانت قد شهدت حالة تنسيقية قلّ نظيرها في تاريخهم المعاصر، وما آلت إليه من نتائج إيجابية لا زال الكثير من الأقطار العربية يأمل في الحصول على ما يماثلها -أو بعض منها- في الوقت الراهن، وهي في نفسها أرست لبناء قواعد جديدة للتعامل الدولي- وخاصة مع الدول الغربية والأوروبية- مع الأقطار العربية، وفق رؤية متوازنة ومصالح متبادلة يحرص كل طرف منهم على رعايتها وديمومتها وعدم الإخلال بحقوق ومصالح الآخرين، ولهذا كان من الضروري استعراض هذه التجربة لمعرفة آليات العمل

والحركة الأوروبية تجاه أقطار المشرق العربي في تلك المدة الزمنية.

وقد عد الحوار[44] العربي- الأوروبي في وقتها- أي خلال سبعينيات القرن العشرين- على أنه أسلوب متقدم من أساليب التفاعل الدولي ما بين الأطراف والكتل والمتفاعلة على الساحة الدولية، ومن المفترض أن يكون ذلك الأسلوب معتمداً على قدر كبير من الإقناع والاقتناع ما بين طرفي الحوار من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة من قبلهما وفق رؤية توافقية قدر الإمكان، إذ يعرفها الحوار لغوياً على أنه محاولة من طرفين للوصول إلى تعاون يكون في مصلحة الجميع، وليس في مصلحة طرف واحد[45].

ولذا فقد قام البعض بتعريف الحوار العربي- الأوروبي، وبحسب ذلك التصور، على أنه نظام للمؤتمرات بين المجموعة الأوروبية والجامعة العربية يستهدف اكتشاف طرق وأساليب إنشاء نوع من المشاركة الإقليمية أو التعاون الإقليمي[46].

أولاً: البدايات للحوار العربي- الأوروبي:

ترجع بعض الدراسات فكرة الحوار العربي- الأوروبي بخلفياتها[47]

---

(44) من الجدير بالذكر أن أول من استخدم مصطلح (الحوار) Dialogue في ما تعلق بالعلاقات العربية - الأوروبية والذي تأطر في ما بعد وفق صيغة (الحوار العربي-الأوربي) هو (Mishel Joper) على الصعيد الأوربي عام 1973.

(45) علي الدين هلال، الجدلية في الحوار، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، بيروت، العدد 117، تشرين الأول، 1979، ص72.

(46) أسامة الغزالي حرب، البعد السياسي في الحوار العربي - الأوروبي (دراسة تحليلية لاجتماعات الحوار (1974-1980)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 34، كانون الأول 1981، ص6.

(47) حامد ربيع، الحوار العربي - الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980، ص18.
جاك بورنيه وآخرون، الحوار العربي - الأوروبي، بغداد: مركز البحوث والمعلومات، (د.ت)، ص56.

إلى دعوة الجزائر عام 1973 إلى عقد مؤتمر لدول حوض البحر المتوسط، وذلك من أجل إرساء قواعد علاقات سلمية بين الدول المطلة على البحر وتحويل منطقة دول البحر إلى منطقة علاقات سلمية قائمة على الأمن والسلم للجميع. ولكن اندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 وما تلاها من تطورات على المستويين العربي والدولي خلقت أجواء مساعدة وعناصر إضافية لطرح فكرة الحوار العربي الأوروبي ودون اللجوء إلى تحديد الإطار الجغرافي الضيق لإقليم البحر المتوسط كأساس للاشتراك بالمؤتمر[48].

جاءت ولادة فكرة الحوار في أعقاب حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 مباشرة إذ مثلت تلك الحرب الدافع الأقوى لكلا الطرفين -العربي والأوروبي- ولو بنسب متفاوتة من أجل الدخول في عملية تحاورية يكون الهدف الأبرز منها هو تحقيق المصالح وتأمينها، ومع ذلك فإن افتتاح الحوار رسمياً على المستوى الفني تم في العاشر من حزيران، حيث أخذت الاتصالات تتوالى بين مجموعة الدول التسع وبين الدول العربية بعد إعلان المبادرة الأوروبية والاستجابة العربية لها، وتأثرت هذه الاتصالات بمواقف أطراف أخرى شغلتها ولادة الفكرة هذه لما تمثله من حالة سلبية -بالنسبة لها- قد تنعكس على مصالحها، وأبرز تلك الأطراف هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حيث توالت العديد من الأحداث التي اتصلت بشكل أو بآخر بالحوار العربي- الأوروبي[49].

إن تشابك العلاقات والمصالح الدولية والمنافسة مع الولايات المتحدة مع بروز أهمية النفط العربي وبشكل كبير أعقاب حرب تشرين الأول، وغيرها من المسائل والقضايا المهمة التي كانت مطروحة على الساحة الدولية حتّما على أوروبا أن تبحث لها عن مكان ودور في عالم

(48) عدنان الحمد، لا حوار بدون فلسطينيين، مجلة السياسة الدولية، بيروت، العدد (72)، عام 1979، ص118.

(49) هيفاء أحمد السامرائي، الحوار العربي - الأوروبي، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1982، ص75-76.

متغير على الدوام، وأن تجد منفذاً آخر لتحقيق مصالحها الذاتية، فكان الحوار هو الفرصة -والتحدي في ذات الوقت- وهو المنفذ الرئيسي للدخول في علاقات سعت جاهدة لأن تحقق شيئاً من مصالحها السياسية والاقتصادية في خلالها[50].

هنالك المصالح العليا أو الغايات النهائية الاستراتيجية من وراء إقامة علاقات متميزة بين الإقليمين أو المجموعتين، فبالنسبة لأوروبا فإن توجهاتها نحو العالم الثالث بصفة عامة، المنطقة العربية خاصة تنطلق أساساً من بعد اقتصادي يهدف بشكل واضح إلى تدعيم قدراتها الذاتية كسبيل لتأكيد وجودها في مواجهة القوتين الأعظم والقيام بدور إيجابي فاعل في السياسات العالمية[51]، فعلى الرغم من تباين مصالح الدول الأوروبية في الوطن العربي فإن ذلك لم يشكل عائقاً أمام سلوكها لسياسات موحدة حيال تلك المنطقة. فقد وجدت أوروبا نفسها أمام وضع أقل ما يقال عنه أنه (حرج) ويسبب القلق لها، لذلك فقد لجأت إلى الدخول في حوار مكثف مع الأطراف العربية وفق دبلوماسية المؤتمرات، والتي عملت من خلالها على اكتشاف وسائل وطرق التعاون الإقليمي بين المجموعة الأوروبية وجامعة الدول العربية، فالمعروف عن ذلك الحوار سياسياً أنه ذو أساس اقتصادي أي أن العد الاقتصادي كان يمثل جوهر التحرك والتفاعل[52]، فالأثر الذي أحدثه تصحيح أسعار النفط الذي تلى حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، على عموم الاقتصاديات الغربية والأوروبية خاصة وتراجع مؤشرات الاقتصاد في مجتمعات تلك الدول، دفعها لأن تعيد النظر بمواقفها السابقة تجاه القضايا العربية، وتبتعد إلى حد ما عن

(50) حامد ربيع، الحوار العربي - الأوربي ومنطق التعامل الدولي الإقليمي، بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1983، ص31.

(51) حسن أبو طالب، الاتحاد الأوروبي وقضية فلسطين، تراجع مريب وانفصام سياسي، صحيفة الوطن السعودية العدد الصادر بتاريخ 17/ 2/ 2004.

(52) حامد ربيع، المصدر السابق، ص62.

الموقف الأمريكي تجاه قضية النزاع العربي- الصهيوني[53]، وهو ما أعلن بداية جديدة لحقبة من العلاقات العربية- الأوروبية وفق رؤى وطروحات جديدة، وعلى العموم فإننا نستطيع أن نلحظ أهم المستويات التي انقسم الحوار حولها، وأن نحددها بمستويين أساسيين هما: المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي، فضلاً عن المستوى الإجرائي للحوار ومن ثم معوقات الحوار.

ثانياً: المستوى السياسي للحوار العربي- الأوروبي:

كانت الصفة السائدة لعموم الدول الأوروبية حتى عام 1967 هي الإحجام عن التدخل والانغماس في المشاكل السياسية للمنطقة العربية- مع وجود حالة استثنائية بالنسبة لبريطانيا التي كانت ترغب في الاستمرار بتأدية دور رئيسي ومحوري في شؤون تلك المنطقة منطلقة من البعد التاريخي لبريطانيا الاستعمارية ذات هيمنة النفوذ الاستعماري وهو ما كان يخالف الواقع الدولي الذي أخذ يتغير على نحو آخر، ويتضاعف ذلك الإحجام بصفة خاصة بالنسبة لقضية الصراع العربي- الصهيوني، وكانت على عموم السياسات التي تعتمدها الدول الأوروبية مشتتة في تعاملها مع المنطقة بين الالتزام نحو أمن (إسرائيل) وبين مراعاة مصالحها التقليدية في المنطقة والتي أخذت بالنمو شيئاً بعد آخر[54] ثم جاءت حرب حزيران/ يونيو 1967 وأبرزت بشكل واضح لا يقبل الشك حيوية المصالح الأوروبية الاستراتيجية السياسية والاقتصادية في الوطن العربي وبشكل خاص في ضوء آثار إغلاق قناة السويس وانعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد الأوروبي[55].

(53) أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي - الأوروبي، وجهة نظر ووثائق، القاهرة، الشركة المتحدة للتوزيع، 1976، ص6.

(54) Jinice Grosstem, Alice in Wonderland: The North Atlantic Alliance and the Arab-Israel Dispute, Goperge Allen and Unghin ltd, London, 1982, PP. 86-88.

(55) حسن أبو طالب، مصدر سابق، ص9.

وترافق ذلك آثار تزايد الوجود السوفيتي في منطقة الحوض المتوسط وتنامي رغبته في ترسيخ أقدامه في الوطن العربي وتوسيع نفوذه وتأثيره، وهو ما خلق مشكلة جديدة أخذت تهدد أوروبا وتهدد التحالف الغربي عموماً في المنطقة خاصة في ضوء تصاعد وتائر الحرب الباردة ما بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية(56)، وهذا ما دفعها وبشكل تلقائي إلى التفكير باستحالة بقائها على وضعها السابق، أي بعيدة عن التفاعلات السياسية الجارية على الساحة الإقليمية لتلك المنطقة وعدم المشاركة فيها والغياب عن عملية وضع حدود أو مساهمات لمشكلة الشرق الأوسط، وإنما العمل على صياغة سياسية واضحة المعالم والأهداف ذات أبعاد استراتيجية تتوافق والرؤى والأبعاد المستقبلية لدولها نحو تلك المنطقة وما يكتنفها من مشاكل معقدة ومن خطوط الاستقلالية، وبحسب ما يتناسب والمصالح الأوروبية الآخذة بالنمو والتشكل في عالم تتصاعد فيه أجواء الحرب الباردة وصراع العملاقين المتنامي(57).

ولذلك وتحت تأثير الضغوط المختلفة سعت الدول الأوروبية إلى صياغة سياسات موحدة، أو في الأقل متناسقة في ما بينها حيال المنطقة العربية وراغبة في أحيان كثيرة إلى تجاوز التباينات والاختلافات التي قد تظهر بين مدة وأخرى إذا كانت تشكل أهم العوائق التي تعرقل خطواتها نحو التوحيد، وقد وجدت أوروبا نفسها ومنذ عام 1973 أمام حقيقتين أساسيتين هما:

1 - زيادة احتياجاتها إلى النفط العربي.

(56) في التفاصيل بخصوص موضوعة (الحرب الباردة): عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989، ص69؛ أنور عبد الملك تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985، ص173.

(57) د. حميد حمد السعدون، مجلة قضايا سياسية، بغداد، 2008، ص120.

2 - عدم قدرتها على القيام بدور مؤثر في الوطن العربي وما يجري فيه من أحداث.

كل هذا جعل أوروبا أمام ضرورة ملحة لاتخاذ موقف سياسي واضح وعدم الاكتفاء بتأمين وارداتها النفطية، وهكذا ارتبط الأمن بتطورات النزاع العربي- الصهيوني مما حدا بأوروبا إلى ضرورة المشاركة للبحث عن تسوية سليمة من جانب، وربط الوطن العربي بها تنموياً من جانب آخر، وهكذا أضحى لأوروبا موقف شبه موحد تجاه الوطن العربي يضم في طياته المهام السياسية والاقتصادية كذلك[58].

وعليه نستطيع القول، أن المستوى السياسي للحوار لم يكن هدفاً حقيقياً للطرف الأوروبي بل تم إسقاطه استراتيجياً، إذ كان التركيز منصباً على المستوى الاقتصادي، فهو الهدف لدخول الحوار بالنسبة للأوروبيين، لذلك وبغض النظر عن مراحل تطور الحوار فإن دول المجموعة الأوروبية وانطلاقاً من بعده السياسي لم تكن تنظر إليه كأداة ممارسة التأثير في تسوية النزاع في الشرق الأوسط، واتهمتها الدول الأوروبية بأنها لم تتحرك ولم تقم بسلوك حقيقي من أجل تنفيذ المبادئ التي اعترفت بها، خاصة مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة في الوقت نفسه الذي تتطور فيه العلاقات ما بين المجموعة الأوروبية و(إسرائيل) تطوراً إيجابياً، في حين يظل الكيان الصهيوني على موقفه السلبي من المبادئ التي اعترفت بها المجموعة الأوروبية كأساس لتسوية الأزمة[59].

بينما كان الوضع غير ذلك بالنسبة للجانب العربي، إذ أن طبيعة توازنات القوة في تلك المرحلة الزمنية كانت مرتبطة بطبيعة الظروف

(58) ناصيف يوسف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية - الأوروبية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 36، العام الخامسة، آذار 1980، ص5-11.
(59) هيفاء أحمد السامرائي، المصدر السابق، ص54.

والأوضاع التي يمر بها الوطن العربي ممّا دفعته لإيجاد دعم سياسي ودبلوماسي في المحافل الدولية خاصة وأنه -أي الوطن العربي- كان يعيش في تلك المرحلة حالة تحدٍّ في صراعه مع (إسرائيل) وفي قضية فلسطين، بالمقابل لم تكن رغبة أوروبا واضحة في ممارسة مثل تلك الضغوط والسياسات تجاه (إسرائيل)، إذ إن اشتراكها بالحوار لم يكن يعني بأي حال من الأحوال وقوفها بالضد من (إسرائيل) وأهدافها، بل إن الأوروبيين لم يكونوا راغبين في إدخال المواضيع والقضايا السياسية في الحوار وإنما اقتصاره على القضايا الاقتصادية فقط، فهي كانت تحت تأثيرات أمريكية واضحة تجعلها غير راغبة في المجابهة أو خلق توتر معها، كما إن تأثيرات وضغوط جماعات المصالح وجماعات الضغط اليهودية فضلاً عن نقلها الصورة المشوهة التي كانت خاضعة لجماعات الضغط تلك، قد ولدت ضغوطاً مضافة على الحكومات الأوروبية لتوفير الدعم والمساعدة وبشكل متزايد لـ(إسرائيل)، بعد أن خلفت تلك الدعاية تعاطفاً شعبياً أوروبياً لذلك الكيان[60].

إن انعدام توازن القوى بين الطرفين أدى إلى ضعف الحوار ومن ثم توقفه، إذ لم يكن لدى الجانب العربي القوة التفاوضية القادرة على فرض مطالبه على الجانب الأوروبي، وكان الأخير يحرص على تخفيف عواقب الحوار على البنيان الأوروبي من ناحيته، وعلى التحالف الأوروبي- الأمريكي من ناحية أخرى، أكثر من حرصه على مكاسب من وراء التعاون مع الدول العربية، كما أن كل تقدم أحرزته المجموعة الأوروبية في علاقتها بالمنطقة العربية تم في إطار مبدأ (التوازن) بين العلاقات العربية- الأوروبية وبين العلاقات الأوروبية- (الإسرائيلية)[61]، وقد عزز ذلك السلوك

(60) أحمد صدقي الجاني، رؤية الأوروبيين الغربيين لأنفسهم ولنا، مجلة منار باريس، باريس، العدد 31، 1987، ص137.

(61) توفيق المدني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، المركز المغربي للبحوث والترجمة، الرباط، 2005، ص35.

الأوروبي رؤية الأوروبيين للعلاقات مع العرب والتي كانت تقوم على عدم التكافؤ ما بين الطرفين، ومحاولة استغلال وإبقاء تبعية العرب لأوروبا كان لها الأثر البالغ في عرقلة الحوار وتعثر خطواته، إذ أن الجانب العربي كان ينظر للأمة من جانب التكافؤ والندية وكان يتوقع من الجانب الأوروبي أن ينطلق من ذلك في ما قبل للمشاركة في الحوار، لكن خيبة الأمل كانت كبيرة حينما ظهر العكس، وهذا ما جعل الحوار مجرد لقاءات تقليدية تفتقد إلى الحيوية وصدق النية في العمل[62].

ثالثاً: المستوى الاقتصادي للحوار العربي- الأوروبي:

اتسمت اهتمامات الدول الأوروبية الكبرى في المنطقة- في المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية صعوداً- بإعطاء الاعتبارات والأبعاد الاقتصادية أولوية واضحة على الاعتبارات والأبعاد الأخرى، أي بمعنى التفضيل والاهتمام الواضح للقيام بأدوار اقتصادية واستثمارية وتجارية ومهمة في المنطقة العربية والتراجع الواضح عن القيام بأدوار سياسية أساسية فيها، وذلك يعود بطبيعة الحال إلى النتائج السلبية التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية على الاقتصادات الأوروبية، وما ترتب عليها من تغييرات طالت حتى التفاصيل الدقيقة لحياة المواطن الأوروبي[63]، وهو ما خلق مسؤوليات مضاعفة بالنسبة للحكومات الأوروبية تجاه شعوبها، وهو

(62) من المفيد هنا الإشارة إلى فكرة (المركزية الأوروبية) والتي تتحكم بجوانب كبيرة من الفكر الأوروبي وعلى شتى الصعد (السياسة، الاقتصاد، الثقافة والاجتماع... الخ) إذ تجعل تلك الفكرة أوروبا كـ(مركز حضاري) للانطلاقة (الفعل) نحو شتى دول وأقاليم العالم الأخرى التي تمثل الأطراف المتلقية لذلك الفعل وستقوم بدورها برد الفعل، وهنا يتبلور جانب كبير من عقلية المحاور الأوروبي، ذلك كله نتيجة لفترات زمنية طويلة من الاستعمار الذي مارسته دول أوروبية عدة. للمزيد من المعلومات:
Ghassan Salami, The foundations of the Arab State, London: Croom Helm, 1989, PP. 12, 46.

(63) أرثر مارويك، الحرب والتحولات الاجتماعية في أوروبا، بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، 1988، ص37.

ما يفسر مسألة الانغماس وبشكل كبير في التفاعلات السياسية والتي قد تنعكس سلباً على علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وإن كانت حرب السويس عام 1956 تمثل استثناءً واضحاً على ذلك، إلا أننا نستطيع أن نعزو الجزء الأكبر من مسبباتها إلى الأبعاد الاقتصادية التي نتجت عن مسألة تأميم قناة السويس آنذاك[64] - ولقد أضحى ذلك هو منطق المجموعة الأوروبية نفسه منذ إنشائها، إذ سعت جاهدة لجعل الأداة الاقتصادية وسيلة أساسية لتحقيق الهدف السياسي، أي أصبحت هنا الوسائل الاقتصادية تأخذ دور الهدف الوسائلي الذي يعد مرحلة مهمة ولا غنى عنها لتحقيق الأهداف السياسية، ومن ثم ظلت المساهمة السياسية الأوروبية ضعيفة لمدة طويلة، كما شعرت القيادات الأوروبية بضرورة تصفية علاقاتها مع مستعمراتها السابقة ومع العديد من دول العالم الثالث بصفة عامة، من أجل التفرغ لإعادة بنائها الذاتي[65].

كان الدافع الاقتصادي المحرك الأول للطرف الأوروبي للدخول في الحوار مع الجانب العربي، إذ أن اعتماد الأقطار العربية المنتجة للنفط كسلاح سياسي خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 دفع الجانب الأوروبي إلى الاقتراب من العرب ومحاولة فهم وجهات النظر التي كانوا يطرحونها بخصوص الحرب والصراع العربي- الصهيوني وقضايا التنمية وغيرها بدرجات معينة، ونتيجة ذلك جاء بيان بروكسل، وعدد آخر من بيانات القمم الأوروبية[66].

---

(64) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، بيروت: دار النهار للنشر، 1972، ص62-67.

(65) د. غسان محمد حداد، الاتحاد الأوروبي وآفاق تكامل اقتصادي عربي، مجلة آفاق استراتيجية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، العدد الثاني، نيسان 2001، ص137.

(66) للإطلاع على تفاصيل (بيان بروكسل) وتفاصيل بيانات القمم الأوروبية الأخرى: المصدر نفسه، ص74-166.

ومن ناحية ثانية كان للقدرات والإمكانيات العلمية والتكنولوجية للخبرات الإدارية والاقتصادية فضلاً عن وسائل الإنتاج الأثر في سعي العرب نحو الحوار، بالمقابل فقد كان الجانب الأوروبي في حاجة مطردة للأسواق العربية التي كانت مفتوحة أمام السلع الأوروبية التي كانت تصدر إليها كما أنها في توسع مستمر، هذا فضلاً عن الاستثمارات والموارد المالية ورؤوس الأموال الضخمة التي بدأت بالتكون لدى بعض الأقطار العربية -وبخاصة النفطية منها- كنتيجة- لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي كانت تمثل فرصة سانحة للاستثمارات الأوروبية وما تعنيه من زيادة في فرص نمو الاقتصاديات الأوروبية، فضلاً عن مصادر الثروات الطبيعية الأخرى من غير النفط والتي كان الاعتماد الأوروبي عليها لا يستهان به. كل ذلك كان يعني تأمين ما تحتاجه أوروبا لاستمرار رفاهيتها وتقدمها الاقتصادي[67].

وقد طرحت مسألة تكثيف الجهود لتطوير وتنمية الأقطار العربية عموماً وذلك من خلال إقامة عدد من المشاريع الضخمة والتي تجاوز حجمها الإمكانيات الثنائية، أي تتعدى طاقات وقدرات دولة عربية أو دولة أوروبية واحدة، وأن يكون الهدف من تلك المشاريع هو سد احتياجات الأقطار العربية ومتطلبات التنمية فيها، وقد هدف الأوروبيون من وراء ذلك الترويج لمعداتهم ومنتجاتهم الصناعية والتكنولوجية وخبراتهم الفنية في إطار العملية التنموية العربية الشاملة، الأمر الذي يعني ضمان التوسع المستمر في أسواق منتجاتهم الصناعية وإنعاش اقتصادياتهم التي كانت تعاني من الركود بعد أزمة عامي 1973-1974[68].

وكان من النتائج المتحققة من زيادة التفاهم والحوار والتنسيق ما بين

(67) هيفاء أحمد السامرائي، المصدر السابق، ص122.

(68) حامد ربيع، الحوار العربي- الأوروبي ومنطق التعامل الدولي الإقليمي، بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1983، 72-74.

الجانب العربي والجانب الأوروبي هو ارتفاع مستويات التفاعل الاقتصادي والتبادل التجاري ما بين المجموعتين العربية والأوروبية، وكما تشير إليه الأرقام الآتية:

ففي حين كانت الأقطار العربية تحتل المرتبة الثانية- بعد الولايات المتحدة الأمريكية- في التصدير للسوق الأوروبية، حيث مثلت واردات السوق من الأقطار العربية (6، 13%) من إجمالي وارداتها عام 1970، نجد أن الأقطار العربية وصلت عام 1976 إلى المرتبة الأولى بنصيب (20%) من إجمالي الواردات الأوروبية، وفي الوقت نفسه تراجع نصيب الولايات المتحدة من واردات السوق الأوروبية في عام 1970 إلى (15%) عام 1976، ومن ناحية أخرى نجد أن قيمة صادرات الدول العربية إلى السوق الأوروبية قد تزايدت في المدة من عام 1973 إلى عام 1979 بنسبة (400%)، وفي الوقت نفسه ارتفعت قيمة واردات هذه الدول من السوق خلال المدة نفسها بنسبة (671%)، وهذا يعني أن معدل نمو التجارة من الشمال إلى جنوب البحر المتوسط تجاوز بكثير معدل النمو في التجارة من الجنوب إلى الشمال، ومن ثم يمكن القول أن الدول الأوروبية- بالرغم من تكرار شكواها من ارتفاع أسعار النفط- قد استفادت من ارتفاع الدخول في الأقطار العربية النفطية التي ازداد طلبها على السلع والمنتوجات الأوروبية[69].

لقد طرح في بداية الحوار تساؤل على درجة كبيرة من الأهمية مفاده: هل بمقدور الدول العربية التي تملك موارد استراتيجية هامة أن توظف هذه الموارد لأجل تدعيم قدراتها التفاوضية، حتى تتمكن من إقامة علاقات متميزة مع أوروبا على نحو يستجيب لمطالب التنمية العربية ويحقق المصالح الأوروبية في ذات الوقت؟

(69) غسان محمد حداد، مصدر سابق، ص140.

وهنا يأتي النفط على رأس الموارد الاستراتيجية التي دار التساؤل حولها، إذ أن المتغير النفطي كان المحور الحقيقي الذي ابتدأت به ودارت حوله جميع جولات الحوار العربي- الأوروبي نظراً للاعتمادية الكبيرة التي كانت تعتمدها الدول الأوروبية على النفط العربي قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، ولعل هنالك الكثير من المعطيات التي أبرزت آثار الأزمة النفطية على المصالح الأوروبية في المنطقة العربية، فقد كانت أوروبا تستورد عام 1973 (85%) من احتياجات طاقاتها من النفط من الشرق الأوسط، وفي عام 1977 كانت (65%) من هذه الاحتياجات تأتي من الدول العربية، ومن هنا يتضح مغزى شدة حساسية الاقتصاديات الأوروبية في هذه المدة لأي خطر نفطي أو ارتفاع كبير ومستمر في أسعار النفط[70].

ومن ثم تسييس هذه القضية لتحتل وضعاً متميزاً بين أولويات السياسات الخارجية الأوروبية، فلا تقتصر أهمية النفط على كونه مصدراً للطاقة فقط، ولكن هناك مؤشرات أخرى على مدى حساسية الاقتصاد الأوروبي أي اضطرابات تتعلق به وتنعكس بصفة خاصة على مبادلات المنطقة العربية مع أوروبا، فإن أوروبا تسعى إلى حماية نصيبها من التجارة الخارجية العربية والتي تمثل نسبة هامة من إجمالي الدخل القومي لأوروبا أكبر من نظيراتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[71].

وتزداد بالطبع أهمية حماية هذا النصيب مع تزايد عبء أسعار الواردات النفطية الأوروبية، وقد عانت أوروبا الجماعية بالفعل من عواقب اقتصادية متنوعة لأزمة النفط عام 1973، ولقد تفاوتت واختلفت الاقتصاديات القومية الأوروبية من حيث درجة إصابتها بهذه العواقب.

---

(70) حامد ربيع، سلاح البترول والصراع العربي . (الإسرائيلي)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974، ص82-113.

(71) بخصوص تأثيرات الأزمة النفطية على الاقتصاد والاستثمارات الأمريكية، أنظر مصطفى خليل، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- مؤسسة الأهرام، 1978، ص34.

إن هدف العرب من توظيف المتغير النفطي في معادلة علاقاتهم مع الغرب عموماً والأوروبيين خصوصاً هو دفعهم نحو انتهاج سياسة أكثر اعتدالاً تجاه قضايا العرب، وخاصة تجاه الصراع العربي- الصهيوني وجعلهم أكثر تفهماً لوجهة النظر العربية، وهذا ما دفع بالدول الأوروبية للتفاعل والتجاوب مع الوضع الجديد والعمل على استيعاب السياسات العربية، فكانت هناك سلسلة من الاجتماعات والقرارات والمبادرات التي قامت بها الدول الأوروبية، ولعل من أبرزها وأكثرها وضوحاً في هذا المجال هو بيان بروكسل، على الرغم من عدم استمرار الحظر النفطي العربي فعلياً لفترات طويلة إذ تقررت العودة إلى ما كان عليه الانتاج سابقاً ورفع الحظر عن الولايات المتحدة تدريجياً وهولندا كذلك في العام 1974، لكن مع ذلك ازدادت آثار الحظر لأنها ارتبطت بما سمي بـ (ثورة أسعار النفط العالمية) وهو ما جعل الغرب يدرك بأن اقتصاديات الرخاء القائمة على النفط الرخيص قد انتهت وولت إلى غير رجعة[72].

رابعاً: واقع الحوار العربي- الأوروبي:

على الرغم من الاعتمادية الكبيرة التي اعتمدها أغلب دول العالم الغربي والمتقدم على صادرات النفط العربي في تسيير عجلة تقدمها الصناعي وديمومة الرفاهية التي تعيشها مجتمعاتها، إلا أنها في المقابل لم تكن تقدّر ذلك الحال ولا تعطي الدول العربية الأهمية الاستراتيجية التي تستحقها، مما جعل هذه الأخيرة تنتهج أسلوب المعاملة بالمثل والضغط بالمقابل حتى تستجيب للمطالب العربية العادلة، فعلى أثر اندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 قررت الأقطار العربية -النفطية على وجه الخصوص أوبك- إدخال النفط كمتغير أساس فيها، إذ قرروا أن يتناقص

(72) عبد العزيز العجيزي، أزمة الطاقة والمتغيرات الدولية، مجلة السياسة الدولية، بيروت، العدد 40، ص67.

الانتاج النفطي لكل دولة عربية مصدرة للنفط فوراً بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن (5%) ابتداء من الشهر الأول من رقم الانتاج الفعلي لشهر أيلول 1973[73]، كما كانت هناك توصية بقطع الإمدادات النفطية عن الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم ذلك فعلاً، فأوقفت جميع الأقطار العربية تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، وكان الهدف من القرار هو الضغط على الدول التي كانت تساند إسرائيل للتراجع عن سياساتها تلك وأن تقوم بدورها بالضغط عليها لغرض الانسحاب من الأراضي العربية التي تحتلها، وقد قسم قرار الحظر النفطي ذاك إلى الدول الأوروبية إلى فئات ثلاث هي[74]:

الدول الصديقة وهي بريطانيا وفرنسا وبلجيكا، والدول المحايدة وهي ألمانيا، والدول المعادية وهي هولندا التي خضعت لحظر نفطي شامل بعكس الدول الأخرى بسبب مواقفها التي كانت معادية للعرب ومساندة لـ (إسرائيل) بشكل سافر وصارخ.

وعليه فقد عمدت الأقطار العربية إلى إصدار التعليمات إلى الشركات المنتجة للنفط بوقف الشحنات الذاهبة إلى هولندا بشكل تام، وفي 4 تشرين الثاني من عام 1973 قررت الأقطار العربية رفع نسبة التخفيض إلى (25%) فوراً عن مستوى شهر أيلول 1973 مع الإبقاء على الحظر الذي كان مفروضاً على كل الولايات المتحدة وهولندا، ثم في 8 كانون الأول من العام نفسه أعلن عن تخفيض للإنتاج للصادرات النفطية لشهر كانون الثاني 1974 بنسبة (15%) من مستواه في شهر أيلول 1973، ورافق ذلك كله تصاعد مطرد في الأسعار وبشكل غير مسبوق[75].

لقد سعى العرب من وراء توظيف المتغير النفطي في معادلة علاقاتهم

(73) صلاح المنتصر، المجابهة في ميدان النفط، مجلة السياسة الدولية، بيروت، العدد35، 1974، ص52.

(74) الوطن العربي وخيارات المستقبل، مؤسسة شومان، عمان، 2000، ص42.

(75) عبد العزيز العجيزي، المصدر السابق، ص69.

مع الغرب عموماً والأوروبيين خصوصاً إلى دفعهم نحو انتاج سياسة أكثر اعتدالاً تجاه قضايا الأمة، وخاصة تجاه الصراع العربي- الصهيوني وجعلهم أكثر تفهماً لوجهة النظر العربية، وهذا ما دفع بالدول الأوروبية إلى التفاعل والتجاوب مع الوضع الجديد والعمل على استيعاب السياسات العربية، فكانت هناك سلسلة من الاجتماعات والقرارات والمبادرات التي قامت بها الدول الأوروبية ولعل من أبرزها وأكثرها وضوحاً في هذا المجال هو بيان بروكسل، والذي صدر عن اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين في إطار التعاون السياسي للمجتمعين في بروكسل في السادس من شهر تشرين الثاني 1973، وقد احتوى ذلك البيان عدداً من النقاط التي عدت في واقعها تطوراً ملموساً في نهج السياسات الأوروبية تجاه الصراع العربي - الصهيوني، وقد مثل هذا البيان خطوة نحو تأسيس الحوار المشترك ما بين العرب والأوروبيين الذين عمدوا إلى تأمين متطلباتهم واحتياجاتهم النفطية التي تأثرت بالحظر النفطي، فقد كانت الاعتمادية الأوروبية على النفط العربية كبيرة، إذ كانت أوروبا عام 1973 تعتمد على ما يقارب (85%) من احتياجات طاقاتها من النفط من منطقة الشرق الأوسط وفي عام 1977 كانت (65%) من تلك الاحتياجات تأتي من الأقطار النفطية العربية[76].

لقد تم أول لقاءات الحوار العامة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 في القاهرة، حيث تم إصدار بيان عرف بـ (بيان القاهرة) والذي أكد أن الهدف من الحوار هو إقامة علاقات خاصة بين المجموعة العربية ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتشمل تلك العلاقات التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية وغيرها[77].

---

(76) د. عبد الغفور كريم، تغير اتجاهات السياسة الخارجية لدول أوروبا الشرقية، مجلة العلوم السياسية، العدد10، بغداد 1993، ص37.

(77) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1985، ص262.

وقد تعددت جولات الحوار ولقاءات الطرفين والتي كان الهدف منها ترسيخ أسس وقواعد التعامل ما بين الطرفين في المجالات التي كانت ستطرح في تلك الجولات، فقد تشجعت الأقطار العربية للدخول ومن ثم التفاعل بشكل إيجابي مع الجانب الأوروبي رغبة منها في تنمية وتطوير العلاقات القائمة ما بين الطرفين لأجل تحقيق أهداف ومكاسب تصب في مصلحة الأمة العربية، في عالم أخذ يشهد بروز قوى كبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) وتكتلات دولية ذات استراتيجية كونية، وكذلك الحال بالنسبة للجانب الأوروبي الذي هدف من وراء القيام بذلك الحوار العمل على دعم نفوذ السياسات الأوروبية في الخارج وتعزيز النهج الاستقلال الأوروبي بعيداً عن الهيمنة الأمريكية وهو ما كان يدعو إليه الجنرال ديغول[78] وعمل على تحقيقه.

خامساً: نتائج الحوار العربي- الأوروبي:

لقد نجحت سياسة أو استراتيجية الحظر النفطي- والتي كانت الخطوة أو الدافع الأول لإقامة الحوار- لعدة أسباب منها[79]:

1 - إن الحظر النفطي باغت الغرب الذي لم يكن يتوقع أن تتوصل الدول العربية إلى مثل هذا الاتفاق.

2 - الدرجة العالية من التنسيق والتضامن في تحمل المسؤولية التاريخية بين الدول المنتجة للنفط على اختلاف اتجاهاتها السياسية، والتي قطعت الطريق أمام محاولات الدول الغربية في إثارة فجوات في الموقف العربي واستغلال التناقضات في نطاق

---

(78) أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي- الأوروبي وجهة نظر عربية في الجانب السياسي، مجلة المستقبل العربي، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد9، 1979، ص44.

(79) اسماعيل صبري مقلد، تصارع القوى العالمية حول البترول، مجلة السياسة الدولية، بيروت، العدد41، 1975، ص45-46.

استراتيجية فرّق تسد التقليدية لهدم هذا التضامن واحباط آثاره.

3 - أزمة الطاقة التي سادت العالم والتي دفعت الدول المنتجة إلى رفع أسعارها.

4 - حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للنفط والتي كانت قد زادت في عام 1973 عن 1967 بشكل كبير.

5 - وضوح الهدف الذي من أجل تحقيقه طبق الحظر النفطي.

6 - إن الدول العربية قد طبقت استراتيجية الرد المرن بدلاً من استخدام استراتيجية الانتقام العنيف.

لكن ذلك النجاح لم يدم مدة طويلة بسبب افتقار مجموعة الدول العربية لاستراتيجية واقعية يمكن اعتمادها على المدى المستقبلي القادم، ولذا فقد شهد الحوار بدايات ناجحة ظهرت آثارها في عدد من المجالات والحقول التنموية والانتاجية والتكنولوجية، فضلاً عن بعض المواقف السياسية على الساحة الدولية. لكن سرعان ما تباطأت تلك الخطوات تدريجياً، مما جعل الحوار العربي- الأوروبي لا يخرج بالنتائج المرتقبة، وكان من بين العديد من الأسباب التي أعاقت تلك الخطوات ما يلي(80):

1 - رغبة المجموعة الأوروبية بعزل الجانب السياسي من الحوار عن الجانب الاقتصادي وعدم جعل المسائل السياسية توازي أو ترتبط بالمسائل الاقتصادية.

2 - سعى الجانب الأوروبي إلى تطوير علاقاته مع العرب وفقاً للأوضاع التي كانت سائدة، أي ضمن إطار السياسة العربية المعتمدة في تصدير المواد الأولية لأوروبا واستيراد المواد المصنعة وخاصة الاستهلاكية منها.

3 - لقد رغب الجانب العربي في تلك الجولات بترسيخ الأسس

---

(80) هيفاء أحمد السامرائي، المصدر السابق، ص116.

والمبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد الذي كانت الآراء- وخاصة من قبل دول العالم الثالث- تدعو إليه.

4 - لم يتم الاتفاق على العديد من المسائل والقضايا التي بقيت معلقة ما بين الطرفين بلا حل.

وعليه فلم تتحقق من جراء ذلك الحوار الأهداف الاستراتيجية التي سعت إليها كل من مجموعة الدول العربية وكذا الأوروبية، فبالرغم من أن الحوار ظهر في بدايته كمشروع حضاري طموح وفي أبعاده المتعددة، ولكن لم يصل في الحقيقة إلا لمجرد صياغة إطار التعاون الإقليمي التقليدي الذي استطاع أن يحقق تقدماً متواضعاً على صعيد بعض موضوعاته الاقتصادية، في حين تعثرت كثيراً أبعاده السياسية وبعض أبعاده الاقتصادية، وذلك لأن أهداف الحوار لم تتحدد بوضوح منذ البداية، ثم أخذ يفقد أهميته وقوة وضعه تدريجياً، فلقد أخذت خطواته تزداد بطأً، وأخذت اجتماعات خبرائه تفقد حيويتها نظراً لعدم وضوح أبعاد كيفية الوصول إلى الهدف طويل الأجل، وبخاصة في ظل تطور الإطار الدولي والإقليمي بعيداً عن الظروف التي هيأت وساعدت على مولد فكرة الحوار وبداياته[81].

على ذلك نستطيع القول أن الحوار العربي- الأوروبي مثّل في بداية انطلاقه فرصة حقيقة للأطراف التي شاركت فيه لتصحيح عموم المعادلة السياسية العالمية غير المتوازنة والذي كان جزءًا مطروحاً على ساحة المشرق العربي وعموم الساحة العربية إلا أن طبيعة النوايا وما نتج عنها من سلوك خاصة من الجانب الأوروبي لم يؤديا إلا إلى عرقلة ذلك الحوار وعجزه عن الإيفاء بالمتطلبات التي انطلق من أجلها وهو ما حكمه بالفشل التام.

---

(81) د. عبد الغفور كريم علي، مصدر سابق، ص48.

الفصل الرابع

النزاع العربي -(الإسرائيلي)

(1982- 1978)

المبحث الأول
اتفاق كامب ديفيد والموقف العربي منه

تمحور الموقف العربي وبدا أكثر جدية في ما يخص النزاع الفلسطيني (الإسرائيلي)، بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد[1] في 17 أيلول 1978، بعد أن مر بسلسلة من النزاعات العسكرية مع الجانب (الإسرائيلي) تمخض عنه احتلال أراضٍ عربية وتوسع (إسرائيلي) ليس له ما يبرره سوى السيطرة والتمكن من منطقة الشرق الأوسط.

موقف الدول العربية قبل اتفاق كامب ديفيد

أدت حرب تشرين الأول وعدم التطبيق الكامل لبنود القرار رقم (338) والنتائج غير المثمرة لسياسة المحادثات المكوكية التي انتهجتها الخارجية الأمريكية والتي كانت عبارة عن استعمال جهة ثالثة وهي الولايات المتحدة كوسيط بين جهتين غير راغبتين بالحديث المباشر متمثلة بالعرب و(إسرائيل)، أدت تلك العوامل إلى تعثر وتوقف شبه كامل في محادثات السلام، ومهدت الطريق إلى نشوء قناعة لدى الإدارة الأمريكية المتمثلة في الرئيس الأمريكي جيمي كارتر[2] بأن الحوار الثنائي عن طريق وسيط سوف لن يغير من الواقع السياسي لمنطقة الشرق الأوسط.

---

(1) اتفاق كامب ديفيد: اتفاقية تم التوقيع عليها في 17 أيلول 1978 بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس وزراء (إسرائيل) مناحيم بيغن بعد 12 يوماً من المفاوضات في المنتجع الرئاسي الأمريكي (كامب ديفيد) في ولاية ميرلاند، وكانت المفاوضات والتوقيع على اتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر.

(2) جيمي كارتر: الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية في المدة من 1977 إلى 1981، من الحزب الديمقراطي. تميزت مدة رئاسته بعودة منطقة قناة بنما إلى =

كان رد الفعل العربي في حرب تشرين الأول عام 1973 قد تجلى بالمواقف الآتية[3]:

1 - إن الدول العربية وبخاصة المنتجة للنفط قد استخدمت تلك الورقة كعملية ضغط وابتزاز للدول الكبرى للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في قضيته، فقد خفضت الدول العربية صادراتها من البترول إلى الولايات المتحدة والدول الأخرى المؤيدة لـ (إسرائيل) بنسبة 5%.

2 - أنذر مدير مكتب مقاطعة (إسرائيل) محمد أحمد محجوب من مقره بدمشق خلال تصريح له لمندوب وكالة الأنباء الفرنسية في العاصمة السورية أنه قد "تم توجيه إنذار لشركة الخطوط الجوية الفرنسية (إيرفرانس) بأنه سوف يحظر عليها المرور في المجال الجوي العربي أو الهبوط في المطارات العربية من المحيط الأطلسي وحتى الخليج العربي إذا لم تتوقف على الفور رحلاتها إلى (إسرائيل)، إذ كانت هذه الشركة تنقل العسكريين والمتطوعين الأوروبيين والأمريكيين إلى (إسرائيل)".

3 - وقف إصدار صحيفة السياسة الكويتية التي انتقدت خطاب السادات الذي أكد أنه على استعداد للاشتراك في مؤتمر السلام، إذ أضاف تعليق الصحيفة أن خطاب السادات "ينتقص دون شك من حماس الجماهير بعد عشرة أيام من المعارك ومن عزمهم على القيام بحرب تحرير لا تتوقف عند حدود 1967" بهدف إعادة حقوق الشعب الفلسطيني بعد أن عاش العالم العربي كله في تلك المأساة طوال 30 عاماً.

= بنما، وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد للسلام في الشرق الأوسط وكذلك أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في إيران. موسوعة ويكيبيديا الحرة، تاريخ الدخول 1/ 11/ 2008.

(3) OPEC, Bulletin Organization of the Petroleum Exporting Countries, 1999, P12.

4 - قيام القوات العراقية والسورية والأردنية المكونة من المدرعات والمشاة بهجوم ضد القوات (الإسرائيلية) في القطاع الأوسط من جبهة الجولان.

ولمعرفة مواقف بعض الدول العربية بشكل أوضح سنبين تلك المواقف وكما يأتي:

1 - موقف العراق:

كان مجلس قيادة الثورة العراقية قد أمم في مساء يوم 21/ تشرين الأول/ 1973 نصيب شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي) وشركة (موبيل أويل) في شركة نفط البصرة ولمساندتها للسياسة الصهيونية التوسعية، وكان قرار التأميم قد أوضح أن أنصبة تلك الشركات آلت إلى شركة النفط الوطنية العراقية، وأن الدولة العراقية ستدفع تعويضاً تخصم منه الفوائد المستحقة للدولة من النصيب الذي يخصها.

وكانت خمس شركات تقوم قبل تأميم حصص هذه الشركات باستغلال حقل البترول الخصب في البصرة (660 ألف برميل يومياً) في جنوب العراق، وهذه الشركات هي[4]:

1 - شركة برتش بتروليوم.
2 - شركة ستاندرد أوديل أوف نيوجرسي.
3 - شركة موبيل أويل.
4 - شركة بارتيكس.
5 - شركة البترول الفرنسية.

(4) محمد حسنين هيكل، الحل والحرب، بيروت- لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع، ط16، 1985، ص102.

2 - موقف الأردن:

تمثلت مواقف الأردن حيال الصراع العربي (الإسرائيلي) وحرب تشرين الأول متمثلة بشخص الملك حسين عاهل الأردن بإعلانه: "إن العرب يقاتلون من أجل استرداد أراضيهم التي احتلتها (إسرائيل) بقوة السلاح، وإنهم سيواصلون القتال حتى يتسنى لهم استرداد تلك الأراضي واستعادة حقوقهم في القدس". وكانت مواقفه من النزاع تتجلى بعدم التخلي عن الأرض التي استلبتها (إسرائيل) وأنه يريد سلاماً دائماً يستند إلى القرار الصادر عن منظمة الأمم المتحدة في 22/ تشرين الثاني/ 1967. كما أضاف أن الحرب العربية - (الإسرائيلية) الدائرة جاءت نتيجة للسياسة التوسعية التي تنتهجها (إسرائيل) بحجة أنها تريد حدوداً آمنة، وعلى (إسرائيل) أن تختار ما بين الأرض والسلام ولا يمكنها أن تحصل على الاثنين معاً[5].

3 - موقف الإمارات:

توضح موقف الإمارات بوضعها جميع إمكاناتها تحت تصرف مصر وسوريا، وذلك لأن المعركة التي خاضتها كلتا الدولتين مع (الإسرائيليين) هي معركة الأمة العربية أجمع، جاء ذلك على لسان وزير خارجية دول الإمارات العربية المتحدة السيد (أحمد خليفة السويدي)[6]، إذ أكد "أن على الدول العربية أجمع أن تضع كل إمكاناتها العسكرية والمالية في خدمة هذه القضية"، كما أعلنت دولة الإمارات أنها أوقفت صادرات البترول إلى الولايات المتحدة وحذرت من أن نفس الإجراء سوف يتخذ ضد أية دولة

(5) د. حمدي الطاهر، حرب أكتوبر في الإعلام العالمي، القاهرة، المطبعة العالمية، ط2، 1977، ص322.

(6) أحمد خليفة السويدي: كان وزير خارجية الإمارات منذ تأسيسها، أعلن عن قيام الدولة في 2 كانون الأول 1971، بقي في منصبه لعدة سنوات حتى عيّن مستشاراً وممثلاً شخصياً لرئيس الدولة.

أخرى تؤيد (إسرائيل) في المستقبل[7].

4 - موقف السعودية:

أعلنت السعودية موقفها بقرار من الملك فيصل بتخفيض إنتاج البترول بنسبة 18% وبتوقف تام لشحنات البترول السعودي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما لم تقم حكومة الولايات المتحدة بتعديل موقفها الحالي في حرب الشرق الأوسط، كما أنها ألغت إجازة عيد الفطر لجميع الموظفين العاملين في وزارة الدفاع والطيران والداخلية والحرس الوطني والصحة والإعلام[8].

5 - موقف ليبيا:

كان الموقف الليبي مشابهاً للموقف السعودي، إذ قررت ليبيا قطع الإمدادات النفطية عن الولايات المتحدة الأمريكية[9]. وإن الجانب العربي لن يوافق على إيقاف النزاع ضد (الإسرائيلين)، وأعلنت ليبيا أيضاً أن أي وقف لإطلاق النار سوف يؤدي إلى حدوث شقاق في التضامن العربي الذي تبنته مصر ويعارضه العراق.

6 - موقف الجزائر:

اقتصرت ردود الفعل الجزائرية على تبادل الرسائل مع الفلسطينيين والإعراب عن قلقهم وأسفهم حيال الوضع في فلسطين.

الوضع قبل الاتفاقية:

أدت حرب تشرين الأول بعد عدم التطبيق الكامل لبنود القرار رقم

(7) Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC, Review, 2004.

(8) محمد حسنين هيكل، الحل والحرب، مصدر سابق، ص102.

(9) المصدر نفسه، ص132.

338 والنتائج غير المثمرة لسياسة المحادثات المكوكية التي انتهجتها الخارجية الأمريكية والتي كانت عبارة عن استعمال جهة ثالثة وهي الولايات المتحدة كوسيط بين جبهتين غير راغبتين بالحديث المباشر متمثلة بالعرب و(إسرائيل)، أدت تلك العوامل إلى تعثر وتوقف شبه كامل في محادثات السلام ومهدت الطريق إلى نشوء قناعة لدى الإدارة الأمريكية المتمثلة في الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بأن الحوار الثنائي عن طريق وسيط سوف لن يغير من الواقع السياسي لمنطقة الشرق الأوسط[10].

النتائج المترتبة على اتفاق كامب ديفيد:

اتفاق كامب ديفيد من أهم الاتفاقيات في مسار الصراع العربي (الإسرائيلي)، فهو أول اتفاقية رسمية بين دول عربية و(إسرائيل)، وأول اعتراف رسمي لدولة عربية بها.

وجاءت بعد حرب 1973 التي فتحت باب التفاوض المصري (الإسرائيلي)، ومن أهم نتائج ذلك الاتفاق خروج مصر عسكرياً من دائرة الصراع العربي (الإسرائيلي)، وكذلك حدوث تغيرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر بسبب ما وصفه البعض بتوقيع السادات على اتفاقية السلام دون المطالبة باعتراف (إسرائيل) بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى عام 1989م نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية، ومن جهة أخرى حصل كل من السادات ومناحيم بيغن على جائزة نوبل للسلام عام 1978م مناصفة بعد الاتفاق حسب ما جاء في مبرر المنح للجهود الحثيثة في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط[11].

---

(10) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني، دار الشروق، القاهرة، 1996، ص46.

(11) مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: العرب والنظام العالمي الجديد (الواقع والتوقعات)، الملف الاستراتيجي (2)، عمان، ط1، 2001، ص61.

قبل اتفاق كامب ديفيد -التي كان يهرع إليها السادات منذ 1975 حينما رفع شعار "مصر بدون عروبة"- كان هناك تمسك واضح من قبل النخبة الحاكمة المصرية بثوابت السياسة العربية والإقليمية تجاه العدو المباشر المسمى (إسرائيل)[12].

وكان هناك اقتناع مطلق لدى النخبة بأن (إسرائيل) تمثل مصدر تهديد استراتيجي للأمن القومي العربي عامة والمصري خاصة، مما يشكل خطراً على مكانة مصر المركز، وكان هناك اقتناع مطلق بأن الحياد في قضية الصراع العربي (الإسرائيلي) غير جائز وغير ممكن، كما كانت أجهزة الدولة السيادية المصرية - الممثلة في وزارات الدفاع والخارجية وأجهزة الاستخبارات- على يقين تام بمقتضيات الأمن القومي المصري، التي لا يمكن أن تتفق بأي حال من الأحوال مع خيار السلام الاستراتيجي.

وعلى الرغم من ذلك فقد فرض السادات رؤيته وسياسته، ضارباً بأجهزة الدولة السيادية عرض الحائط، وهو ما أكده أحمد ثابت[13] قائلاً: "إن البلاد النامية والعربية التي يكون فيها الحاكم الفرد المصدر الرئيسي للسلطة الدستورية والقانونية والفعلية، عادة ما تنشأ فيها فجوة واسعة بين تقديرات وسياسات وتصريحات رئيس الدولة، وبين التقديرات الاستراتيجية وتقديرات الموقف التي تأخذ بها مؤسسات أو أجهزة الدولة، وخصوصاً تلك التي تتعامل مع قضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية".

من عدو استراتيجي إلى حليف استراتيجي:

لقد انتهك السادات المقتضيات الثابتة للأمن القومي المصري من خلال ربط الأخير بالتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، ومن

---

(12) المصدر نفسه.

(13) ناصيف حتي، مستقبل العلاقات العربية- الأوروبية، بين الشرق أوسطية والمتوسطية (حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (205)، آذار 1996، ص37-41.

خلال تحويل العدو الاستراتيجي إلى حليف استراتيجي. وقام بتعديل الأمن القومي المصري- وهو أمر غير قابل للتعديل لكونه خاضعاً لحتمية الجغرافيا والتاريخ- فجعل مصر تخسر محاورها الأمنية ليس في الشرق فقط بل في الجنوب أيضاً، حيث تم تقزيم الدور السياسي الخارجي المصري، وحصره في حدود مصر فقط، بعد أن كان ممتداً عربياً وأفريقياً وإسلامياً[14].

ولم تكن معركته في أكتوبر 1973 بهدف التحرير، ولكنها كانت بهدف تحريك المفاوضات والصلح المنفرد مع (إسرائيل)، وخطب ود واشنطن التي اعتبرها السادات الممسكة بكافة خيوط اللعبة. وإذا كانت مصر السادات قد انتصرت في تلك الحرب، فإنها لم تنتصر في حفظ أمنها القابع خارج حدودها، كما يؤكده المستشار والمؤرخ طارق البشري[15].

وكما تم جر مصر في عهد محمد أنور السادات نحو عقد صلح منفرد مع (إسرائيل)، فقد تم جر مصر في عهد جمال عبد الناصر نحو حرب نظامية لم يكن في مقدور مصر مجابهتها، وكلاهما عرض بوابة مصر الشرقية للتهديد الخارجي (الإسرائيلي)، فلم تجلب حرب 1967 التي جُرّ إليها "عبد الناصر" جرّاً، إلا مزيداً من الاحتلال (الإسرائيلي) لحدود مصر الشرقية، ومزيداً من انتهاك أمنها، وتقويض استقلالها. ولذلك فعلى الرغم من اختلاف استراتيجيتهما، فقد أفضت سياسة كل منهما إلى تضييع أمن مصر واستقلالها.

لقد غاب عن كلا الرئيسين خيار المقاومة الشعبية الذي كان - ولا

---

(14) أنس مصطفى كامل، الموقف الإسرائيلي قبيل كامب ديفيد، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، كانون الثاني/ يناير 1979، ص26.

(15) طارق البشري: مؤرخ تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة 1953، عيّن بعدها في مجلس الدولة حتى تقاعده سنة 1988، يكتب في القانون والتاريخ والفكر وله مؤلفات عديدة منها (الحركة السياسية في مصر 1945-1952)، صدر سنة 1977.

يزال- هو الطريق الأنجع الوحيد لتكبيد العدو خسائر يومية مستمرة، تؤدي في النهاية إلى جلائه.

بدأ الرئيس المصري محمد أنور السادات يقتنع تدريجياً بعدم جدوى القرار رقم 338 بسبب[16]:

- عدم وجود اتفاق كامل لوجهات النظر بينه وبين الموقف الذي تبناه الرئيس حافظ الأسد، حيث كان أكثر تشدداً من ناحية القبول بالجلوس على طاولة المفاوضات مع (إسرائيل) بصورة مباشرة.
- تدهور الاقتصاد المصري.
- عدم ثقة الرئيس السادات بنوايا الولايات المتحدة بممارسة أي ضغط ملموس على (إسرائيل).
- إن هذا مهد الطريق للرئيس السادات في أن يفكر على أن مصر يجب أن تركز على مصالحها بدلاً من مصالح مجموعة الدول العربية وكان يأمل إلى أن اي اتفاق بين مصر و(إسرائيل) سوق يؤدي إلى اتفاقات مشابهة للدول العربية الأخرى مع (إسرائيل)، وبالتالي سوف يؤدي إلى حل للقضية الفلسطينية.

من جانب آخر، انتهز مناحيم بيغن جميع تلك العوامل وبدأ يقتنع أن إجراء مفاوضات مع دولة عربية كبرى واحدة أفضل من المفاوضات مع مجموعة من الدول، وإن أي اتفاق سيكون في مصلحة (إسرائيل)، إما عن طريق السلام مع أكبر قوة عسكرية عربية أو عن طريق عزل مصر عن بقية الوطن العربي.

واستناداً إلى إبراهيم نافع[17] فإن الرئيس الروماني نيكولاي

---

(16) مصطفى علوي، التجربة المصرية في التسوية السلمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 133، الأهرام، القاهرة، نيسان/ أبريل 1988، ص24.

(17) ابراهيم نافع من مواليد 1934، حصل على ليسانس الحقوق عام 1956 من جامعة عين شمس، عمل رئيساً لتحرير الأهرام ثم رئيساً لمجلس الإدارة، وقد أجرى أحاديث =

تشاوشيسكو[18] قد قال: "بأن مناحيم بيغن بلا شك صهيوني وصهيوني جداً، ولكنه رجل سلام، لأنه يعرف ما هي الحرب. ولكنه أيضاً يريد أن يترك اسمه علامة في تاريخ الشعب اليهودي[19].

سبقت زيارة الرئيس السادات للقدس مجموعة من الاتصالات السرية، إذ تم إعداد لقاء سري بين مصر و(إسرائيل) في المغرب تحت رعاية الملك الحسن الثاني[20]، التقى فيه موشي ديان[21] وزير الخارجية (الإسرائيلي)، ونائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية حسن التهامي[22]، وفي أعقاب تلك

= صحفية هامة مع عدد كبير من رؤساء وملوك العالم ورؤساء الوزارات. شبكة الاتصالات العالمية، الانترنت، موسوعة وكيبيديا، تاريخ الدخول 1/ 7/ 2008.

(18) نيكولاي تشاوشيسكو: (26 يناير 1918-25 ديسمبر 1989) كان ديكتاتوراً شيوعياً حكم رومانيا منذ سنة 1965 وإلى سنة 1989 لما قامت ثورة أنهت حكمه وأعدمته هو وامرأته إيلينا بالرصاص أمام التلفزيون بعدما عملوا له= =محاكمة عسكرية استمرت ساعتين وحكم عليه بالإعدام بتهم ارتكاب جرائم ضد الدولة، الإبادة الجماعية وتدمير الاقتصاد الروماني. شبكة الاتصالات العالمية، الانترنت، موسوعة ويكيبيديا، تاريخ الدخول 1/ 7/ 2008.

(19) شهادة مبارك للتاريخ، بي بي سيnews/ newside449-469.sym. تاريخ الدخول إلى الموقع 10/ آذار/ 2009 http://news.bbc.co.uk/hi/arabic.

(20) الملك الحسن الثاني: ملك المغرب الراحل تولى الحكم سنة 1961 بعد وفاة والده محمد الخامس، درس القانون بالرباط وحصل على الشهادة فيه، طالب المغرب وبشدة في بداية التسعينات استرجاع الصحراء المغربية التي كانت تحت النفوذ الإسباني، وتوج الأمر تم خلالها تحرير الصحراء. شبكة الاتصالات العالمية، الإنترنت، موسوعة وكيبيديا، تاريخ الدخول 1/ 7/ 2008.

(21) موشي دايان (20 مايو 1915-16 اكتوبر 1981)، كان عسكرياً وسياسياً (إسرائيلياً)، يترجم اسمه من العبرية إلى العربية إلى "القاضي موسى" ويلقب في الوطن العربي بالأعور. أعجب به رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بن غوريون أشد الإعجاب واختاره شمعون بيريز لحمايته الشخصية وترقى بالمناصب العسكرية إلى أن وصل لمنصب رئيس الأركان (الإسرائيلي). شبكة الاتصالات العالمية، الإنترنت، موسوعة وكيبيديا، تاريخ الدخول 1/ 7/ 2008.

(22) حسن التهامي: ضابط من الضباط الأحرار، مارس العمل السري قبل قيام الثورة وشارك في حرب فلسطين عام 1948. قام حسن التهامي بدور رئيس وفعال في الاتصالات السرية التمهيدية مع (إسرائيل)، لإبرام معاهدة السلام. ورافق حسن التهامي =

الخطوة التمهيدية قام الرئيس السادات بزيارة لعدد من الدول ومن بينها رومانيا، وتحدث مع رئيسها تشاوشيسكو بشأن مدى جدية بيغن ورغبته في السلام، فأكد له تشاوشيسكو أن بيغن رجل قوي وراغب في تحقيق السلام.

وبعد ذلك اللقاء استقرت فكرة الذهاب إلى القدس في نفس الرئيس السادات، وأخبر وزير خارجيته الذي رفض هذا الأمر وقال له: "إذا ما ذهبنا إلى القدس، سنكون في مركز حرج يمنعنا من المناورة"، كما أن سيناء لم ولن تكون في يوم ما مشكلة، وأخبره أنه بذهابه إلى القدس فإنه (سيلعب بجميع أوراقه دون أن يجني شيئاً، وأنه سيخسر الدول العربية، وأنه سيجبر على تقديم بعض التنازلات الأساسية)، ونصحه ألا يعطي (إسرائيل) فرصة لعزل مصر عن الوطن العربي؛ لأن (إسرائيل) ستتمكن من أن تملي شروطها على مصر في هذه الحالة[23].

اقترح اسماعيل فهمي[24] عليه عقد مؤتمر دولي للسلام في القدس

= الرئيس السادات في رحلته إلى القدس عام 1977. وشارك حسن التهامي في كافة المفاوضات التي أدت إلى توقيع معاهدة الصلح المصرية (الإسرائيلية)، ظل حسن التهامي أقرب المقربين للرئيس السادات إلا أنه أدلى في عام 1979 بتصريحات صحفية معادية لليهود و(للإسرائيلين) نشرت في الكويت وأثارت استياء السادات والحكومة (الإسرائيلية) مما أدى إلى عودته مرة أخرى إلى دائرة الظل.

(23) حسن أبو طالب، علاقات مصر العربية (1970-1981)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 64.

(24) اسماعيل فهمي (1992-1997): كان سياسياً ودبلوماسياً مصرياً في الأمم المتحدة كان سفير مصر إلى النمسا من 1968 إلى 1971، ووزيراً للسياحة 1973، ووزيراً للخارجية من 1973-1977، ونائباً لرئيس الوزراء 1975-1977. وقد منح درجة الاستاذية. استقال من الحكومة في العام 1977 اعتراضاً على زيارة الرئيس محمد أنور السادات إلى (إسرائيل)، وقد كان شديد الانتقاد لسياسة السادات وقراراته. دوام على كتابة الكتب والمقالات، أشهر كتبه (التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، رؤية عربية).

الشرقية تحضره الأمم المتحدة والدول الكبرى لوضع فلسفة أساسية لمعاهدة السلام، مع استمرار مفاوضات السلام في جنيف[25].

وفي افتتاح دورة مجلس الشعب عام 1977م، أعلن السادات استعداده للذهاب إلى القدس بل والكنيست (الإسرائيلي)، وقال: "ستدهش (إسرائيل) عندما تسمعني أقول الآن أمامكم إنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم، إلى الكنيست ذاته ومناقشتهم". وانهالت عاصفة من التصفيق من أعضاء المجلس، ولم يكن ذلك الهتاف والتصفيق يعني أنهم يعتقدون أنه يريد الذهاب فعلاً إلى القدس.

ألقى الرئيس السادات خطاباً أمام الكنيست (الإسرائيلي) يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1977م. وشدد في ذلك الخطاب على (أن فكرة السلام بينه وبين إسرائيل ليست جديدة، وأنه يستهدف السلام الشامل)، وأقر أنه لم يتشاور مع أحد من الرؤساء العرب في شأن تلك الزيارة، واستخدم بعض العبارات العاطفية التي لا تصلح للتأثير في المجتمع (الإسرائيلي)، مثل: الإشارة إلى أن إبراهيم (عليه السلام) هو جد العرب واليهود، واقتران زيارته بعيد الأضحى.

دعا الرئيس السادات بيغن لزيارة مصر، تمت الزيارة وعقد اجتماع بينهما في الإسماعيلية، وقد تخاذل السادات أمام بيغن الذي تكلم عن حق (إسرائيل) في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، وعدوان مصر على (إسرائيل). وقال بيغن بحدة شديدة: "وقد كان في وسعي أن أبدأ المباحثات بالمطالبات باقتسام سيناء بيننا وبينكم، ولكني لم أفعل"[26].

بعد اجتماع الإسماعيلية بشهر واحد اجتمعت اللجنة السياسية من وزراء خارجية مصر و(إسرائيل) والولايات المتحدة في القدس. وفي أثناء

(25) إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1985، ص 14.

(26) صلاح العقاد، السادات وكامب ديفيد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1982، ص 19.

انعقاد تلك اللجنة شرعت (إسرائيل) في بناء مستوطنات جديدة في سيناء، لاستخدامها كورقة مساومة على مصر. لم يكن بيغن مستعداً لقبول تنازلات، وقال وزير الخارجية (الإسرائيلي) "موشي ديان" : "إنه من الأفضل لإسرائيل أن تفشل مبادرة السلام على أن تفقد (إسرائيل) مقومات أمنها".

وعرض (الاسرائيليون) على مصر ترك قطاع غزة للإدارة المصرية مقابل تعهد بعدم اتخاذها منطلقاً للأعمال الفدائية، وكان هدفهم من ذلك عدم إثارة موضوع الضفة الغربية وبذلك تكون (إسرائيل) حققت هدفاً جوهرياً من أهداف المباحثات وهو التركيز على مسألة الانسحاب من سيناء، بما يؤدي إلى صلح منفرد مع مصر، وتوسيع الهوة بين الرئيس السادات والفلسطينيين.

شعر الرئيس السادات أن (الإسرائيليين) يماطلونه؛ فألقى خطاباً في تموز/ يوليو 1978م قال فيه: إن بيغن يرفض إعادة الأراضي التي سرقها إلا إذا استولى على جزء منها كما يفعل لصوص الماشية في مصر[27].

أنشأ الرئيس السادات الحزب الوطني الديمقراطي وتولى رئاسته، وزادت قبضته العنيفة على القوى المعارضة لتوجهاته، ثم لجأ إلى الاستفتاء الشعبي على شخصه، ترددت مصر بين المضي في المبادرة والعودة إلى مكانها الطبيعي في الصف العربي وحينها وضع الرئيس كارتر ثقله لكيلا تعود مصر إلى الصف العربي، ودعا الرئيس السادات وبيغن إلى اجتماعات في كامب ديفيد.

محادثات ما قبل الاتفاق:

وصل الوفدان المصري و(الإسرائيلي) إلى كامب ديفيد يوم 5 أيلول/

(27) منير الحمش، السلام المدان، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط 2، 1970، ص 50.

سبتمبر 1978. ذهب الرئيس السادات إلى كامب ديفيد وهو لا يريد أن يساوم، وإنما ردد مشروع قرار مجلس الأمن رقم 242 كأساس للحل. أما الرئيس كارتر و(الإسرائيليون) فكانوا مقتنعين بأن الرئيس السادات لن يوافق قط على أي وجود (إسرائيلي) في سيناء، كما أنه لن يصر على موضوع الدولية الفلسطينية، وأدرك الأمريكيون أن الرئيس السادات لا يمكنه تحمل الفشل على عكس بيغن، فإن الفشل يعني بقاء الوضع الراهن، وبقاء الوجود (الإسرائيلي) في الأراضي العربية المحتلة.

وفي اليوم الأول من المحادثات قدم السادات أفكاره عن حل القضية الفلسطينية بجميع مشاكلها متضمنة الانسحاب (الإسرائيلي) من الضفة وغزة وحلول لقضية المستوطنات (الإسرائيلية)، واستناداً إلى مبادرة السادات فإنه لم يركز في محادثاته كما يعتقد البعض على حل الجانب المصري فقط من القضية.

حاولت الإدارة الأمريكية إقناع الجانبين أن يتجنبا التركيز على القضايا الشائكة مثل الانسحاب الكامل من الضفة الغربية وغزة ويبدآ المناقشات على قضايا أقل حساسية مثل الانسحاب (الإسرائيلي) من سيناء، وكان الهيكل العام للمحادثات التي استمرت 12 يوماً يتمحور على ثلاثة مواضيع رئيسة[28].

قضية الضفة الغربية وقطاع غزة:

استند ذلك المحور على أهمية مشاركة مصر و(إسرائيل) والأردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني في المفاوضات حول حل القضية التي اقترحت الولايات المتحدة إجراءات انتقالية لمدة 5 سنوات لغرض منح الحكم الذاتي الكامل لهاتين المنطقتين وانسحاب (إسرائيل) الكامل بعد

(28) حسن أبو طالبن علاقات مصر العربية 1970-1981، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص27.

إجراء انتخابات شعبية في المنطقتين، ونص الاقتراح أيضاً على تحديد آلية الانتخابات من قبل مصر و(إسرائيل) والأردن على أن يتواجد فلسطينيون في وفدي مصر والأردن.

حسب الاقتراحات آنذاك كان على (إسرائيل) بعد الانتخابات المقترحة أن تحدد في فترة 5 سنوات مصير قطاع غزة والضفة الغربية من ناحية علاقة هذين الكيانين مع (إسرائيل) والدول المجاورة الأخرى.

- علاقات مصر و(إسرائيل): استند هذا على أهمية الوصول إلى قنوات اتصال دائمة من ناحية الحوار بين مصر و(إسرائيل) وعدم اللجوء إلى العنف لحسم النزاعات، واقترحت الولايات المتحدة فترة 3 أشهر لوصول الجانبين إلى اتفاقية سلام.
- علاقة (إسرائيل) مع الدول العربية: حسب المقترح الأمريكي كان على (إسرائيل) العمل على إبرام اتفاقيات سلام مشابهة مع لبنان وسوريا والأردن، بحيث تؤدي في النهاية إلى اعترافات متبادلة وتعاون اقتصادي في المستقبل.

كان الموقف (الإسرائيلي) متشدداً يرفض التنازل، وهو ما جعل السادات يعلن لمرافقيه أنه قرر الانسحاب من كامب ديفيد، فنصحه وزير الخارجية الأمريكي "سايروس فانس"[(29)] أن يلتقي بكارتر على انفراد، واجتمع الرئيسان نصف ساعة خرج بعدها السادات ليقول للوفد المصري: "سأوقع على أي شيء يقترحه الرئيس كارتر دون أن أقرأه". وحاول وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل اقناعه بعدم قبول المشروع الأمريكي؛ لأنه هو ذاته مشروع (إسرائيل)، لكنه لم يجد منه أذناً صاغية، فقدم استقالته في

(29) سايروس فانس: وزير خارجية أمريكا الأسبق في عهد الرئيس جيمي كارتر واستقال من منصبه عام 1980 بعد أن وافق الرئيس الأمريكي بقيام القوات المسلحة بعملية عسكرية لتخليص الرهائن الأمريكيين.

كامب ديفيد فقبلها السادات، وطلب منه تأجيلها لحين العودة إلى القاهرة[30].

الإجراءات العربية قبل اتفاق كامب ديفيد:

طرأت في (إسرائيل) تغيرات سياسية داخلية تمثلت بفوز حرب الليكود[31] في الانتخابات (الإسرائيلية) عام 1977، وكان الليكود لا يعارض فكرة انسحاب إسرائيل من سيناء ولكنه كان رافضاً لفكرة الانسحاب من الضفة الغربية[32].

تزامنت تلك الأحداث مع صدور تقرير معهد بروكنغس[33] الذي يُعدّ من أقدم مراكز الأبحاث السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة، ونص التقرير على ((ضرورة اتباع منهج حوار متعدد الأطراف" للخروج من مستنفع التوقف الكامل في حوار السلام في الشرق الأوسط))[34].

لذا اتخذت الدول العربية جملة إجراءات منها:

1 - مؤتمر القمة السادس (الجزائر 26/ تشرين الثاني/ 1973):

في مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر عدّ المؤتمر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. كما تماشى

---

(30) دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، بيروت، دار الشرق الأوسط، 1413ه/ 1993م، ص 92.

(31) حزب الليكود: يمثل تياراً أقرب إلى الوسط من منافسه الرئيس حزب العمل (الإسرائيلي) الذي هيمن على السياسة (الإسرائيلية) منذ المراحل الأولى لنشوء دولة (إسرائيل) تم تأسيسه عام 1973.

(32) مركز دراسات الوحدة العربية، حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت، 2004، ص 479.

(33) معهد بروكنغس: من أقدم مراكز الأبحاث السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة يضع الخطة الشاملة لمستقبل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

(34) صلاح العقاد، السادات وكامب ديفيد، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1989، ص 64.

مع تلك الرؤية كلّ من مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز ومؤتمر القمة الإسلامي الثاني[35].

2 - مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط (26-30/ تشرين الأول/ 1974):

عدَّ مؤتمر القمة العربي السابع منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وسلمت كل من الأردن والعراق بذلك، وكانت الدولتان قد تحفظتا على القرار. وأصدر المؤتمر قراراً، منع فيه الحلول الانفرادية، والإبقاء على مساندة منظمة التحرير الفلسطينية. وغدا واضحاً أن النظام الرسمي العربي أصبح أمام خيارين: إما التسوية الشاملة (في مؤتمر السلام في جنيف) أو العودة إلى المعركة والتحرير.

3 - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3236):

في 13/ تشرين الثاني/ 1974 ألقى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات[36]، خطاب فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي 22/ تشرين الثاني/ 1974 أصدرت الجمعية العامة قرار رقم (3236)[37] الذي أعطى للفلسطينيين حق تقرير مصيرهم، ثم أصدرت الجمعية القرار رقم (3237)[38] دعت فيه منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مداولاتها

---

(35) مؤتمر القمة الإسلامي: هو أعلى هيئة في المنظمة، ويتولى مهمة وضع الاستراتيجية الخاصة بالسياسية والعمل الإسلاميين، ويعقد بغرض بحث القضايا التي تكتسب أهمية حيوية بالنسبة للعالم الإسلامي ورسم سياسة المنظمة وفقاً لذلك، مرة كل ثلاث سنوات. وهي منظمة دولية عضوية دائمة في الأمم المتحدة.

(36) ياسر عرفات: محمد عبد الرحمن عبد الرؤوف القدوة الحسيني، الإسم الحقيقي لياسر عرفات الذي اتخذ اسم ياسر وكنيته أبو عمار في أثناء دراسته في كلية الهندسة بجامعة القاهرة إحياءً لذكرى مناضل فلسطيني قتل وهو يكافح الانتداب البريطاني. في شباط 1969 انتخب رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(37) راجع الملحق (3)، ص 201.

(38) راجع الملحق (4)، ص 203.

وجلسات كل المؤتمرات بصفة مراقب، وقد عزا المراقبون السياسيون المكسب إلى قرار مؤتمر الرباط عام 1974.

في عام 1976 انعقد في الرياض مؤتمر محدود للقمة العربية، تبنى شعار (الدولة الفلسطينية المستقلة).

في آذار/ مارس 1977 أقر المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر المعقود في القاهرة صيغة الدولة الفلسطينية التي أقرها مؤتمر الرياض[39].

4 - فشل الدعوى لمؤتمر جنيف للسلام:

بعد أن عقدت مصر مع الكيان الصهيوني اتفاقية جزئية في الأول من أيلول/سبتمبر 1975، لم يلبِّ العالم دعوة منظمة التحرير لعقد مؤتمر جنيف للسلام، الذي خطط له مؤتمر الرباط عام 1974.

وساد جوٌ من الفتور في العلاقات بين منظمة التحرير والحكومة المصرية، فاتجهت المنظمة بثقل علاقاتها نحو سوريا، لكن ذلك التوجه أصابه الفتور هو الآخر، بعدما اختلف الموقفان تجاه الحرب الأهلية اللبنانية[40]. في أيلول/ سبتمبر 1976.

في تلك الأثناء نشطت الحكومة المصرية في تحقيق فكرة قوامها أن تقوم دولة فلسطينية، إلى جوار الكيان الصهيوني، على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، ترتبط باتحاد فدرالي أو كونفدرالي مع الأردن.

---

(39) إسماعيل فهمي، مصدر سابق، ص 87.

(40) الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1991): أهم الحروب أو المعارك الأهلية التي حصلت ونهايتها سيطرة سوريا على لبنان ونهاية الحرب الأهلية واحتلال (إسرائيل) للجنوب اللبناني وسيطرة بشير الجميل على المناطق المسيحية وتأسيس القوات اللبنانية وطرد منظمة التحرير من لبنان واستلام الكتائب السلطة.

خلاصة الوضع قبل اتفاق كامب ديفيد:

لم تستطع الدول العربية استثمار حالة تفاهمها لتظهر بمظهر موحد، فبين دولة تخجل من إعلان موقفها، إلى دولة تملأ الدنيا ضجيجاً دون فعل، إلى دولة تمعن في إظهار اندفاعها للتسوية السريعة، والموقف الأخير هو ما تمثل بموقف مصر، كل ذلك أدى إلى تعامل مراكز القوى العالمية مع الموقف العربي بذلك الاستخفاف.

موقف الدول العربية بعد توقيع المعاهدة:

موقف العراق:

جاء في التقرير السياسي للمؤتمر الحادي عشر لحزب البعث ما يبين رأي العراق في ما كان يجري"... فإن استمرار وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان بظروفه السياسية والاجتماعية والإعلامية المعروفة، وسيادة أساليب الإفساد، والارتزاق، والسمسرة، والتملق، والتحالفات الانتهازية، في كثير من جوانب الحياة السياسية والاجتماعية فيه، أغرت بعض القيادات والأوساط في المقاومة الفلسطينية، وبخاصة منها منظمة (فتح)، بالانغماس في اللعبة السياسية اللبنانية، بإقامة شبكة واسعة من العلاقات السياسية والاجتماعية، والظهور في المجتمع اللبناني وفي السلطة اللبنانية بمظهر الوجهاء والمتنفذين"[41].

ولم يبرئ العراق كافة الدول العربية وحتى الاتحاد السوفيتي نفسه، في تليين مواقفهم واستعدادهم لقبول حلول التسوية بالقول: "كان هناك قبل زيارة السادات للقدس جبهة واسعة تضم أصحاب التسوية، بصرف النظر عن الاختلاف النسبي في سياساتهم ومواقفهم وكان السادات من أبرز

(41) التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، القيادة القومية، بغداد، 1980، ص 147.

عناصر هذه الجبهة التي ضمت النظام السوري والأردني وقيادات في منظمة التحرير الفلسطينية وكل الأنظمة العربية اليمينية، كما ضمت المعسكر الشرقي والغربي على حد سواء"[42].

لقد عارضت الدول العربية- عدا السودان وسلطنة عمان- النتائج التي توصلت إليها جهود السلام، وإن اختلفت حدة التعبير عن معارضتها، وتباينت ردود الفعل بين الانتقادات الحادة من جانب مجموعة الرفض التي تزعمها، العراق، وبين الإعلان عن مواقف محددة بشكل متحفظ بزعامة المملكة العربية السعودية، وإلى جانب الكتلة المعارضة، عبر بعض الدول عن مواقف محايدة، من بينها المغرب وموريتانيا، ويمكن تقسيم موقف الدول العربية طبقاً لما ظهر في مؤتمر بغداد في 3/ تشرين الثاني من عام 1978 كالآتي[43]:

1 - الدول التي هاجمت معاهدة السلام وتضم بالإضافة إلى العراق، سوريا اليمن الجنوبية- الجزائر- ليبيا- ومنظمة التحرير الفلسطينية، الأردن، حيث رأت أنها لم تسفر عن أي نقاط لصالح القضية الفلسطينية، وأنها تمس صميم عروبة القدس.

2 - المحور السعودي: ويضم السعودية، ودول الخليج، عدا عمان، واتسم موقف هذه الدول بالاعتدال النسبي والدبلوماسية الهادئة.

3 - لبنان: اعترض على كامب ديفيد ومعاهدة السلام، لأنه يرى أن الاتفاقيتين قد أغفلتا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإن معاهدة السلام ذكرت الشعب وأغفلت الأرض.

4 - تونس: اعتراضها كان على أساس أن المعاهدة لم تنص على قيام دولة فلسطينية، وعدم احترام الاجماع العربي، وإن المعاهدة لم تستجب لمطالب الشعوب الإسلامية في ما يتعلق بالقدس.

---

(42) المصدر نفسه، ص 147.

(43) اتفاقيات السلام العربية- الإسرائيلية خلال القرن العشرين.
http://www.moqatel.com.28/7/2009

المبحث الثاني
الموقف الأوروبي من النزاع العربي- (الإسرائيلي)
حتى عام 1982

إن أهم المنطلقات التي تحدد معالم السياسات والممارسات الأوروبية تجاه قضية فلسطين، لا تكمن في مجرى الأحداث وتطوراتها بل تتعلق بجملة ثوابت أوروبية تأثر بها القرار السياسي الأوروبي.

إن قضية فلسطين جزءٌ لا يتجزأ من التعامل الأوروبي مع المنطقة ابتدأت منذ الحرب العالمية الأولى وتأثرت بما أفرزته تلك الحرب من تغيرات على الخارطة الجغرافية- السياسية للمنطقة والارتباطات الاقتصادية والمالية والأمنية بالعالم الغربي، ثم تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى عملية تثبيت الأركان منتقلة إلى مرحلة مهمة جداً تمثلت بخروج العالم الغربي منتصراً من حقبة الصراع على النفوذ مع المعسكر الشيوعي الشرقي.

وتقوم العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية على منظور مشترك تحت إطار صراع الحضارات، أو حوار الحضارات بما يشمله من عوامل دينية وثقافية وفكرية وعلمية وتقنية واقتصادية ومالية وسياسية وأمنية.

كما إن الصراع أو التنافس بين العالم الغربي شاملاً الدول الرئيسة على الساحة الأوروبية يسري تأثيره على كافة الدول الغربية في مختلف الميادين، إذ إن السياسات الأوروبية من الأحداث الجارية في فلسطين تتباين بين دولة وأخرى.

وتتمثل سياسة الدول الأوروبية في أنها تولي اهتماماً كبيراً لإيجاد تسوية عادلة ونهائية للصراع العربي- الإسرائيلي، وبذلك عملت على دعم

المبادرات التي تسعى إلى تعزيز عملية السلام في فلسطين مستعينة بآلية المجتمع المدني والاتصالات بين الطرفين[44].

المساعدات الأوروبية:

بدأت المساعدات الأوروبية للفلسطينيين عام 1971، فكانت أول مساهمة إلى الموازنة العامة لوكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى شملت الرعاية الصحية والتعليم.

طرحت دول أوروبا (إعلان البندقية) في عام 1980 التي أعربت عن تأييدها لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، ثم عملت على تمويل عدة مشاريع لمجموعة منظمات غير حكومية تابعة لقطاعات متنوعة كالصحة والزراعة والتعليم[45].

ويأتي الهدف الطويل الأمد لتلك المساعدات الأوروبية متمثلة بدعم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية، لذلك استمرت الدول الأوروبية في بناء المؤسسات لدعم السلطة الفلسطينية، والمجتمع المدني، وتقديم الدعم لبرامج مصممة خصيصاً لدعم إصلاح الجهاز القضائي أو استراتيجية طويلة الأمد للإدارة الصحية وتعزيز المالية العامة[46].

وتعدّ الدول الأوروبية تحقيق السلام في الشرق الأوسط هدفاً مركزياً تسعى من خلاله إلى إيجاد حل لدولتين (فلسطين- إسرائيل) يفضي إلى تسوية نهائية وشاملة للصراع الفلسطيني- (الإسرائيلي) يستند إلى تنفيذ خارطة الطريق مع (إسرائيل) ودولة فلسطين ديمقراطية وذات سيادة تعيش جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وتتمتع بعلاقات طبيعية مع جيرانها حسب قرارات مجلس الأمن (ف) والأمم المتحدة (242-338-

(44) شوقي الجميل، مصدر سابق، ص 42.
(45) علي الحاج، مصدر سابق، ص 113.
(46) شوقي الجميل، مصدر سابق، ص 44.

1397-1402-1515) وبناءً على مبادئ (مؤتمر مدريد)[47].

وتعدّ دول أوروبا أكبر شريك تجاري وشريك اقتصادي وعلمي وبحثي مهم بالنسبة لـــ (إسرائيل)، كما إن أوروبا شريك سياسي واقتصادي كبير لكل من لبنان وسوريا والأردن ومصر.

إن الموقع الجغرافي لدول أوروبا يفرض علاقة جوار بين أوروبا والمنطقة العربية، وإنه غير قادر على فرض سياسة تجاه المنطقة بل إنه يظل أسيراً للتوجهات الأمريكية و(الإسرائيلية)، ومساعي أوروبا تصطدم دائماً بالتوجهات الأمريكية الرامية إلى تهميش الدور الأوروبي بالمنطقة بشكل عام. فقد طغت المساعدات المالية لدول أوروبا المقدمة للسلطة الفلسطينية على دورها السياسي الذي ظل محدوداً ومهمشاً نزولاً عند رغبة الجانبين (الإسرائيلي) والأمريكي، إلا أن الموقف الرسمي لأوروبا هو الالتزام بمقررات الشرعية الدولية وموقفه ضد الإجراءات الرامية إلى تهويد القدس[48].

طرأت تغييرات تدريجية على الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية مع انطلاق الحوار العربي- الأوروبي بعد حرب عام 1973، وفي عام 1978 صدر بيان مشترك عن اللجنة العامة للحوار طالب الكيان الصهيوني التوقف فوراً عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تغير في الوضع القانوني أو الصيغة الجغرافية للأراضي المحتلة عام 1967 بما في ذلك القدس[49].

(47) مؤتمر مدريد: مؤتمر سلام عقد في مدريد في إسبانيا في تشرين الثاني 1991، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين (إسرائيل) وكل من سوريا، لبنان، الأردن والفلسطينيين. وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية (لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين) و(إسرائيل) وأخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف.

(48) منير الحمش، مصدر سابق، ص 90.

(49) دان تشيرجي، مصدر سابق، ص 25.

بعد احتلال (إسرائيل) الجزء الشرقي من مدينة القدس، بما فيها البلدة القديمة عام 1967، وبدأت باتخاذ إجراءات تهويدها وتفريغها من العرب، بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عام 1967، بمناقشة قضية القدس، في إطار أزمة الشرق الأوسط. فاتخذت قرارها المرقم (2253) في 4 تموز 1967 الذي أعربت فيه عن قلقها الشديد من التدابير (الإسرائيلية) الهادفة إلى تغيير وضع المدينة، وعدت تلك التدابير غير صحيحة، وطالبت (إسرائيل) بإلغائها والامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه تغيير وضع القوى، تلاه في 10 تموز 1967، تقديم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره إلى الجمعية العامة، وضح فيه أن (إسرائيل) لم تتراجع عن الإجراءات التي اتخذتها تجاه تغيير وضع القدس[50].

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المرقم (2254) في تموز 1967 تأكيداً على قرارها السابق، وطالبت (إسرائيل) بإلغاء التدابير كافة التي اتخذت بشأن تغيير وضع القدس، إذ على أثر هذا القرار عيّن السفير السويسري (تالمان) ممثلاً خاصاً للأمن العام للأمن المتحدة، لدراسة الأوضاع في القدس وقدم تقريره في 12 أيلول 1967، مؤكداً أن (إسرائيل) سيطرت على القدس بكاملها، وتطبق التشريعات (الإسرائيلية) عليها وعلى بعض المناطق العربية المحيطة بها، والتي كانت تابعة للإدارة الأردنية، كما أنها بدأت في عملية تهجير السكان العرب والاستيلاء على العديد من الأراضي العربية[51].

أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المرقم (2851) الصادر في 20 كانون الأول 1971 أن كل الإجراءات التي اتخذتها (إسرائيل) لتهويد القدس والاستيطان في الأراضي العربية المحتلة باطلة ولاغية كلياً، ومنذ ذلك التاريخ كانت قرارات الأمم المتحدة كلها تؤكد هذا الوضع.

---

(50) منير الحمش، مصدر سابق، 97.

(51) دان تشيرجي، مصدر سابق، ص 61.

صدر ما يعرف بالإعلان الأوروبي في عام 1980 الذي عدَّ إن ما أسماه السلام العادل يقضي بانسحاب الصهاينة من الأراضي التي احتلها عام 1967، ونص على حق الوجود والأمن لكل دول المنطقة بما فيها (إسرائيل) مما يعني الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

إن الطابع الغالب على السياسة الخارجية لدول أوروبا تجاه المنطقة العربية محكوم بعلاقة ثلاثية، فأي تقارب أوروبي- عربي يأخذ بعين الاعتبار التقارب أو العلاقة الأوروبية- (الإسرائيلية)، كذلك تمارس الدول الأوروبية سياسة إرضاء بين طرفي النزاع معتمدة على فنون أدوات العلاقات العامة أكثر منها على أدوات السياسة الخارجية، وكذلك معتمدة على شراكتها الاقتصادية والسياسية والعلمية مع كل من الدول العربية من جهة و(إسرائيل) من جهة أخرى[52].

لقد كان لحرب تشرين الأول دور كبير في التحرك الأوروبي في المنطقة العربية حيث اتخذ البرلمان الأوروبي فيه قراراً بعد ظهر يوم 17 تشرين الأول 1967، طالب فيه بعقد اجتماع طارئ لمؤتمر وزراء خارجية الدول التسع لبحث المساعي الحميدة التي يمكن أن تقوم بها المجموعة بالنسبة للحرب الدائرة في الشرق الأوسط.

طالبت لجنة القيادة لجمعية اتحاد أوروبا الغربية أن يعقد وزراء الدول السبع الأعضاء اجتماعاً طارئاً لبحث الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يتعين اتخاذها لضمان أمن القارة الأوروبية، وبهدف تحديد الوسائل التي يمكن للدول الأعضاء أن تتبعها بشأن فرض حظر عام على إمداد المتحاربين بالأسلحة ودعوة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى فرض مثل هذا الحظر[53].

---

(52) حمدي الطاهري، مصدر سابق، ص 322.

(53) حمدي الطاهري، مصدر سابق، ص 322.

الموقف الألماني:

يتمثل الموقف الألماني من القضية، في أنه ينحاز غالباً لـــ (إسرائيل) تكفيراً عن ماضيها مع اليهود في العهد النازي، وتتعهد بالمحافظة على أمن (إسرائيل)، وهي بذلك تعمل على تحسين الوجود الألماني في الساحة الأوروبية بعد أن تم تشويه الصورة الألمانية من قبل اليهود[54].

الموقف البريطاني من النزاع العربي- الإسرائيلي:

إن موقف بريطانيا من النزاع تجلى في كونها في موقع أفضل من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بفضل علاقتها الطيبة سواء مع (إسرائيل) أو مع الدول العربية، وكانت الأوساط البريطانية تدعو إلى مبادرات دبلوماسية لوقف هذا النزاع عن طريق الحظر البريطاني لتسليح كلا الطرفين (الفلسطيني- الإسرائيلي) ولقد كان للموقف العربي من حرب تشرين الأول دور كبير على بعض نواب حزب المحافظين الموالين لـــ (إسرائيل)، إذ قررت الدول العربية النفطية تخفيض انتاجها بنفسة 5% شهرياً فاعتمدت هذه المجموعة من النواب الضغط على وزير خارجية بريطانيا السير (إليك دوغلاس هيوم)[55] في تغيير موقفه من فرض حظر على تصدير السلاح للدول المشتركة في حرب تشرين الأول، إلا أن هذا الضغط باء بالفشل حيث تعرض لضغط شديد من نواب حزب المحافظين مهددين بالتصويت ضد الحكومة البريطانية في المناقشات التي تجري في مجلس العموم بشأن الشرق الأوسط.

---

(54) المصدر نفسه، ص 322.

(55) إليك دوغلاس هيوم: شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا منذ عام 1963، وكان عضواً في حزب المحافظين وشغل منصب وزير خارجية من عام 1971 حتى عام 1974.

الموقف الإيطالي:

كان دور إيطاليا من النزاع هو دور الوسيط بين العرب و(الإسرائيليين)، وكانت ترى أن موقفها ليس سهلاً، ولكنه موقف المسؤولية كما ذكر وزير خارجية إيطاليا (الدور مورو)[56]:

"إن المبادرات الإيطالية تستهدف إعادة فتح قناة السويس والاتفاق على حظر الأسلحة إلى الطرفين وتنظيم الضمانات الدولية".

وأضاف مورو وزير خارجية إيطاليا: "إن إيطاليا مهتمة بالأزمة لأنها تحدث في منطقة البحر المتوسط ولأنها تمثل عائقاً أمام الانفراج الدولي الذي هو الهدف الأول للسياسة الخارجية الإيطالية وقال أيضاً:

"إن الحكومة الإيطالية ترى أن حق الوجود لدولة (إسرائيل) ليس محل مناقشة، وإن الهدف الذي يجب الوصول إليه هو تعايش الدول العربية و(إسرائيل) في ظروف أمن حقيقية ومتبادلة، وهذا يعني حل مشكلة الفلسطينيين التي ليست فقط مشكلة اقتصادية واجتماعية ولكن سياسية، وإن إيطاليا حاولت الوصول إلى موقف أوروبي مشترك أكثر قوة وفعالية من الموقف المنفرد الذي اتخذته كل دولة[57].

الموقف الفرنسي:

يرى الفرنسيون أن أزمة الشرق الأوسط يمكن أن تُحل فقط عن طريق التسوية السلمية التفاوضية المبنية على قرار مجلس الأمن رقم (242) وأوضح هذا الرئيس الفرنسي (بومبيدو)[58] وأضاف قائلاً:

---

(56) الدو مورو: زعيم الديمقراطية المسيحية وهو رئيس وزراء إيطاليا، قتل على يد الألوية الحمراء عام 1978.

(57) حمدي الطاهري، مصدر سابق، ص 327.

(58) بومبيدو: الرئيس الفرنسي من عام 1969، ولغاية عام 1974.

"إن الموقف في الشرق الأوسط كان ومازال مصدر خطر دائم ومتزايد، وإن سياسة فرنسا في العالم الإسلامي هي سياسة التعاون"[59].

كما إن وزير خارجية فرنسا (ميشيل جوبير)[60] أعلن أن بلاده تساعد في البحث عن حل للنزاع في الشرق الأوسط، وإن هذا الاقتراح يتماشى مع الاتجاه العام الذي بدأ في مجلس الأمن بشأن إقامة مفاوضات تفتح الطريق إلى تسوية للنزاع.

إن السياسة الفرنسية تؤكد على حق تقرير المصير للفلسطينيين، وتعدّ كل الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الوضع في القدس باطلة، إلا أن السياسة الفرنسية ستظل محكومة في النهاية بثوابت ومحددات تحكمها الجغرافية والمصالح واتجاهات واتساق العلاقات مع الدول الكبرى المؤثرة في المنطقة، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) ترفضان رفضاً قاطعاً أي دور فرنسي أوروبي فعّال تسعيان إلى الحد من الوجود السياسي والاقتصادي لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط.

شروط الاتفاقية:

في 26 مارس 1979 وعقب محادثات كامب ديفيد وقع الجانبان على ما سمي معاهدة السلام المصرية (الإسرائيلية)، وكانت المحاور الرئيسية لهذه الاتفاقية هي إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بين مصر و(إسرائيل) وانسحاب (إسرائيل) من سيناء التي احتلتها بعد حرب الأيام الستة عام 1967، وتضمنت الاتفاقية أيضاً ضمان عبور السفن (الإسرائيلية) قناة السويس واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية[61].

تضمن الاتفاق أيضاً البدء بمفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتي

---

(59) حمدي الطاهر، مصدر سابق، ص 243.

(60) ميشيل جوبير: وزير خارجية فرنسا عام 1973 في زمن الرئيس بومبيدو.

(61) بتاريخ 6/ كانون الأول/ 2008 http://www.yafa-news.com/tareek1/t66.htm

للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242[62].

وضع الاتفاق شروطاً قاسية على مدى تحرك الجيش المصري وقواته في سيناء، فقصرت مثلاً استخدام المطارات الجوية التي يخليها (الإسرائيليون) قرب العريش وشرم الشيخ على الأغراض المدنية فقط.

الخطوط العامة للاتفاقية:

- إن الاتفاقية الأولى بدأت بمقدمة عن السلام وضروراته وشروطه، ثم عرضت التصور الذي تم التوصل إليه "للسلام الدائم في الشرق الأوسط" ونصت على ضرورة حصول مفاوضات بين (إسرائيل) من جهة ومصر والأردن والفلسطينيين من جهة أخرى[63].
- إن الاتفاقية الثانية نصت على التفاوض المباشر بين مصر و(إسرائيل) من أجل تحقيق الانسحاب من سيناء التي احتلتها (إسرائيل) بعد عدوان عام 1967[64].

إضافة إلى هاتين الاتفاقيتين المعلنتين، تم التوقيع على عدة اتفاقات سرية تتعلق بالتعاون بين الدول الثلاث (أمريكا، إسرائيل، مصر) في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتتعلق بالوضع اللبناني وكيفية وقف الحرب الأهلية.

إن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لم تؤدّ على الإطلاق إلى تطبيع كامل في العلاقات بين مصر و(إسرائيل) حتى على المدى البعيد، فكانت

(62) وفاة وزير خارجية مصر الأسبق محمد إبراهيم كامل، الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?archiveId=20826
تاريخ الولوج 25/ تموز/ 2008.

(63) دان تشيرجي، مصدر سابق، ص 85.

(64) دان تشيرجي، المصدر نفسه، ص 72.

الاتفاقية تعبيراً غير مباشر عن استحالة فرض الإرادة على الطرف الآخر واستمرت العلاقات بين البلدين تتسم بالبرودة والفتور[65].

كانت الاتفاقية عبارة عن 9 مواد رئيسية منها اتفاقات حول جيوش الدولتين والوضع العسكري وعلاقات البلدين وجدولة الانسحاب (الإسرائيلي) وتبادل السفراء، ويمكن قراءة المواد التسعة للاتفاقية على هذا الرباط[66].

لم ينجح السفراء الإسرائيليون في القاهرة ومنذ عام 1979 في اختراق الحاجز النفسي والاجتماعي والسياسي والثقافي الهائل بين مصر و(إسرائيل)، ولا يزال العديد من القضايا عالقاً بين الدولتين ومنها[67]:

- امتناع (إسرائيل) التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي.
- مسألة مدينة ام الرشراش المصري والتي لا تزال تحت سيطرة (إسرائيل) ويطلق على المدينة اسم "إيلات" من قبل (الإسرائيليين). إذ إنّ البعض مقتنع بأن أم الرشراش أو إيلات قد تم احتلالها من قبل (إسرائيل) في 10 مارس 1949 وتشير بعض الدراسات المصرية إلى أن أم الرشراش أو إيلات كانت تدعى في الماضي (قرية الحجاج) إذ كان الحجاج المصريون المتجهون إلى الجزيرة العربية يستريحون فيها[68].

---

(65) دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، بيروت، دار الشرق الاوسط، 1413ه/ 1993م، ص 85.

(66) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B46C517C-0d86-455DAF73-9C5EBICD973.htm
àòúîõõ ç ôà ¡.

(67) http://www.islamonlime.net/Arabic/Politics/2004/10/article09.shtml
بتاريخ 9/ تشرين الأول/ 2008.

(68) http://www.almoslim.net/Moslim_Files/eilat/show_articles_main.cfm?id=721
بتاريخ 17/ آذار/ 2008

❖ قضية الأموال التي تعدّها مصر "أموالاً منهوبة" نتيجة استخراج (إسرائيل) للنفط من سيناء لمدة 6 سنوات[69].

استغل بيغن الأيام التي تلت كامب ديفيد مباشرة للإعلان عن عزمه على إقامة مستوطنات في الأراضي المحتلة، ثم بلغت ذروة تصريحاته عام 1981م حين أقسم أنه لن يترك أي جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والقدس.

تأثير الاتفاق استراتيجياً وسياساً على الوضع العربي:

1 - أعيدت إلى مصر سيناء ولكن بسيادة منقوصة تماماً وتحفظات على توزيع الجنود.
2 - أنهت حالة الحرب بين مصر و(إسرائيل).
3 - حازت (إسرائيل) على أول اعتراف رسمي بها من قبل دولة عربية.
4 - تمتع كلا البلدين بتحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة.
5 - فتح الاتفاق وإنهاء حالة الحرب الباب لأمام مشاريع لتطوير السياحة المصرية وبخاصة في سيناء.

يتضح أن الاتفاق كان في صالح (إسرائيل) بعد تغير التوازن العربي بفقدان مصر لدورها المركزي في الوطن العربي، حيث فقد الوطن العربي أكبر قوة عسكرية عربية متمثلة بالجيش المصري، وأدى ذلك إلى نشوء نوازع الزعامة الإقليمية والشخصية في الوطن العربي لسد الفراغ الذي خلفه خروج مصر. وكانت هذه البوادر واضحة لدى القيادات في العراق وسوريا، فحاولت الدولتان إقامة وحدة في عام 1979، لكنها انهارت بعد أسابيع قليلة وقام العراق على وجه السرعة بعقد قمة لجامعة الدول العربية في بغداد في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1978 رفضت خلالها اتفاق كامب ديفيد

(69) جمال علي زهران، السياسة الخارجية لمصر 1970-1981م، آذار مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت)، ص90.

وقررت نقل مقر الجامعة العربية من مصر وتعليق عضوية مصر ومقاطعتها، وشاركت بتلك القمة 10 دول عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وعرفت بإسم "جبهة الرفض"[70].

عقدت قمة عربية عادية في 20 تشرين الثاني 1979، حيث أكدت على تطبيق المقاطعة على مصر. وازداد التشتت في الموقف العربي بعد حرب الخليج الأولى[71] إذ انضمت سوريا وليبيا إلى صف إيران، وحدث في أثناء ذلك التشتت غزو (إسرائيل) للبنان عام 1982 بحجة إزالة منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان، وتمت محاصرة العاصمة اللبنانية لعدة شهور، ونشأت فكرة "الاتحاد المغاربي" الذي كان مستنداً على أساس الانتماء لأفريقيا وليس للانتماء للقومية العربية[72].

أهم وثائق اتفاق كامب ديفيد:

وقع الاتفاقية الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس الوزراء (الإسرائيلي) مناحيم بيغن بحضور الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وذلك في كامب ديفيد، يوم 17 سبتمبر/ أيلول 1978[73].

"نصت الوثيقة الأولى من كامب ديفيد على إجراء مفاوضات حول الوضع النهائي بين الأردن ومصر و(إسرائيل) خلال ثلاث سنوات حول

(70) حسن أبو طالب: علاقات مصر العربية 1970- 1981م، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص20.

(71) حرب الخليج الأولى أو الحرب العراقية الإيرانية: أطلق عليها من قبل الحكومة العراقية اسم قادسية صدام أو القادسية الثانية بينما عرفت في إيران باسم الدفاع المقدس بالفارسية: دفاع مقدس، هي حرب نشبت بين القوات المسلحة لدولتي العراق وإيران، استمرت من 22 أيلول 1980 إلى آب1988. عدت هذه الحرب من أطول الحروب التقليدية في القرن العشرين وأدت إلى مقتل زهاء مليون إنسان من الضحايا وخسائر مالية تقدر بحوالى 1،19 تريليون دولار أميركي.

(72) منير الحمش، السلام المدان، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط2، 1970، ص45.

(73) صلاح العقاد، مصدر سابق، ص77.

الوضع النهائي، على أن يضم الوفد العربي فلسطينيين ممثلين لقطاع غزة والضفة أو فلسطينيين آخرين".

وشملت الاتفاقية وثيقتين:

الوثيقة الأولى:

وسميت: "إطار من أجل السلام في الشرق الأوسط" وحدد الإطار بقراري مجلس الأمن:

- القرار 242 الذي يدعو (بنصه العربي) (إسرائيل) للانسحاب من "الأراضي" العربية التي احتلها في حرب 1967.
- والقرار 338 الذي صدر بعد حرب 1973 ويدعو إلى تنفيذ القرار 242 ووقف إطلاق النار والتفاوض بين الأطراف المعنية لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ونصت على إقامة سلطة تتمتع بحكم ذاتي خلال فترة انتقالية حددت بخمسة أعوام في الضفة الغربية وغزة، وعلى انسحاب الجيش (الإسرائيلي) بمجرد قيام سلطة حكم ذاتي منتخبة.

كما نصت أيضاً على إجراء مفاوضات حول الوضع النهائي بين الأردن ومصر و(إسرائيل) خلال ثلاث سنوات حول الوضع النهائي، على أن يضم الوفد العربي فلسطينيين ممثلين لقطاع غزة والضفة أو فلسطينيين آخرين[74].

الوثيقة الثانية:

أكدت فيها مصر و(إسرائيل) نيتهما التوصل إلى معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة أشهر، وأن يتم تنفيذ بنود المعاهدة في فترة بين عامين إلى

(74) عبد المنعم كاطو وآخرون، عملية السلام الفلسطينية - (الإسرائيلية)، مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 1966، ص62.

ثلاثة أعوام من تاريخ توقيع المعاهدة، في ما لو لم يتفق الطرفان على شيء آخر[75].

واتفق الجانبان على تسوية الحدود وانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، وأن لمصر استخدام المطارات التي يخلفها الإسرائيليون للأغراض المدنية، وعلى حرية مرور السفن في خليج وقناة السويس واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة[76].

وحددت الوثيقة عدد الجنود المرابطين من الطرفين على ضفتي الحدود ومواقعهم وعددهم، وكذلك حددت مناطق تمركز قوات الأمم المتحدة.

كما اتفق على إقامة علاقة طبيعية واعتراف كامل بين الطرفين إثر الانسحاب المرحلي وتوقيع اتفاقية السلام، وحددت الوثيقة فترة انسحاب القوات الإسرائيلية بمدة تتراوح بين ثلاثة وتسعة أشهر من توقيع الاتفاق.

انتقادات الاتفاق:

- أخرجت مصر من الصراع ضد العدوان الصهيوني الأمريكي.
- أطلقت يد "إسرائيل" في المنطقة.
- اعترفت بـ "إسرائيل" وتنازلت لها عن فلسطين عام 1948.
- أضعفت المقاومة الفلسطينية، وجعلتها تقف منفردة وحيدة في مواجهة الآلة العسكرية الصهيونية.
- وضعت سيناء رهينة دائمة في يد "إسرائيل"، تستطيع أن تعيد احتلالها في أي وقت تشاء.
- أعادت صياغة مصر عسكرياً وطبقياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً على مقاس أمن "إسرائيل".

(75) اسماعيل فهمي، مصدر سابق، ص102.

(76) المصدر نفسه، ص105.

- وضعت مصر ومن فيها تحت قيادة ورحمة الولايات المتحدة الأمريكية.
- أعطت الضوء الأخضر للقوى الطائفية في المنطقة للانفصال عن الأمة، وتأسيس دويلات كردية وشيعية وسنية ومارونية وقبطية وزنجية على نموذج الدولة اليهودية "إسرائيل".
- ضربت وحدة الصف العربي التي تجلت في أعلى صورها في حرب 1973م.

أسباب بطلان الاتفاقية:

نصت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الصادرة في عام 1969 في المادة رقم 51 على:

"ليس لتعبير الدولة عن رضاها الالتزام بمعاهدة والذي تم التوصل إليه بإكراه ممثلها عن طريق أعمال أو تهديدات موجهة ضد أي أثر قانوني".

كما نصت المادة رقم 52 من الاتفاقية نفسها على: "تعد المعاهدة باطلة بطلاناً مطلقاً إذا تم إبرامها نتيجة تهديد باستعمال القوّة أو استخدامها بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة"[77].

وخلاصة المادتين السابقتين أن الإكراه الواقع على الدولة أو على ممثليها لتوقيع أي اتفاقية يبطلها بطلاناً مطلقاً، وتنطبق نصوص المادتين على حالة مصر في الفترة من 1973- 1979، وبالتحديد في الوقائع التالية[78].

1 - إن الاحتلال الصهيوني للأراضي المصرية عام 1967م وما بعدها هو

(77) Usa And Arabian Land, http://www.ssrm.com.pl.

(78) Op. Cit, P.2.

استعمال للقوة بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وبالتحديد في الفقرة الرابعة من مادتها الثانية التي نصت على: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

2 - حالت الولايات المتحدة دون أن يصدر مجلس الأمن قراراً ينص على الانسحاب الفوري من الأراضي المحتلة عام 1967 بدون أي قيد أو شرط، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك أصدروا القرار رقم 242 الذي تعامل مع سيناء وغيرها من الأراضي المحتلة كرهينة لدى "إسرائيل"، تعيدها إلى مصر بشرط الاعتراف بها والسلام معها.

3 - قال الرئيس محمد أنور السادات في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1973[79]: "إن الولايات المتحدة أقامت جسراً بحرياً وجوياً لتتدفق منه على "إسرائيل" دبابات جديدة وطائرات جديدة ومدافع جديدة وصواريخ جديدة وإلكترونات جديدة"، وقال في يوم 16 أيلول/ سبتمبر 1975م "أنه في ليلة 19 من تشرين الأول / أكتوبر 1973م كان بقي لي عشرة أيام أواجه أمريكا بذاتها".

4 - اعترف الرئيس السادات في حديثه لمجلة (الحوادث) اللبنانية عام 1975م بأنه هو من أخبر كيسنجر يوم 11 كانون الأول/ ديسمبر 1973م بأنه قادر على القضاء على الثغرة فردّ الأخير: "ولكن لا بد أن تعرف ما هو موقف أمريكا إذا أقدمت على هذه العملية فستضرب". وهو ما دفع السادات- كما يدعي- إلى التفاوض وقبوله

(79) طه المجدوب، حرب أكتوبر وحصاد السلام، وزارة الإعلام المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1993، ص36.

إعادة 90% من قواته التي عبرت إلى مواقعها قبل العبور، وهو ما كان له بالغ الأثر على النتيجة النهائية لوضع القوات المصرية طبقاً للملحق الأمني في اتفاقية السلام عام 1979م.

5 - التهديدات العسكرية "الإسرائيلية" قبل زيارة القدس 1977م. ففي خطابة أمام مجلس الشعب المصري في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977م بعد عودته من القدس توجه إليّ بسؤال: "لماذا كنت تريد أن تهجم علينا في العشرة الأيام الماضية؟! قلت له أبداً.. بدأتم أنتم مناورة، وعلى طريقتنا بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر وبأسلوبنا أسلوب الدول المتحضرة التي تعرض مسؤولياتها حينما بدأتم مناوراتكم بدأ مناوراته أيضاً بنفس الحجم، وقال إن تقارير المخابرات كلها أمامي أهه (وعرضها) تقول بأنكم ستضربونا ضربة مفاجئة وكان في شدة العصبية.. هذا هو الحاجز النفسي الذي أتحدث عنه.. منذ عشرة أيام وهم في شدة العصبية"[80].

6 - تهديد كارتر للسادات. ذكر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أنه حين علم أن الرئيس السادات قرر الانسحاب من المفاوضات في كامب ديفيد والعودة إلى القاهرة فإنه تصرف كما يلي: "لسبب ما استبدلت بملابسي ملابس أكثر رسمية.."، شرحت له النتائج بالغة الخطورة التي تترتب على إنهائه المفاوضات من جانب واحد، وأن عمله سيضر بالعلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وأن مسؤولية الفشل سيتحملها هو" "و كنت جادّاً إلى أقصى حد وكان هو يعرض ذلك، الواقع أنني لم أكن جاداً في أي يوم من حياتي أكثر من ذلك..." بعد ذلك اللقاء صرّح السادات لأعوانه أنه "سيوقع على أي شيء سيقترحه الرئيس ألأمريكي كارتر دون أن يقرأه".

7 - التهديد الأمريكي الصريح لمصر في 25 مارس 1979 قبل يوم واحد

---

(80) اسماعيل فهمي، مصدر سابق، ص114.

من توقيع اتفاقية السلام، فقد تسلمت مصر رسالة من الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن مذكرة تحمل عنوان "مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية جاء فيها[81]:

" 1 - حق الولايات المتحدة في اتخاذ ما تعده ملائماً من إجراءات، في حال حدوث انتهاك لمعاهدة السلام أو تهديد بالانتهاك، بما في ذلك الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية.

2 - تقدم الولايات المتحدة ما تراه لازماً من مساندة لما تقوم به (إسرائيل) من أعمال لمواجهة مثل تلك الانتهاكات، بخاصة إذا ما رُؤي أن الانتهاك يهدد أمن (إسرائيل)، بما في ذلك -على سبيل المثال- تعرض (إسرائيل) لحصار يمنعها من استخدام الممرات المائية الدولية وانتهاك بنود معاهدة السلام بشأن الحد من القوات، وشن هجوم مسلح على (إسرائيل)، وفي تلك الحالة فإن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد للنظر بعين الاعتبار وبصورة عاجلة في اتخاذ إجراءات، مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة في المنطقة وتزويد (إسرائيل) بالشحنات العاجلة وممارسة حقوقها البحرية لوضع حد للانتهاك.

3 - سوف تعمل الولايات بتصريح ومصادقة الكونغرس على النظر بعين الرعاية لطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لـ(إسرائيل) وتسعى لتلبيتها".

8 - التهديدات الأمريكية الصهيونية بشأن الاتفاق والحدود مع غزة وهو ما نراه ونعيشه يومياً من تهديدات من أعضاء في الكونغرس والإدارة الأمريكيين بقطع المساعدات عن مصر، بالإضافة إلى حملات التفتيش الدورية على الحدود المصرية، من قبل لجان المهندسين

(81) دان تشيرجي، مصدر سابق، ص202.

الأمريكيين وموظفين بالسفارة الأمريكية ورجال الكونغرس.

9 - التصريحات الرسمية المصرية: منذ اليوم التالي لتوقف إطلاق النار في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1973، والإدارة المصرية ورجالها وإعلامها يؤكدون بمناسبة وبدون مناسبة أن إلغاء كامب ديفيد يعني الحرب[82].

إن العدو الصهيوني- وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية- قام باحتلال سيناء عام 1967 مع أراضٍ أخرى، ومنعت الولايات المتحدة مجلس الأمن من إصدار أي قرار ينص على الانسحاب دون قيد أو شرط، وربطت الانسحاب بالاعتراف بـ "إسرائيل" وتوقيع اتفاقية سلام معها، فلما رفضنا ذلك وقررنا تحرير الأرض بالقوة، وقفت أمريكا دون ذلك، وسرقت منا النصر العسكري بدعمها قوات العدو، وتهديد رئيس الجمهورية حتى وقّع المعاهدة، ولم تكتفِ بذلك، بل استمرت في تهديداتها لنا على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً؛ الأمر الذي يؤدي إلى بطلان كل هذه الاتفاقيات بطلاناً مطلقاً بموجب أحكام القانون الدولي، ويجردها من أية مشروعية.

طيلة خمسة وعشرين عاماً منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر و(إسرائيل) كانت المعاهدة مثاراً للجدل بين مؤيد ومعارض.

مهم جداً أن يطلع الإنسان أو القارئ أو الباحثون على هذه الوثائق ليفهم منها ويعرف ما سبب الهوان الذي نمر به والقيود المكبلين بها، وعلينا قراءتها بإمعان وتحليلها ليعلموا مساوئها وليس مزاياها لأنها ليس فيها مزايا.

---

(82) صلاح العقاد، مصدر سابق، ص97.

الخاتمـــة

أشارت الكثير من الدراسات والآراء إلى الفرص المتوافرة أمام دول أوروبا للبروز ولأداء أدوار دولية مهمة كأحد أبرز القوى الدولية الصاعدة والتي لها حظوظ كبيرة في تبوء مركز دولي بارز يضعه في مجال الندية لقوى ودول كبرى أخرى، خاصة في ميدان التنافس الدولي على أقاليم العالم ودوله المهمة ذات الثقل الاستراتيجي الكبير، والتي تتقدمها منطقة المشرق العربي، بما تمثله من كم هائل من الموارد المختلفة ومصادر الطاقة المتعددة، وعناصر الاستثمارات الدولية بشكل خاص بعد بروز عدة متغيرات دولية، منها نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، ومن ثم تشكل الاتحاد الأوروبي بصيغته الحالية وتوسعه المستمر إضافة إلى المنافسة الأمريكية المحمومة على النفوذ والهيمنة على هذه المنطقة والتي أفرزت غزو العراق وإطلاق مشروع (الشرق الأوسط الكبير)، مع ترافق كل ذلك ومتغيرات دولية أثرت في صيغ التفاعل الدولي وآليات التفكير المرتبطة بها، وهذا تنعكس تداعياته على إعادة بناء وتشكيل العلاقات الدولية بين دول العالم وأقاليمه المتباينة، تلك التداعيات التي ساهمت في تعميق انقسام العالم بين شمال وجنوب، وصراع محتدم بين الحضارات التي تسعى إلى رفض ومقاومة أطروحات ذلك الفكر الرأسمالي المتسلط.

وهذا كله يأتي في سياق جدل واسع يدور - خصوصاً بعد تفكك النظام الدولي القديم - حول القوى التي تشكل النظام الدولي (الجديد)، والتي يرى كثير من الآراء إلى أن الأوضاع الجديدة تتجه بالاتحاد الأوروبي صعوده وزيادة دوره السياسي والاقتصادي، وهذا بدوره سينعكس بشكل

تلقائي على السياسة التي ستعتمدها دول أوروبا تجاه باقي دول العالم وأقاليمه والتي تأتي منطقة المشرق العربي في المقدمة منها، وهذا ما سيؤدي -بالنتيجة- إلى توافق مساحة لا بأس بها أمام بلدان المنطقة لاستغلال التنافس الدولي الواقع في نطاقها، والإفادة من التحالفات الدولية لخدمة قضاياها، سيما مع تصاعد مستوى حرص الاتحاد الأوروبي على إبقاء معظم مناطق (الشرق الأوسط) وشمال أفريقيا ضمن دائرة النفوذ الأوروبي المباشر.

يشير البعد التاريخي لسياسة الاتحاد الأوروبي حيال المنطقة العربية إلى عدد من النقاط الرئيسة تأتي في مقدمتها الرغبة الواضحة من قبل الاتحاد- وهو ما انعكس على مؤسساته ذاتها في السياق نفسه- في تفعيل الجوانب الاقتصادية المختلفة في تلك السياسة وتطويرها بالشكل الذي يحقق لها أكبر قدر من الفائدة، وبالمقابل تعمل على عدم الإغراق في البعد السياسي إلا بالقدر الذي يتطلبه البعد الاقتصادي نفسه، أو بقدر لا يزيد عليه، وقد استمرت تلك السياسة قائمة على هذه الرؤية لمدة من الزمن ولم تشهد تغيراً إلا بعد تغيير الترتيبات الدولية على أثر تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث حاول الاتحاد -كغيره من الفاعلين الدوليين- زيادة حجم التواجد على الساحة المشرقية بسبب الاعتقاد الذي ساد في تلك المدة والذي مفاده توافر فرص أكبر بعد نهاية الحرب الباردة، وهامش أوسع من الحركة والذي كان محكوماً سابقاً بالمعادلة ذات الطرفين أو القطبين، إلا أن الواقع السياسي لمنطقة المشرق العربي لم يتحول وفق هذا السيناريو، بل تم وضعه في إطار سيناريو الفاعلية الأمريكية واضحة التأثير والنفوذ فأصبح كغيره من أقاليم العالم الهامة يتحرك بشكل أو بآخر وفق سياقات معينة حاولت الإدارة تطبيقها على دوله، وهذا ما جعل دول أوروبا تدخل في زاوية حرجة وأظهر في الوقت ذاته الدرجة غير المتكافئة ما بين الطرفين في ما يتعلق بمدى التأثير في مسارات المنطقة وسياساتها.

لقد بدا واضحاً من خلال فصول ومباحث الأطروحة أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي الموجهة حيال المنطقة العربية إنما تعاني من عدة إشكالات تعوقها عن إبداء الفاعلية المطلوبة منها إزاء شؤون وقضايا المنطقة، ومن أبرز تلك الإشكالات سيادة السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي كثير من الأحيان على السياسات الموحدة له، وهو ما يعني إضافة إلى بقاء فكرة تغليب المصلحة الذاتية لكل دولة عضو في الاتحاد، فإنها تعني تعدد وجهات النظر بل واختلافها وتقاطعها في أحيان أخرى تجاه المتغيرات الحاصلة في المنطقة المشرقية، وهو ما يؤثر بالنتيجة في نجاح السياسة المشتركة، ومن هنا نستطيع أن نعلل عدم الحضور الفاعل والمؤثر للاتحاد الأوروبي في الساحة الإقليمية وعدم التناسب ما بين الحجم الاقتصادي الهائل والآخذ بالنمو له وما بين الدور السياسي ذي الأطر المحدودة، والذي لا يرتقي إلى ذلك الحجم الاقتصادي خاصةً وأن الاتحاد يسعى من خلال اهتمامه بدول المنطقة إلى حماية مصالحه الاستراتيجية وتعزيزها والمحافظة على الاستقرار والأمن في الضفة الجنوبية للمتوسط التي تشكل امتداداً جغرافياً لحدود دوله المتوسطية، هذا فضلاً عن أن البلدان في المشرق العربي تشكل سوقاً واسعة وأساسية لصادراته المختلفة، الأمر الذي أدى بدوره إلى جعل هذه المنطقة شديدة التعرض للضغط الاقتصادي الذي قد يستخدمه الاتحاد تجاهها وبالتالي فإن أي مشروع يوضع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لدول المنطقة، من دون أن يكون لأوروبا دور فيه، هو بمنزلة خطر على مصالحها وأمنها، وبخاصة في ظل التنافس الذي تشهده العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هنا، وفي ضوء جملة المعطيات السابقة، فإنه يتوجب على الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى تعزيز دوره السياسي في المنطقة، إدراك أن أية خطوة في اتجاه الأمن المشترك في المنطقة العربية وما يجاورها من

الدول لا يمكن أن تتحقق إلا بالتزامن مع حصول تقدم في العملية السلمية. وعليه، فإن على دول أوروبا أن تضطلع بمسؤولية أكبر في تسوية النزاع العربي- الصهيوني وحل القضية الفلسطينية، وإن على سياسات أوروبا عدم الاكتفاء بالدور الثاني الذي يكمل الدور الأمريكي، وأن لا تقتصر المسؤولية الأوروبية تجاه الصراع العربي- الصهيوني على المستوى المالي والاقتصادي فقط، بل ينبغي أن تمتد هذه المسؤولية لتشمل المستوى السياسي، كما يترتب على الاتحاد الأوروبي أن لا يكتفي بالطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تحدد له فصلاً سياسياً معيناً يضطلع بدوره من خلاله، بل يجب عليه أن يحدد هذا الدور بنفسه تماماً، كما فعل سابقاً إزاء بعض القضايا والمواضيع الهامة، كإعلان تأييد لقيام المؤسسات الفلسطينية مثلاً، وعليه يمكن القول أن عدم تسوية النزاع العربي- الصهيوني، سيبقى يلقي بظلاله السلبية على السياسة الخارجية لأوروبا حيال دول المنطقة العربية وعموم العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي.

وإن من المتوقع أن يشهد المستقبل القريب زيادة واضحة في قوة دول أوروبا على الصعيد الدولي، بحيث يؤدي ذلك إلى خلق واقع جديد في النظام الدولي يرتكز على سياسة التوازنات وليس على نظام القطبية الثنائية أو المنفردة، كما كان عليه الأمر قبل تفكك الاتحاد السوفيتي وما تلاه، فالعصر القادم هو عصر التكتلات والتجمعات الإقليمية، إذ أن لكل تجمع أو تكتل قوة تأثير تختلف عن قوة الآخر في معالجته للقضايا الإقليمية والدولية، وبالتالي فإن دول أوروبا التي قد تشكل أبرز القوى الدولية الجديدة المؤثرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، تتحفز لمواجهة التحديات التي تعترض تقدمها، بخاصة العقبات التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية للحد من أي دور سياسي لها على الصعيد الإقليمي، وخاصة في منطقة المشرق العربي، بكثير من المسؤولية والوعي، لكن ذلك لا يستطيع أن يمنع تلك التحولات الهامة التي ستغير معادلة القوى على المستويين الدولي والإقليمي، غير أن تلك التحولات لمراكز القوى العالمية

ستكون في إطار تدريجي، وبخاصة أن هناك عدداً من العوامل التي قد تكون مساعدة أو معطلة لأي تقدم أو تراجع لإحدى القوى الدولية الموجودة أو التي تسعى إلى الظهور كقوة دولية مؤثرة، وهذا كله سيترك آثاراً واضحة وهامة على مستقبل سياسة أوروبا حيال المنطقة العربية ودولها التي من الواجب أن تكون قادرة على استيعاب طبيعة تلك التغيرات والتعامل معها بدقة وسرعة مما يجعلها لا تفوت الفرصة التي قد تتاح لها واستثمار ذلك التغيير لصالح قضايا المنطقة المصيرية.

الملاحق

الملحق (1)
نص قرار مجلس الأمن رقم (242) لسنة 1967

إن مجلس الأمن، إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على اراض بواسطة الحرب. والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق...

1 - يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ - سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ التي احتلتها في النزاع الأخير.

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد وأعمال القوة.

2 - يؤكد أيضا الحاجة إلى:

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج - ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات، بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3 - يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية ايجاد اتفاق،

ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لنصوص ولمبادئ هذا القرار.

4 - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول جهود الممثل الشخصي في أقرب وقت ممكن[1].

---

(1) وقد أقره المجلس بالإجماع ووافقت عليه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. أما عباراته أعلاه فقد وردت بهذا الشكل في الصفحة (192) من العدد (47) من مجلة شؤون فلسطينية.

الملحق (2)
قرار مجلس الأمن الدولي (338)
صدر بتاريخ 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1973

القرار 338: هو القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1973 خلال حرب تشرين (أكتوبر) بين كل من سوريا ومصر، وإسرائيل. نص القرار على وقف إطلاق النار والتطبيق الكامل والفوري للقرار 242 بكل بنوده. ودعا إلى "مفاوضات بين الأطراف المعنية" بهدف إقامة "سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط". وضع القرار، الذي قبلته كل الأطراف، حداً للقتال في الجولان وسيناء، وتم تنفيذ وقف إطلاق النار في 24 تشرين الأول (أكتوبر)، إلا أن إسرائيل، ما زالت حتى اليوم ترفض الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة.

إن مجلس الأمن:

1 - يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار، وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2 - يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بجميع أجزائه.

3 - يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية بإشراف ملائم لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

الملحق (3)
قرار رقم (3236) (الدورة 29)
بتاريخ 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1974
إقرار حقوق الشعب الفلسطيني

إن الجمعية العامة، وقد نظرت في قضية فلسطين، وقد استمعت إلى بيان منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة شعب فلسطين 333. وقد استمعت أيضاً إلى بيانات أخرى ألقيت خلال المناقشة، وإذ يقلقها عميق القلق أنه لم يتم، حتى الآن، التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين، وإذ تعترف بأن مشكلة فلسطين لا تزال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، واعترافاً منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وإذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه، غير القابلة للتصرف، لاسيما حقه في تقرير مصيره:

1 - تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً:
   أ - الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
   ب - الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.
2 - وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم.
3 - وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه، غير القابلة للتصرف، واحقاق هذه الحقوق، أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.

4 - وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.

5 - وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

6 - وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه، وفقاً للميثاق.

7 - وتطلب إلى الأمين العام أن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

8 - وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثلاثين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

9 - وتقرر أن يدرج البند المعنون " قضية فلسطين" في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثلاثين.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم 2296، بـ 89 صوتاً مع القرار مقابل 8 ضد القرار وامتناع 37.

الملحق (4)
قرار رقم (3237) (الدورة 29)
بتاريخ 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1974
منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب

إن الجمعية العامة، وقد نظرت في قضية فلسطين، وإذ تضع في اعتبارها صفة العالمية المقررة للأمم المتحدة في الميثاق، وإذ تذكر قرارها 3102 (الدورة 28) المؤرخ 12 كانون الأول (ديسمبر) 1973، وإذ تأخذ بعين الاعتبار قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1835 (الدورة 56) المؤرخ 4 أيار (مايو) 1974 و1840 (الدورة 56) المؤرخ 15 أيار (مايو) 1974، وإذ تلاحظ أن كلاً من المؤتمر الدبلوماسي المعني بإعادة تأكيد القانون الإنساني الدولي الساري على المنازعات المسلحة وإنمائه، ومؤتمر السكان العالمي، والمؤتمر الغذائي العالمي، قد دعوا فعلاً منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاتهم، وإذ تلاحظ أيضاً أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار قد دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاته بصفة مراقب:

1 - تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دروات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب.

2 - وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب.

3 - وتعتبر أن من حق منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك بصفة مراقب في دورات وفي أعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

4 - وترجو الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

قائمة المصادر

1 - الوثائق:

- اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع (إسرائيل)، على الموقع الرسمي لبعثة المفوضية الأوروبية إلى (إسرائيل) على شبكة المعلومات العالمية:

http://www.eu-del.org.il

- برامج المساعدة الأوروبية لعملية التسوية، على الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي على شبكة المعلومات العالمية:

http://europa.eu.int/europeaid/index.en.htm

- تصريح الرئيس الأمريكية (جورج دبليو بوش) حول (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، في يونيو 2004، على شبكة المعلومات العالمية:

http://www.eirutletter.com/press/press531.htm

- تصريح رئيس البرلمان الأوري (بات كوكس) أمام البرلمان الأوروبي في 21/ 8/ 2004، على شبكة المعلومات العالمية:

http://www.eurnion.org

- تصريح رسمي لقصر الإليزيه، في 23/ فبراير/ 2004، على شبكة المعلومات العالمية:

http://www.ambafrance-eg.org

- تصريح وزير الخارجية الفرنسي (دومنيك ديفلبان) في صحيفة الشرق، العدد (2963)، على شبكة المعلومات العالمية:

http://www.akshark.com

- كلمة المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية (كرس باتن) على شبكة المعلومات العالمية:

http://europa.eu.int/comm/external-relations/index.htm

- مشروع (غاليلو) الفضائي للاتحاد الأوروبي، على الموقع الرسمي للاتحاد على شبكة المعلومات العالمية:

http://www.europa.eu.int/comm/external-relations/mapp/index

2 - الكتب:

أ - العربية والمعربة:

1. إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازنات القوى في القرن الحادي والعشرين، طرابلس: مكتبة طرابلس العالمية، 1997.
2. إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
3. أحمد رفعت، العلاقات العربية- الأوروبية: أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية- الأوروبية، باريس: مركز دراسات الوحدة العربية- الأوروبية، 1997.
4. أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي- الأوروبي: وجهة نظر وثائق، القاهرة: الشركة المتحدة للتوزيع، 1967.
5. ________. "رؤية مستقبلية لعلاقة العالم بأوروبا حضارياً"، في (أحمد صدقي الدجاني وآخرون، أوروبا الإثني عشر دولة والآخرون)، الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، الدورة 21، 1992.
6. ________. وآخرون، التحديات الشرق أوسطية الجديدة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
7. ________. تجديد الفكر: استجابة لتحديات العصر، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996.
8. ________. أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
9. أحمد عبد الحليم، المتغيرات العالمية والإقليمية، مركز دراسات الشرق الأوسط.
10. آرثر مارويك، الحرب والتحولات الاجتماعية في أوروبا، ترجمة: سمير الجلبي، بغداد: دار المؤمون للترجمة والنشر، 1988.
11. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ط2، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.
12. اليشار أفرات، الجغرافية السياسية في إسرائيل، ترجمة: منير كنعان، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1993.
13. أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، القاهرة، دار الموقف العربي، 1986.
14. أنور عبد الملك، تغيير العالم، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985.
15. بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، ترجمة: د. جوزيف عبد الله، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

16. ________. أوروبا وبلدان الخليج العربي: الشركاء الأباعد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

17. ________. أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

18. ثارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان.

19. جاك أتالي، آفاق المستقبل، تقديم: عبد الله عبد الدائم، بيروت: دار العلم للملايين، 1992.

20. جاك شيراك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ترجمة: أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، 1995.

21. حامد ربيع، التعاون العربي والسياسة البترولية، مشاكل الاستراتيجية العربية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1971.

22. ________. سلاح البترول والصراع العربي- الإسرائيلي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974.

23. ________. الحوار العربي- الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، بيروت: المؤسسة العربية للدرسات والنشر، 1980.

24. ________. الحوار العربي- الأوروبي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي، بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1983.

25. حسن أبو طالب، علاقات مصر العربية (1970-1981م)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

26. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

27. دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، بيروت، دار الشرق الأوسط، 1413ه/ 1993م.

28. ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، إعداد: المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط2، 1988.

29. ________. أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة: محمد زكريا، بيروت، مكتبة بيسان، 1992.

30. زبغنيو برجنسكي، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني، ترجمة: محجوب عمر، بيروت: دار الطليعة، 1980.

31. ________. الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة بيروت: دار الكتاب العربي، 2004.

32. سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة: سناء أبو شقرا، بيروت: دار الفارابي، 1991.

33. شفيق الرشيدات، فلسطين: تاريخ وعبرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

34. شكيب أرسلان، تاريخ غزوات العرب في فرنسا وسويسرا وإيطاليا وجزائر البحر المتوسط، مطبعة البابي، القهرة، 1993.

35. طه المجذوب، حرب أكتوبر وحصاد السلام، وزارة الإعلام المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1993.

36. عبد الحميد براهيمي، إبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

37. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989.

38. عبد الرزاق الفارس، الإنفاق العسكري في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

39. عبد الفتاح محمد ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1999.

40. عبد المنعم سعيد، الجامعة الأوروبية: ترجمة الكامل والوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران 1986.

41. ________. وآخرون، ضبط التسلح والأمن في الشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1994.

42. عبد المنعم كاطو وآخرون، عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية، مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة.

43. عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت، مطبعة سيكو، 2001.

44. علي الحاج، سياسات الدول الاتحاد الأوروبي: في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

45. عمر السيد رجب، قوة الدولة: دراسات جيوستراتيجية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992.

46. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1999.

47. فؤاد العشا، النظام العالمي الجديد: عالم بخمسة رؤوس، دمشق: دار الجمهورية، 1994.

48. فؤاد مغربي، الصراع العربي- الصهيوني في النظام العالمي، العرب ومواجهة إسرائيل، ج1، بيروت، 1993.

49. الفن توفلر، تحول السلطة، بين العنف والثروة والمعرفة، ط2، ترجمة: د. فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1996.

50. فوزي حسين النجار، أمريكا والعالم، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997.
51. لستر ثرو، المتناطحون، ترجمة: د. محمد فريد، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997.
52. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد: جامعة بغداد، 1991.
53. مجموعة باحثين، أمن الخليج العربي، بيروت: دار النهار، 1996.
54. محمد الحجلان، السياسة الفرنسية في المنطقة العربية، في: (العرب في الاستراتيجية العلمية)، مؤلف جماعي، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية- الجامعة الأردنية، 1994.
55. محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، بيروت: دار النهار للنشر، 1972.
56. ________. زيارة جديدة للتاريخ، بيروت: دار النهار، 1984.
57. ________. المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ج2، بيروت: دار الشروق، 1994.
58. ________. المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني، دار الشروق، القاهرة، 1996.
59. محمد مصطفى كمال ود. فؤاد نهرا، صنع القرار الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
60. محي الدين صابر، الثقافة العربية وتحديات المستقبل، في: (المتفق العربي: هدفه وعطاؤه)، بيروت: الدار العربية للنشر، كانون الأول 1995.
61. مصطفى خليل، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية- مؤسسة الأهرام، 1978.
62. مكتب الآفاق المتحدة للانتشارات العلمية والتقنية، النظام الدولي الجديد وقضايا المنطقة العربية، الرياض، 1995.
63. نادية محمود مصطفى، أوروبا والوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
64. نبيل خطاب عبد الفتاح، الزمن الرمادي، القاهرة: دار الشروق، 1998.
65. هانزجي مورجنثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلام، ج1 و2، تعريب: خيري حماد، بيروت: الدار القومية للطباعة والنشر، 1975.
66. هاني أبو خلف، المجموعة الأوروبية والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1989.
67. هيفاء أحمد السامرائي، الحوار العربي- الأوروبي، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1982.
68. الوطن العربي وخيارات المستقبل، مؤسسة شومان، عمان، 2000.

69. وليد خدوري، النفط العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، في: (العرب... إلى أين؟)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (21)، 2002.

ب - الكتب الأجنبية:

Alien Jinice Grosstem, alice in wonderland: The North Atlantic Alliance and the Arab-Israel dispute, Goperge and Unghin Ltd, London, 1982.

Andrei Kozyrev, NATO is not our Enemy 149, Newsweek, February 10, 1997.

Archer and Butler, The European Community: Structure and Process.

A.T.Mahan, The Problem of Asia and Its Effect upon International Policies, (Boston, MA: Little Brown and Company, 1900).

Borchardt, The ABC of Community Law.

Brook. Gregg Easter, A moment on The Earth, Blatimore: Penguin Books, Inc., 1995.

Brown. Edward Moxoh, who are the Europeans now, Abingdon, orah: Ashgate, 2002.

Christopher Lordetal, Parallel Cultures, Ashgate Press, 2001.

Clyde V. Prestowitz, The Fight over Competitiveness, Foreign Affairs, Vol.73, No.4, 1994.

Dani Rodrik, Sense and Nonsense in the Globalization, Foreign Policy, No. 107, Summer 1997.

Dominick Salvatore, International Economics, Foreign Affairs, Vol.81, No.3, 2001.

Edward Moxoh, Brown, Who are the Europeans Now, Abingdon, Orah: Ashgate, 2002.

Edward N. Luttwark, Where the Great Powers, Foreign Affairs, Vol.73, No.4, 1994.

Ghassan Salami, The Foundation of the Arab state, London: croomHelm, 1989.

Gregg Easter Brook, A Moment on the Earth, Baltimore: Penguin Books, Inc., 1995.

Halford Mackinder, The Geographical Pivot of History, George Journal, Vol.23, 1904.

Hans Dietrich Gencher, Towards an Overall Western Strategy, Foreign Affairs, Vol.61, No.l, 1982.

Henri Labrousse, Contribution de l'Europe a la Securite dans le Golfe (Paris: Institut francais des relations internationals, 1984).

Hordsman. M. and A. Marshall, After Nation State, London: Harber, Collins, 1994.

Ilan Greilsamrner and Joseph Weiler, "European Political Cooperation and the Palestinian Israeli Conflict: An Israeli Perspective", in: David Alien and Alfred Pijpers, eds., European Foreign Policy-making and the Arab-Israeli Conflict, with a preface by Max Kohnstamm (The Hague; Boston, MA: M. Nijhoff, 1984).

Intensive Trade: The European Union and its Partners in Mediterranean, European Commission, Publications Unit, Brussels, January, 1997.

Jeffy F. Garten, "Id America Abandoning Multinational Trade?", Foreign Affairs, Vol. 74, No. 6, 1995.

Jinice Grosstem, Alice in Wonderland: The North Atlantic Alliance and the Arab - Israel Dispute, Goperge Allen and Unghin ltd, London, 1982.

Josef Joff, European-American Relations: The Enduring Crisis, Foreign Affairs, Vol.59, No.4,1995.

Ken Matthews, The Gulf Conflict and International Relations, (London, New York: Routledge, 1993).

Lasok and Lasok, Law and Institution of the European Union

Leonard, Pocket Guide to the European Community.

Lordetal. Christopher, Parallel Cultures, New York: Ashgate Press, 2001.

Mark. Max, Economic Confrontation: The Hubofus-EEc Relations, in: (Alting von Geusanced), The External Relations of the European Community, England: saxson house, 1974.

Michael Kinley, Free-Lunch Foreign Policy, New Republic, Vol.209, Issue 18, 1998.

Mikhail S. Gorbachev, At the Threshold of the 21st Century, Security Dialogue International Peace Research Institute, Oslo-Norway, Vol.25, No.3, September 1994.

Noel Malcolm, The Case against Europe, Foreign Affairs, Vol.74, No.2, 1995.

OPEC, Bulletin Organization of the Petroleum Exporting Countries, 1999.

Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC, Review, 2004.

Parows. Gendown, The Arms Trade, London: verso, 2002.

Raoul Delcorde, La Securite et la strategic dans le Golfe Arabo-Persique, actuels, Paris, Sycomore, 1983.

Resing New Populist, International Herald Tribune, 27 November 1991.

Richard Holbrook, America a European Power, Foreign Affairs, Vol.74, No.2, 1995.

Subhi Hadidi et Majed Nehme, La Poudriere du Proche-Orient, La Nouvel Afrique Asie, No.36 (dossier d'armement) (Septembre 1992).

Ted Galen, The New World Disorder, Foreign Policy, No.8, Fall 1991.

The Barcelona Process: Five Years on (1995-2000), (Luxembourg: Office for Official Publication of the European Communities, 2000).

3 - الرسائل والأطروحات الجامعية:

1 - صباح صاحب العريض، مشروع الشراكة الأورومتوسطية وأثره في الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2000.

2 - محمود عبد الرحمن إبراهيم، اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، 1992.

4 - البحوث:

1. إبراهيم عوض، تطور الأنظمة الحزبية في أوروبا الغربية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 109، تموز/ يوليو 1992.

2. أحمد إبراهيم محمود، ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 109، تموز/ يوليو 1992.

3. أحمد السيد النجار، العلاقات بين العرب والجماعة الأوروبية: الواقع واحتمالات بعد عام 1992، مجلة السياسة الدولية، سنة 26، العدد 99.

4. أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي- الأوروبي: وجهة نظر عربية في الجانب السياسي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 9، 1979.

5. ________. رؤية الأوروبيين لأنفسهم ولنا، المنار، باريس، العدد 31، 1987.

6. أسامة الغزالي حرب، البعد السياسي في الحوار العربي- الأوروبي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 34، كانون الأول 1981.

7. إسماعيل صبري مقلد، تصارع القوى العالمية حول البترول، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 4، 1975.

8. ألبير بيرسان، الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 101، تموز/ يوليو 1990.

9. بول هرست وجراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم، ترجمة: د. فالح عبد الجبار، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 273، أيلول/ سبتمبر 2001.

10. جميل مطر وآخرون، مستقبل العلاقات العربي- الأوروبية (حلقة نقاشية)، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 205، 1996.

11. حسن أبو طالب، الاتحاد الأوروبي وقضية فلسطين- تراجع مريب وانفصام سياسي، صحيفة الوطن السعودية 17/ 2/ 2004.

12. حميد جاسم الجميلي، التطورات الاقتصادية الدولية وحسابات نهاية القرن العشرين، آفاق عربية، دار الشؤون الثقافة العامة، بغداد، العدد 12، 1993.

13. ________. هندسة الفضاءات الاقتصادية: دراسة في الأبعاد الجيو- اقتصادية، شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات السياسية، بغداد، العدد 3، 1994.

14. ________. النفط العربي والنظام الدولي الجديد، آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العدد 4، أيار/ مايس 1994.

15. حميد حمد السعدون، مجلة قضايا سياسية، بغداد، 2008.

16. سمير أمين، بعد حرب الخليج، الهيمنة الامريكية إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، السنة 15، العدد 170، نيسان/ أبريل 1993.

17. سوسن حسين، الاتجاهات الاقتصادية الجديدة وتحديات التسعينات، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 101، تموز/ يوليو 1990.

18. ________. اليمين الإيطالي والطريق الصعب، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 119، كانون الثاني/ يناير 1995.

19. صباح محمود، وآخرون، الجغرافيا السياسية، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1987.

20. صبري العشري، الرغبة الإسرائيلية في السلام، مجلة الدفاع المصرية، العدد 199، شباط 2003.

21. ________. أزمة النظام السياسي الفلسطيني، مجلة الدفاع المصرية، العدد 239، حزيران 2006.

22. صدقة يحيى فاضل، قياس مدى قوة الدولة: تحدٍّ أولي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 2، العدد 3، 1997.

23. صفاء موسى، قمة اتجاهات الوحدة الأوروبية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 114، تشرين الأول/ أكتوبر 1993.

24. صلاح المنتصر، المجابهة في ميدان النفط، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 35، 1974.

25. طاهر المصري، نحو بناء نظام عربي جديد في عالم متغير، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 233، 1998.

26. عبد العزيز العجيزي، أزمة الطاقة والمتغيرات الدولية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 40، 1975.

27. عبد الغفور كريم، تغير اتجاهات السياسة الخارجية لدول أوروبا الشرقية، مجلة العلوم السياسية، العدد 10، بغداد، 1993.

28. عبد المنعم سعيد، العرب والجامعة الأوروبية 1992، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 99، أيلول/ سبتمبر 1990.

29. عدنان الحمد، لا حوار بدون الفلسطينيين، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 72، 1979.

30. علاء سالم، السوق الدولية لتجارة السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 121، تموز 1995.

31. علي الدين هلال، الجدلية في الحوار، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 117، تشرين الأول، 1974.

32. علي ناصر محمد، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية- التوسطية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة 95، حزيران 1997.

33. عمرو كمال حمودة، الأوضاع النفطية العربية في ظل مشروع السوق الشرق أوسطية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة 5، العدد 14، شتاء 1995.

34. غسان سلامة وآخرون، أفكار أولية عن السوق الأوسطية، في: التحديات الشرق الأوسطية الجديدة والوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000.

35. غسان الشهاب، علاقة السوق الأوروبية المشتركة بالأراضي الفلسطينية- خلفيات وآفاق، مجلة صامد، مؤسسة صامد، عمان، العدد 94، 1993.

36. غسان محمد حداد، الاتحاد الأوروبي وآفاق تكامل اقتصادي عربي، مجلة آفاق استراتيجية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، العدد الثاني، نيسان 2001.

37. فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة العلاقات العربية- الدولية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 233، 1998.

38. فيرند فاينفلد وآخرون، التحولات في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوروبا وشركائها، دبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد (17)، 1996.

39. كاظم هاشم نعمة، "حرب الخليج: مدخل الأبسط الهيمنة الأمريكية"، آفاق عربية، بغداد، العدد 2، 1991.

40. مؤتمر دبي حول التعاون العربي- الأوروبي من أجل تعزيز مسيرة السلام، الرسالة، الرياض، العدد 20، نيسان 2003.

41. مازن اسماعيل الرمضاني، الدول الكبرى في عالم متغير، شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات السياسية، بغداد، العدد 3، 1994.

42. محمد السيد سعيد، آفاق تطور التشكيلات السياسية، بغداد، العدد 3، 1994.

43. محمد سعيد أبو عامود، العرب ومرحلة ما بعد التسوية، المطروحة للصراع العربي-

الإسرائيلي، مستقبل العالم الإسلامي، مالطا، السنة الخامسة، العدد 25، 1995.

44. محمد مصطفى كامل، تطورات الاقتصاد العالمي والمؤثرات الجديدة، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 109، تموز/ يوليو 1992.

45. مصطفى بكري، هل تنجح العواصم الأوروبية حيث أخفقت واشنطن، كل العرب، باريس، العدد 335، كانون الثاني/ يناير 1989.

46. مصطفى كركوتي، العرب والجماعة الأوروبية: آفاق العمل لعام 1986- شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تونس، العدد 21، 1986.

47. ________. العلاقات العربية- الأوروبية: صعوبات تعترض الحوار، الباحث العربي، لندن، العدد 24، أيلول/ سبتمبر 1990.

48. موجز يوميات الوحدة العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 141، كانون الثاني 1991.

49. ميلود عبد الله، ود. أحمد عبد الكريم دياب، اتحاد المغرب العربي والجماعة الأوروبية في استراتيجية العلاقات الدولية- آفاق عام 2000، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 184، تموز/ يونيو 1994.

50. نادر فرجاني، الإمكانات البشرية والثقافية العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 252، شباط 2004.

51. نازلي معوض أحمد، ندوة التكامل العربي والتكامل الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 53، تموز/ يوليو 1979.

52. ________. السياسة المتوسطة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 73، تموز 1983.

53. ناصيف حتي، الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد 5، 1992.

54. ________. مستقبل العلاقات العربية- الأوروبية: بين الشرق الأوسطية والمتوسطية (حلقة نقاشية)، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 205، 1996.

55. ________. الدور الأوروبي في التسوية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة الأوروبية، بيروت، العدد 215، 1997.

56. ________. حدود الحوار الأوروبي وفرصة في عملية التسوية في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 215، 1997.

57. نبيل زكي، أحداث الاتحاد السوفييتي وأثرها في الخريطة السياسية، مستقبل العالمي الإسلامي، مالطا، العدد 5، 1994.

58. نبيه الأصفهاني، معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 111، تموز/ يناير 1993.

59. نجلاء محمد نجيب، "مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 128، 1997.

60. نزيرة الأفندي، الانتخابات العامة ومستقبل النظام الحزبي البريطاني، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 169، تموز/ يوليو 1992.

61. نعيمة شومان، الصدمة النفطية المضادة والأمن الاقتصادي العربي، مجلة شؤون الأوسط، العدد 32، آب/ أغسطس 1994.

62. هشام الصادق، قمة منتدى دافوس: السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 158، نيسان/ أبريل 2004.

63. الهيثم الأيوبي: دروس الحرب الرابعة، سلسلة دراسات فلسطينية، العدد 320، 2001.

64. هيثم الكيلاني، معالم النظام الجديد في وثيقة أمريكية، شؤون العربية، العدد 91، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أيلول/ سبتمبر 1997.

65. وحيد عبد المجيد، الانتخابات الأوروبية وتحولات الديمقراطية المعاصرة، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 109، تموز/ يوليو 1992.

66. وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (126)، 1996.

5 - المجلات (الدوريات):

1. الأرض، العدد 14 في 7/نيسان/ 1995، مؤسسة الأرض، دمشق.

2. الدستور، العدد 376- 20/ أيار/ 1985.

6 - الجرائد (الصحف):

1. صحيفة دافار الإسرائيلية، العدد 27/آذار/ 1980، ترجمة: مؤسسة الأرض، دمشق، 1982.

7 - شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):

1. الاتحاد الأوروبي في عالم متغير، التقرير الدوري للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، نشر على شبكة المعلومات العالمية: http://www.eu-del.org.il/herbrew

2. اتفاقية الشراكة الأوروبية-المتوسطية الانتقالية للتجارة والتعاون بين المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، على موقع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني:
http://www.met.gov.ps/arabic/agreements/eu-htm

3. أسواق النفط والمال إلى أين؟، تقرير نشر على شبكة المعلومات العالمية:
http://www.iqtissadiya.com

4. اضطراب الأسواق النفطية العالمية، تقرير نشر على شبكة المعلومات العالمية:
http://www.newsvote.bbc.co.uk

5. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 1992.

6. ________. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 1998.

7. ________. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2001.

8. ________. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2005.

9. أنتوني كوردسمان، إذا ما قاتلنا العراق: العراق وأسلحة الدمار الشامل، بغداد: بيت الحكمة، 2002.

10. أوروبا بعد التوسع: الفساد يتجه غرباً، تقرير على شبكة المعلومات العالمية:
http://www.algazzera.net

11. أوروبا تكرس إجراءات مكافحة الإرهاب، تقرير على شبكة المعلومات العالمية:
www.algazzera.net

12. أوروبا عرضة لهجمات إرهابية، تقرير على شبكة المعلومات العالمية:
www.algazzera.net

13. أيمن الجندي، مشروع الشرق الأوسط الكبير... لماذا؟، الموقع على شبكة المعلومات العالمية:
http://www.alseyssh.com

14. بناء السلام في الشرق الأوسط (الأجندة الأمريكية)، مجموعة الرئاسة للدراسات، معهد واشنطن، ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

15. فؤاد مطر، موسوعة حرب الخليج: مقدمات ويوميات ووثائق الأزمة والصراع على الكويت والحرب الدولية-العربية-الإسلامية على العراق، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

16. ________. موسوعة حرب الخليج: مقدمات ويوميات ووثائق الأزمة والصراع على الكويت والحرب الدولية-العربية-الإسلامية على العراق، ج2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

17. قمة برلين تؤيد نقل السلطة للعراقيين وتختلف على الآلية، تقرير على شبكة المعلومات العالمية:
www.algazzera.net

18. ماذا لو نفد النفط العربي؟، تقرير نشر على شبكة المعلومات العالمية:
http://www.almenbar.com
19. محمد رشوان، بحلول عام 2004: الاتحاد الأوروبي يتوسع ليشمل 25 دولة، نشر على شبكة المعلومات العالمية:
info@rayaam.net
20. مشروع التكامل الاقتصادي في المشرق العربي، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية- الجامعة الأردنية، نشر على شبكة المعلومات التالية:
http://www.Css-Jordan.org
21. ملف الحرب على العراق، ملف الأهرام الاستراتيجي، الموقع على شبكة المعلومات العالمية:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2005/fike.htm
22. مناخ الاستثمار العربي لعام (2004)، نشر على شبكة المعلومات العالمية:
http://www.mafhum.gif
23. نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، تقرير مؤسسة (RAND) الأمريكية للأبحاث، الموقع على شبكة المعلومات:
http://www.rand.org
24. النفط العربي واستحقاقات المستقبل، تقرير نشر على شبكة المعلومات العالمية:
http//www.Css-Jordan.org
25. وكالة الأنباء العراقية، موسوعة المواقف، الجزء الثاني، (المواقف الأوروبية).
26. http://www.euractive.com.Economicsection
27. http://www.eurnion.org
28. http://www.europou.org
29. http://www.bloomberg.com

8 – النشرات:

1. أمين المشاقبة، العلاقات العربية- الأوروبية: من الحوار إلى الشراكة، بغداد: مركز الدراسات الدولية، تشرين الثاني 2000.
2. قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 39، 2000.
3. الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية، لندن: مركز العالم الثالث للدراسات والبحوث، النشرة الاستراتيجية، العدد 20، 1980.

المحتويات



الدكتـور

عصام علي العبيدي

❖ دكتوراه في التاريخ السياسي الحديث،

❖ بكالوريوس علوم عسكرية،

❖ بكالوريوس علوم سياسية،

❖ بكالوريوس في القانون،

❖ عضو اتحاد المحامين العرب.

❖ خبير استراتيجي في الشؤون الدولية.

❖ صدر له:

- الأحزاب السياسية في إسرائيل - دراسة تاريخية

❖ شارك في العديد من المؤتمرات والبحوث والندوات الإقليمية والدولية من أهمها:

- دراسة مقدمة إلى مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية في دولة الإمارات بعنوان: «نحو الاهتمام المتزايد للدراسات المستقبلية في مجال العلاقات الدولية»،

- وساهم في مؤتمر العلمي الأول لكلية الأركان العسكرية في العراق مطلع 2003 بدراسة تحت عنوان «مؤشرات موضوعية عن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية».

هذا الكتاب

أهمية هذا الكتاب تكمن في سياسة أوروبا تجاه الشرق الأوسط وقضايا المنطقة العربية المصيرية؛ والتي استحوذت على مساحات واسعة من النشاط الفكري والعلمي من قبل صُنّاع القرار في أوروبا.

والكتاب يُركّز في فصوله الأربعة على عملية صنع القرار الأوروبي تجاه القضايا العربية السياسية منها والاقتصادية ويفرد مساحة كبيرة حول السياسة الخارجية الأوروبية تجاه النزاع العربي - الإسرائيلي والموقف منه.

هذا كله يأتي في سياق جدل واسع يدور (خصوصاً بعد تفكك النظام الدولي القديم) حول القوى التي تشكل النظام الدولي (الجديد) حيث يرى الكثير أن الأوضاع الجديدة تتجه بالاتحاد الأوروبي صعوداً وزيادة في دوره الاقتصادي والسياسي، وهذا بدوره سينعكس بشكل تلقائي على السياسة التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي تجاه باقي دول العالم والتي تأتي منطقة الشرق الأوسط في مقدمها.




ISBN 978-9953-557-97-7
9 789953 557977